وزارة التعليـــــم العـــــالي والبحث العلـــمي
جـــــامعة محمد الصـــديق بن يحي – جيـــــجل-

كليـة العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم إقتصادية

العنـــــوان

الإتحاد الأوروبي وإنسحاب بريطانيا
-التحديات والرهانات-

تخصص :..إقتصاد دولي

إعداد الطلبة :
- بعيو فاطمة
- بودريعة مريم

نوقشت علنا أمام اللجنة المكونة من:

عيان حكيم	الدرجة العلمية	جامعة جيجل	رئيسا
بودخدخ مسعود	الدرجة العلمية	جامعة جيجل	مشرفا ومقرار
بودغدغ احمد	الدرجة العلمية	جامعة جيجل	مناقشا

السنة الجامعية: 2021/2020

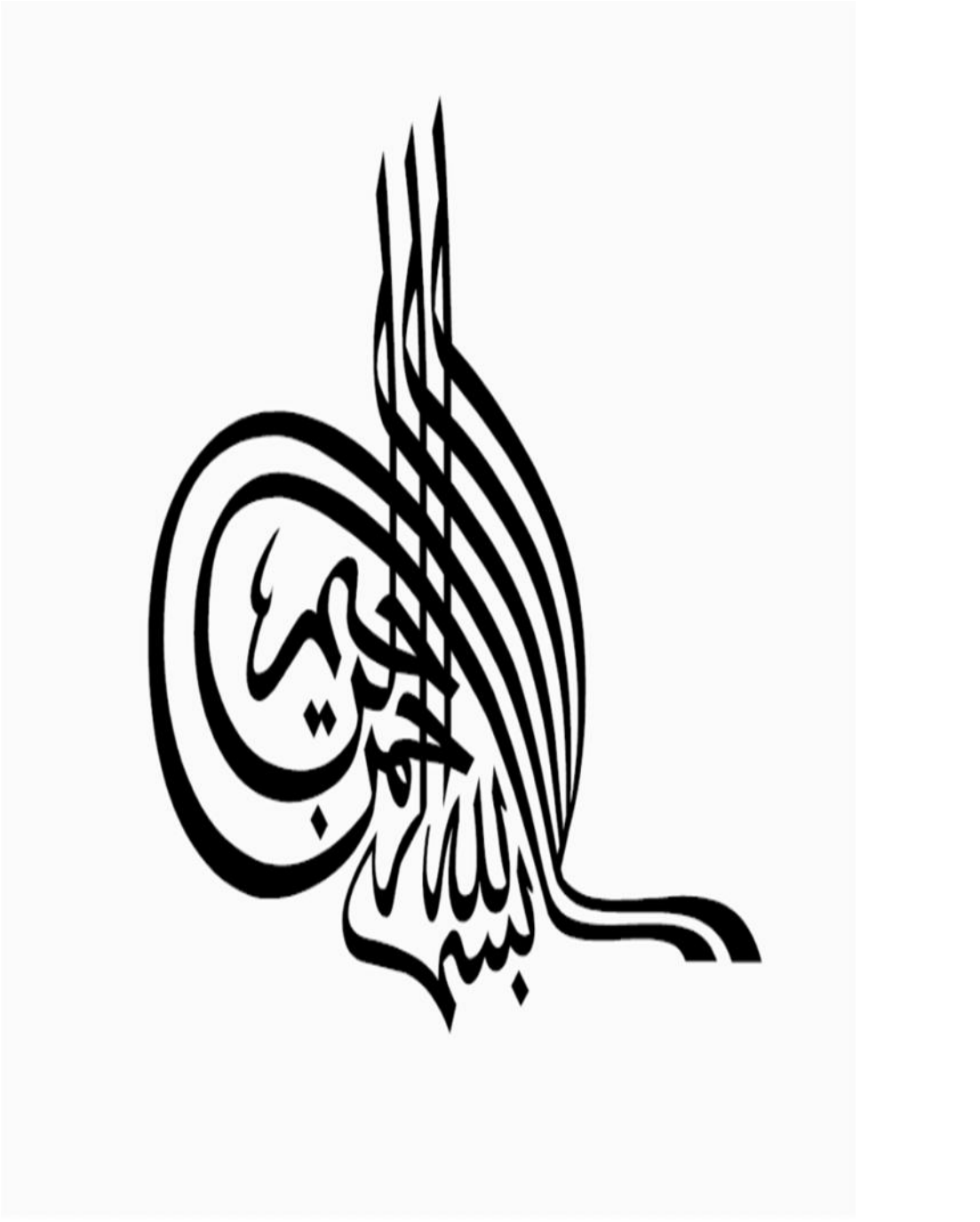
بسم الله الرحمن الرحيم

التشكر والإهداء

الشكر

بسم الله الذي لا إلاه لنا سواه والصلاة والسلام على أشرف خلق الله

سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم، سيد الأولين الآخرين حبيب كل

لمؤمنين.

الحمد لله كثيرًا لأن الحمد واجب على من أحسن الله إليه نحمده

ونشكره على إنعامه علينا نور العلم الذي انار لنا الطريق إلى أداء

العلم والمعرفة لأداء الواجب، نشكره عزّ وجل شكرًا

جزيلاً لأن إستطعنا أن نصل إلى هذا المستوى العلمي

وأعطانا الصبر على صعوبات المشوار الدراسي

فالحمد لله على نعمة العقل وكفا بها نعمة

وكفا بها نعمة. والحمد لله على نعمة الصحة

نتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ "بودخدخ مسعود" الذي لم يبخل علينا

بنصائحه القيمة وبتوجيهاته المتواصلة لنا.

وأخير نشكر كل من مد لنا العون من بعيد أو من قريب لإتمام هذا

العمل المتواضع

الإهداء

إلى كل من ساندني من قريب أو بعيد في إنجاز هذا العمل إلى الوالدين الكريمين، إلى الإخوة والأخوات، إلى زملائي وأصدقائي وبالأخص

(ش .د) من كان عونا لي في لحظات من اليأس والتعب وفي الظروف التي جعلتني أتراجع بين اليأس والتخاذل إلى كل من حثني على المثابرة والتمسك بهدفي إلى أن أدركنا تحقيقه وجعلناه أمامكم اليوم. والحمد لله

الذي هدانا اليوم إلى إنجاز هذا العمل، وعلى إتمامه بالرغم من الصعوبات والظروف التي عرفناها، خلال مرحلة إنجازنا لهذا البحث

فاطمة

بسم الله الرحمن الرحيم

بعد اعوذ بالله من الشيطان الرجيم

يرفع الله الذين امنوا منكم والذين اوتو العلم درجات

اهدي هذا العمل المتواضع الذي وفقنا الله فيه ومن على اتمامه الى:

الى ريحانة قلبي وضياء عمري مصدر الجنان والامان قرة عيني" امي" سرها الله وابارك في

عمرها وحفظها وادام عليها نعمة الصحة والعافية.

والى ابي الذي لا تبتخل نعمه الجليلة على بعد الله عزو وجل والذي تعب من اجل وصولي الى هذه

المرحلة بفضل الله وبفضله " ابي " اطال الله في عمره وادام عليه نعمة الصحة العافية

والى الذي قال في محكم تنزيله " سنشد عضدك باخيك" كل باسمه ومقامه" اخوتي واخواتي" سندي وقوتي".

والى كل من كان لهم اثر على حياتي

دون أن أنسى فضل الأخ ش. يوسف.

مريم

اللهم لا تجعلني أصاب

بالغرور إذا نجحت ولا باليأس

إذا أخفقت وذكرني أن الإخفاق هو

التجربة التي تسبق النجاح

اللهم أعطيتني نجاحا فلا تأخذ

تواضعي

وإذا أعطيتني تواضعا

فلا تأخذ إعتزازي بكرامتي

الفهرس

محتويات الموضوع	الصفحة
الشكر	
الإهداء	
فهرس المحتويات	III – I
قائمة الجداول	V –IV
قائمة الأشكال	VII –VI
مقدمة	أ– د
الفصل الأول: نظرة عامة لطرفي العلاقة	
تمهيد	5
1. بريطانيا (المملكة المتحدة)	6
1–1. من الناحية التاريخية، الجغرافية والسياسية	6
1–2. بريطانيا من الناحية الإقتصادية	17
2 . الإتحاد الأوروبي	19
2–1. مسار التكوين وبناء الإتحاد	19
2–2. الوزن الإقتصادي والسياسي	27
3. طبيعة العلاقة بين الطرفين	29
3–1. التردد البريطاني تجاه المبادرات الأوروبية بعد الحرب العالمية الثانية	29
3–2. الإنضمام البريطاني المتحفظ إلى السوق الأوروبية المشتركة	31
3–3. موقع بريطانيا من الكيانات الأوروبية المختلفة	32
خلاصة	34
الفصل الثاني: البريغسيت وإنكسار العلاقة بريطانيا–الإتحاد الأوروبي	
تمهيد	37
1. أسباب تصدع العلاقة بين الطرفين	38

1-1. الإقتصاد و التجارة و الاستثمار	38
1-2. قضية المهاجرين واللاجئين	39
1-3. هيمنة القوانين الأوروبية على القوانين الوطنية	40
1-4. المكانة والنفوذ الدولي	41
1-5. مخاوف بريطانيا فيما يتعلق بسيادتها	41
1-6. الأمن	42
2. كرونولوجيا البريغسيت من التصويت إلى دخول الإتفاق حيز التنفيذ	42
2-1. الشكوك و التوجسات منذ البداية	42
2-2. التصويت على البريغسيت: من الحملة إلى خروج النتائج	43
2-3. مفاوضات إنسحاب بريطانيا من الإتحاد الأوروبي	45
2-4. إتفاق الخروج و الاتفاقية التجارية لما بعد الانسحاب	54
خلاصة	61
الفصل الثالث: أثار إتفاقية البريغسيت على بريطانيا والإتحاد الأوروبي	
تمهيد	63
1. الآثار الإقتصادية للبريغسيت	64
1-1. الآثار الإقتصادية المتوقعة على بريطانيا	64
1-2. الآثار الإقتصادية المتوقعة على الإتحاد الأوروبي	67
1-3. الآثار المسجلة فعليا عند التصويت بالخروج	70
2. الآثار السياسية والأمنية والإستراتيجية للبريغسيت	73
2-1. على المملكة المتحدة	73
2-2. بالنسبة للإتحاد الأوروبي	76
3. آثار البريغسيت على علاقات بريطانيا والإتحاد الأوروبي مع القوى العالمية	79
3-1. علاقة بريطانيا مع القوى الفاعلة دوليا بعد الإنسحاب	80
3-2. علاقة الإتحاد الأوروبي مع القوى الفاعلة دوليا بعد البريغسيت	83
خلاصة	87

الخاتمة	89
قائمة المراجع	94
قائمة الملاحق	
الملخص	

قائمة الجداول

قائمة الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	التركيبة الاثنية للمملكة المتحدة لعام 2005	11

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال:

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	تطور هجرة المواطنين من رومانيا وبلغاريا إلى بريطانيا بين العامين(2007-2014)	40
20	تطور المؤشرات الأسواق المالية الرائدة في الاتحاد الأوروبي خلال مرحلة البريكست	71

مقدمة

تمهيد

تعتبر الجماعة الأوروبية للفحم والصلب 1951 اللبنة الأولى للإتحاد الأوروبي الذي رسخته معاهدة ماستريخت 1992 ، بتكتل ستة دول أوروبية فرنسا ، إيطاليا ، ألمانيا الغربية ودول البنلوكس (هولندا ، بلجيكا ، لوكسمبورغ) لتتأسس الجماعة الإقتصادية الأوروبية سنة 1957 كبداية فعلية لمسار تكامل الدول الأوروبية .

إلا أنه ما يلاحظ على المملكة المتحدة أنها أبدت في البداية ترددا في الإنضمام إلى هذا الكيان ، و لم تسجّل عضويتها بشكل رسمي إلاّ في سنة 1973 ، ومازالت تحتفظ بعملتها النقدية "الجنيه الإسترليني" علما بأنه قد تم تأسيس منطقة اليورو النقدية "la zone euro" سنة 2002 ، والتي تضم 18 دولة من 28 دولة في الإتحاد .

إضافة إلى أنها كانت من بين مؤيدي إعادة هيكلة مهام حلف الأطلسي بعد نهاية الحرب الباردة ليكون حامي الأمن الأوروبي ، على عكس ألمانيا وفرنسا اللتان تطمحان إلى استمرارية مسار التكامل نحو مجالات سيادية ، من خلال التأكيد على ضرورة تكوين هوية أوروبية للدفاع والأمن مستقلة عنه.

في جوان 2016 و بعد 43 سنة من العضوية في الإتحاد الأوروبي ، أبدى الشعب البريطاني رغبته في الخروج من الإتحاد الأوروبي من خلال استفتاء دعا إليه رئيس الوزراء البريطاني " ديفيد كمرون " ، حيث كانت نتائج هذا الاستفتاء 51% من البريطانيين صوتوا بـ " نعم " لخروج بريطانيا ، مما خلق صدمة كبيرة لدى الشارع الأوروبي ، كما كان لهاته النتيجة ردود فعل متباينة بين الرفض و التأييد بين الأقاليم المشكلة للمملكة المتحدة مما يهدد ازدهارها الاقتصادي و أمنها وسيادتها الوطنية من جهة ، ورهانا للوحدة الأوروبية ومنظّري التكامل و الاندماج الأوروبي حيث يشكّل تحديا لتماسك الإتحاد الأوروبي و مستقبله من جهة أخرى .

و قد تجلت على الساحة الدولية الحالية قضية خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي ، وأثر هذا الخروج على الصعيدين الداخلي لبريطانيا وعلى صعيد الإتحاد الأوروبي ، وهذا ما يثير صياغة التساؤل الرئيسي التالي:

- **إشكالية الدراسة:**

❖ **ما هي تبعات خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي ، سواء بالنسبة للمملكة المتحدة أو الكيان الأوروبي الموحد ؟**

ومن هنا تندرج الأسئلة الفرعية التالية:

- كيف نقيّم تاريخ العلاقة بين بريطانيا و الاتحاد الأوروبي ؟
- ما هي طبيعة دوافع خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي؟
- هل ستستعيد بريطانيا دورها الريادي عالميا بخروجها من الاتحاد الأوروبي ؟
- هل انسحاب بريطانيا من الإتحاد الأوروبي خطوة أولى نحو تفكك مشروع الوحدة الأوروبية؟

- **فرضيات الدراسة:**

للإجابة عن الأسئلة المطروحة تم صياغة الفرضيات التالية:

- العلاقة التاريخية بين بريطانيا و الاتحاد الأوروبي علاقة تعاونية مستقرة .

- الدافع البريطاني الأساسي للخروج من الاتحاد الأوروبي سياسي محض (استرجاع السيادة) .
- ستتحرر بريطانيا من قيود البناء الأوروبي الموحد مما يعطيها فرصة كبيرة ، لإسترجاع مكانتها التاريخية.
- سيتجاوز الاتحاد الأوروبي صدمة البريغسيت بكلّ سهولة .

- **أهمية الدراسة :**

تبرز أهمية هذه الدراسة في كونها تتناول قضية هامة و حديثة على الساحة الدولية ، حيث تعتبر أزمة خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي صدمة عنيفة عصفت و تعصف بأكبر تكتل اقتصادي عالمي هو البناء الأوروبي الموحد ، والتي قد تفتح الباب على أزمات مماثلة داخل هذا الكيان أو داخل تكتلات إقليمية أخرى ، وتمكننا هذه الدراسة من الوقوف على أهم التحديات والرهانات التي سوف تأثر على بريطانيا من جهة والإتحاد الأوروبي من جهة أخرى ، لاحقا بعد بدأ تطبيق اتفاقية الخروج .

- **أهداف الدراسة :**

هدف هذه الدراسة هو معرفة الأثر الذي سيحدثه هذا الانسحاب على المملكة المتحدة والإتحاد الأوروبي في مختلف الجوانب الاقتصادية و السياسية و الإستراتيجية ، و ذلك من خلال :

- معرفة الإطار النظري والتاريخي و البنية الاقتصادية للمملكة المتحدة و الإتحاد الأوروبي .
- تحليل طبيعة العلاقات بين بريطانيا و الاتحاد الأوروبي و مسار انضمامها إليه .
- تحديد التحديات والصعوبات التي قد تواجه مسار أي تكتل إقتصادي ، لما قد تحدثه من عرقلة مسار التكامل من جراء طلب خروج الأعضاء .
- التعرف على الصعوبات و الاثار السلبية التي يمكن أن تواجه المملكة المتحدة اقتصاديا و سياسيا عقب البريغسيت .
- التعرف على المشكلات التي يمكن أن تواجه الإتحاد الأوروبي في ظل خروج بريطانيا من الإتحاد.
- الكشف عن الفرص التي يمكن أن تحققها بريطانيا في ظل خروجها من الإتحاد الأوروبي.

- **أسباب إختيار الموضوع :**

هناك عدة أسباب دفعتنا إلى اختيار هذا الموضوع والبحث فيه ، ويمكن حصرها فيما يلي :

- قياس الأثر المترتب عن أزمة البريغسيت على أقوى تكتل اقتصادي في العالم .
- تتبع الأزمة الحالية في حينها بالتحليل والدراسة لمعرفة انعكاساتها المباشرة وغير المباشرة.
- نقص الدراسات والأبحاث المتعلقة بأنسحاب بريطانيا من الإتحاد الأوروبي.
- تماشي موضوع الدراسة مع تخصصنا .

- **منهج الدراسة :**

من أجل الدراسة المعمقة والتحليل الشامل لمختلف العناصر والمتغيرات المؤثرة في مفردات البحث وتماشيا مع أهداف وأهمية وطبيعة الموضوع ، فقد قمنا بإستخدام أكثر من منهج :

- إتبعنا المنهج التاريخي الذي يستخدم للوصول إلى المعرفة بالرجوع إلى الماضي ، من أجل معرفة الإتحاد الأوربي ومتى تم تأسيسه ، وكذا التعرف على بريطانيا وتاريخها.
- أما المنهج الوصفي والتحليل فقد إستخدم في تجميع البيانات والمعلومات حول التجربة الأوروبية ، والظروف التي أحاطت بها والمتغيرات الراهنة خاصة أزمة البريكسيت ، وكيف كان أثر خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي و ما هي الاثار الملاحظة حاليا و المتوقعة مستقبلا .

- **هيكل الدراسة :**

سيتم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة فصول هي :

الفصل الأول : جاء تحت عنوان **نظرة عامة لطرفي العلاقة** ، وقد قسم إلى ثلاثة مباحث حيث المبحث الأول يتناول بريطانيا (المملكة المتحدة) ، أما المبحث الثاني فيركّز على بناء الإتحاد الأوروبي ، أما المبحث الثالث فيحلّل طبيعة العلاقة بين الطرفين.

أما **الفصل الثاني** فجاء تحت عنوان **البريغسيت و إنكسار العلاقة بريطانيا–الإتحاد الأوروبي** و قد قسم إلى ثلاثة مباحث ، حيث يتناول المبحث الأول أسباب تصدع العلاقة بين الطرفين ، أما المبحث الثاني فقد ركز على كرونولجيا البريغسيت و مفاوضاته من التصويت إلى دخول الإتفاق حيز التنفيذ .

أما **الفصل الثالث** فعنوانه **الآثار متعددة الجوانب لخروج بريطانيا من الاتحاد الأوربي** و قد قسم إلى ثلاثة مباحث ، حيث يتعرّض المبحث الأول إلى الآثار الاقتصادية للبريغست ، أما المبحث الثاني فيتناول الآثار السياسية و الأمنية و الإستراتيجية للبريغست ، في حين يستعرض المبحث الثالث آثار البريغست على علاقات بريطانيا والإتحاد الأوروبي مع القوى العالمية .

- **الدراسات السابقة :**

- **رسالة مقدمة لنيل ديبلوم الدراسات العليا " أثر الخروج البريطاني من الاتحاد الاوروبي"** إعداد الطالبة **دالي صلاح جنابين، 2017 .**

تناولت فيها أثر الخروج البريطاني من الاتحاد الاوروبي على كل من بريطانيا والاتحاد الاوروبي ، داخليا وخارجيا على المستوى السياسي والاقتصادي ، ومدى الاثار السلبية التي ستواجهها بريطانيا ، وقد توصلت الى أن الاتحاد الاوروبي تأثر على المستوى العالمي ، وان الخروج البريطاني يمهد لاستفاء خروج دول أخرى وبالتالي تفكك الاتحاد مستقبلا أو تراجعه في كثير من النواحي ، إضافة إلى إمكانية التفكك البريطاني جراء إستقلال إسكتلندا وأيرلندا الشمالية .

- **دراسة بوزيان مختارية** بعنوان : **" أزمة بريكسيت وأثرها على الأسواق المالية الأوروبية (دراسة قياسية ألثر تقلبات مؤشر السوق المالي البريطاني عل بعض المؤشرات المالي لأوروبية) :**

تناولت فيها تحليل أثر أزمة البريكسيت (Brexit) على الأسواق المالية الأوروبية ، وذلك من خلال الإعتماد على التحليل الفني لتقلبات مؤشرات السوق المالي لكل من بريطانيا وفرنسا وألمانيا ، كما تم تحليل وتبيان تأثير أداء مؤشرات سوق المال لكل من ألمانيا وفرنسا لمدى إستجابتها لديناميكية مؤشر السوق

المالي البريطاني ، وذلك خلال الفترة الممتدة من (يناير 2016 ديسمبر 2016) . وأظهرت نتائج هذه الدراسة أن الأسواق المالية المدروسة قد إستجابت وبسرعة للصدمة مباشرة بعد تصويت البريطانيين لصالح الخروج من الإتحاد الأوروبي ، وعرفت تقلبات حادة سرعان ما تزول تدريجيا، كما توصلت الدراسة الى وجود علاقة سببية بإتجاهين من مؤشر السوق المالي البريطاني نحو مؤشرات الأسوق المالية الأوروبية .

- **صعوبات الدراسة :**

_ نقص المراجع على مستوى الكلية الجامعية .

– الموضوع حديث و مستجد و لا زالت حيثياته و آثاره محل نضوج و ظهور حد كتابة هاته السطور (جويلية 2021) مما صعّب و يصعّب من القدرة على الاحاطة و الالمام به .

_ الموضوع يجمع ما بين الشق الإقتصادي و السياسي و الاستراتيجي فهو متعدد الجوانب و الحقول العلمية .

_ عدم توفر المراجع باللغة العربية وأغلبها باللغة الأجنبية ، مما يتطلب بذل جهد أكبر.

الفصل الأول:

نظرة عامة لطرفي العلاقة

تمهيد

1/ بريطانيا (المملكة المتحدة)

2/ الإتحاد الأوروبي

3/ طبيعة العلاقة بين الطرفين

خلاصة

تمهيد:

يعتبر الإتحاد الأوروبي مثالا للتجربة التكاملية الناجحة لأنه بدأ مساره خطوة بخطوة من إتحاد اقتصادي بسيط في مجال الفحم والفولاذ إلى إتحاد أوروبي يضم 28 دولة ، ولقد تطورت هذه التجربة الأوروبية في التعاون والتكامل على مدى أكثر من نصف قرن إلى أن أصبحت على مشارف وحدة سياسية تضم غالبية الدول الأوروبية ، وقد كانت العلاقة بين أوروبا وبريطانيا علاقة متجذرة في التاريخ خاصة أثناء الحرب العالمية الثانية وأثناء الحرب الباردة وبعدها ، حيث يعتبر الدور البريطاني من أهم الأدوار الرئيسة والفعالة في عملية البناء الأوروبي، رغم الخلافات التي كانت تظهر من فترة إلى أخرى .

1. بريطانيا (المملكة المتحدة) :

تعرف بريطانيا أو المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية على أنها بلد ذو سيادة ، وواحدة من اكبر إمبراطوريات التاريخ . ويرجع ذلك للعديد من العوامل التي بقي تأثيرها واضحا على الثقافة العالمية في العصر الحديث ، ولقد حكم التاج البريطاني ما يقارب ربع سكان العالم وامتدت الإمبراطورية حول الكرة الأرضية لتضم ربع اليابسة ، وتركت بصمتها في العديد من الأنظمة الحكومية والاجتماعية في الدول التي حكمتها، وفي الثقافة أيضاً متمثلة في اللغة الإنجليزية التي تعد اللغة العالمية الأولى، ولقد بلغت هذه الإمبراطورية من الاتساع بحيث كان يقال أنه لا تغيب عنها الشمس .

1-1. من الناحية التاريخية ، الجغرافية و السياسية :

1-1-1. التطور التاريخي لبريطانيا (المملكة المتحدة).

كان لبريطانيا دور مهم في تاريخ العصور الوسطى والعصور الحديثة حيث يعتبرها المؤرخون من أعظم الإمبراطوريات التي وجدت على البر والبحر و التي كان لها تأثير كبير في تطور الأفكار الغربية ، حيث ساهمت الهيمنة الصناعية والبحرية التي تمتعت بها إلى غاية القرن التاسع عشر بشكل مباشر في تطوير نظامها السياسي وتحديث مجالات الفنون والعلوم ، وفي أوج حكمها بسطت الإمبراطورية البريطانية سلطتها على أكثر من ربع العالم .

غير أنه في النصف الأول من القرن العشرين استنفذت الحرب العالمية الأولى والثانية قوتها بشكل هائل الامر الذي أدى إلى تفكّكها، عملت المملكة المتحدة وريثة هاته الامبراطورية على تأسيس دولة أوروبية مزدهرة اقتصاديا ومتقدمة علميا ذات عضوية دائمة في مجلس الأمن ومن مؤسسي حلف الناتو والكومنولث، وقد مرت خلال تاريخها بمراحل عدة منها[1] :

- **عصور ما قبل التاريخ :**

حيث تشكلت هاته الارض في فترة ما قبل الميلاد و بدأت الجزيرة في الانفصال جيولوجياً عن باقي القارة الأوروبية سنة 6500 قبل الميلاد ، واعتمد السكان في تلك المرحلة على الصيد و الترحال ، واستمر هذا النمط المعيشي إلى حوالي عام 750 قبل الميلاد حينما وصلت صناعة الحديد إلى الجزيرة و بدأوا في صناعة الأسلحة ، في عام ثلاثة وأربعين بعد الميلاد استطاعت الجيوش الرومانية عبور القناة الفاصلة بين فرنسا وبريطانيا و التي تسمى القناة الإنجليزية في العصر الحالي ، وقضوا على المقاومة التي وجدوها من القبائل التي قطنت الجزيرة ، وبدأوا في تشييد المدن مثل مدينة لندن وعمدوا إلى تمهيد ورصف الطرق كعادتهم في المناطق التي يغزونها لأغراضهم العسكرية، وخلال عشرة أعوام استطاع الرومان السيطرة على كافة المناطق في الجزيرة البريطانية ، واستمر تواجدهم حتى القرن الخامس الميلادي .

[1] -"**The world Factbook- Central Intelligence Agency**" watched at: 10 May 2021, On 12.30, Available in: www.cia.org.

➢ **العصران البرونزي والحديدي :**

و الممتد من 8300 قبل الميلاد إلى 42 بعد الميلاد ، حيث تعود أقدم الآثار الدالة على وجود الإنسان في بريطانيا إلى ما قبل نصف مليون سنة ، ولكن وجوده واستقراره كان متقلباً ومرهوناً بالتغيرات المناخية الكبرى وتناوب العصور الجليدية يوم أن كانت بريطانيا متصلة براً بالقارة الأوروبية ، وبالتالي فإن مسيرتها الحضارية كانت مماثلة لتلك التي شهدها غرب أوربا و إن جاءت متأخرة عنها من حيث المستوى والرقي ، كان سكان بريطانيا آنذاك يسكنون الكهوف ويعيشون على الصيد والالتقاط وصيد الأسماك ، وكانت أدواتهم وأسلحتهم مصنوعة من الحجر المصقول، لقد ظلوا طوال العصر الحجري القديم محافظين على مظاهر حياتهم المادية وبقيت الفأس اليدوية الأداة الأساسية عندهم.

ومع نهاية العصر الجليدي فقدت بريطانيا صلتها البرية مع القارة الأوربية عبر القناة الإنجليزية، ولكنها بقيت تستقبل منها التأثيرات الحضارية المختلفة، ومع ظهور ملامح العصر الحجري الحديث المتمثلة بانتشار الزراعة وتطورها وظهور أنماط سكن جديدة واقتباس طقوس جديدة وانتشار الحرف المختلفة، بما في ذلك صناعة الفخار، ومن أهم شواهد ذلك العصر تلك المباني الأثرية الميغاليتية المسماة ستونهنج في الجنوب الغربي من إنجلترا و التي بنيت في مراحل متعددة .

ثم جاء عصر البرونز وبعدها تلاه عصر الحديد مع وصول تأثيرات حضارة هالشتات ، حيث شهد ذلك العصر قدوم الكلتيين قادمين من غربي أوربا ، وجلبوا معهم حضارة عصر الحديد الثانية الذين شكل أحفادهم شعب إيرلندا واسكتلندا، ثم تبعهم البريطانيون الذين وصلوا إلى مستوى حضاري عالٍ و لازال أحفادهم يقطنون مناطق كورنول و ويلز ومنطقة بريتاني الفرنسية ، وأخيراً ظهر البلجيون في القرن الأول قبل الميلاد الذين استوطنوا في أقصى الجنوب ، وقد وصفهم قيصر في الحروب الغالية بأنهم أقوام يتكلمون الكلتية و يحرقون موتاهم .

كانت هجرة الكلتيين إلى بريطانيا على شكل موجات متتالية وبأعداد متزايدة ، وما أن جاء القرن الأول قبل الميلاد حتى كان معظم سكانها من أصول كلتية .

➢ **بريطانيا الرومانية (43الى410) :**

في عام 43 بعد الميلاد قامت الجيوش الرومانية بعبور القناة إلى إنجلترا والقضاء على مقاومة القبائل المحلية حيث قاموا بتأسيس مدينة لندن ، وفي غضون عشرة أعوام وصل حكم الروم إلى قلب أراضي إنجلترا وويلز، و استمر هذا الحال حتى القرن الخامس حيث ترك الحكم للبريطانيين ليحكموا أنفسهم .

➢ **بريطانيا تصبح إنجلترا (325-577) :**

قد عرفت هذه المرحلة خضوع طبقات المجتمع البريطاني احكم الرومان ماعدا طبقة ملاك الأراضي الزراعية ، و قد أيد الكثير من الفلاحين الغزاة الإنجلوسكسون ضد كبار الملاك الأراضي الزراعية ، واستفادة الكثير من

المنازل بوسائل التدفئة المركزية والنوافذ الزجاجية ، ثم جاءت بعد ذلك الصناعة النسيجية والتي كان ومازال لها صيت عالمي .

فيما كانت بعض الفيالق الرومانية تحرس على تحقيق الأمن الداخلي والخارجي للمنطقة ، لكن هذا الأمن أصبح في القرنين الرابع والخامس مهدداً من جميع الجهات .

- **الأنجلو نورمان والعصور الوسطى (من 1066 إلى 1347) :**

منذ منتصف القرن الخامس ميلادي أخذت القبائل الجرمانية الشمالية (الأنجلو والساكسون و الجوث) تغير من شمال أوربا على بريطانيا إلى أن تمكنت من الاستيلاء عليها في مطلع القرن السابع ميلادي ، كما شكلت قبائل الانجلو ساكسون سبع ممالك صغيرة وعرفت في ذلك الوقت ببلاد الممالك السبع ، حيث استطاعت مملكة اوسكس من فرض سلطتها على الممالك الأخرى التي شهدت صراعات متأججة فيما بينها لمدة قرن ونصف ، وبعدها صارت بريطانيا تعرف باسم انجلترا . ومن العوامل التي ساعدت على هذا الاتحاد هم كبار الإقطاعيين الذين عملوا على ضم الممالك البريطانية الصغيرة بغية تشكيل جهاز إداري وعسكري ضد تمرد صغار الفلاحين من جهة ، ومن جهة أخرى توحيد وتكثيف الجهود للدفاع عن المملكة ضد غارات النورمانديين .

إستطاع دوق نورماندیا الفرنسية ويليام في عام 1066غزو بريطانيا وهزيمة الملك هارولد الذي حكم البلاد في تلك الفترة في معركة هاستينجز، وعمد ويليام بعدها إلى إعادة تنظيم البلاد بما يتوافق مع التقاليد والطابع النورماندي، فنظم أفراد الطبقة الحاكمة بما يتوافق مع ولائهم له واستمر الحكم الملكي بتلك الصيغة حتى اجتياح الطاعون للبلاد وانتشاره في كل من ويلز واسكتلندا في القرن الرابع عشر ومرة أخرى في القرن السابع عشر، مما أثر على الأوضاع الاقتصادية للبلاد، فحاولت الطبقة الحاكمة السيطرة على الأوضاع من خلال سن قوانين تمنع عنهم غضب العامة، ومن بينها القانون النيابي الذي يعد بداية خروج بريطانيا من العصور الوسطى.

- **نهاية العصور الوسطى(من 1348 إلى 1484) :**

عندما غزا الطاعون بريطانيا في سنة 1348 منتشرا بسرعة فائقة في كل من ويلز واسكتلندا ليقضي على ثلث السكان مع نهاية العام 1350، ويعود للظهور في القرن السابع عشر مؤثرا بشكل قاس على الوضع الاقتصادي للبلاد، حاولت الفئة الحاكمة المحافظة على الاستقرار الاقتصادي و محاربة آثار الوباء المدمرة من خلال إقرار القانون النيابي.

- **آل تيودور وآل ستيوارت:**

في سنة 1485 قام هنري تيودور بغزو إنجلترا والقضاء على ريتشارد الثالث للوصول إلى كرسي الحكم وتزوج من إليزابيث أميرة يورك وابنة الملك إدوارد الرابع ، في سنة 1603 عندما توفت الملكة إليزابيث الأولى التي لم تترك وراءها وريثا، أنتقل الحكم إلى جيمس السادس ملك اسكتلندا (وابن الملكة ماري ملكة اسكتلندا) الذي أصبح جيمس الأول ملك إنجلترا وبالتالي أصبح أول ملك لبريطانيا العظمى.

- **العصران الجورجي و الفيكتوري:**

ينسب العصر الجورجي إلى الملك جورج الأول الذي تولّى الحكم عام 1714 ، ويرجع إليه الفضل في النمو الفائق في الاقتصاد البريطاني بسبب الحملات الاستكشافية والاستعمار الكولونيالي، كما أنه استحدث وظيفة رئيس الوزراء عملياً من خلال تولية السير روبرت والبول مهام تلك الوظيفة.

تقلدت فيكتوريا التاج البريطاني في عام1837 وهي في سن الثامنة عشر، وطالبت خلال فترة حكمها التي تعد الأطول في التاريخ البريطاني بحق الشعب في الاقتراع العام والانتخاب في المجالس النيابية، وتعد تلك التشريعات الأسس التي تستند عليها القوانين البريطانية حتى اليوم.

- **بداية القرن العشرين (1900 إلى 1944):**

شهد أوائل القرن العشرين تقدما لم يكن متوقعا في مجال العلوم والتكنولوجيا و الذي تمثل في اختراع التلفزيون وتأسيس شركة الإذاعة البريطانية (بي بي سي) ، واكتشاف البنسلين من قبل أليكساندر فليمنيج واكتشاف تركيب الذرة الذي أدى إلى تطوير الأسلحة والطاقة النووية.

- **ما بعد الحرب العالمية الثانية (1945 إلى 2006) :**

في سنة 1945 ربح حزب العمال أول انتخاب عام له وقام بتشكيل خدمة الصحة العامة التي يراها كثيرون أهم انجازاته ، وبالرغم من صعوبة المرحلة التي تلت الحرب إلا أنها تميزت أيضا بحماس شعبي وأمل كبير بمستقبل واعد، و تخطت المملكة المتحدة العديد من الأزمات الاقتصادية بنجاح نسبي مما جعلها اليوم من أهم المراكز المالية والتجارية العالمية التي تتميز باقتصاد مزدهر وخدمات اجتماعية متطورة.

1-1-2. من الناحية الجغرافية :

المملكة المتحدة دولة وحدوية تتكون من أرخبيل بريطانيا العظمى وأجزاء من إيرلندا بالإضافة إلى العديد من الجزر الصغيرة ، تقع في الجزء الشمالي الغربي من القارة الأوروبية ، تضم كلاّ من إنكلترا وويلز واسكتلندا و آيرلندا الشمالية ، و الأقاليم التابعة للتاج البريطاني وأقاليم ما وراء البحار ليست جزءاً من المملكة المتحدة لكنها مسؤولة عن شؤونها الخارجية .

يحيط بها كلا من بحر الشمال والمحيط الأطلسي والقناة الإنجليزية ، حيث تقع على بعد 35 كيلومتر (22 ميلاً) من الساحل الشمالي الغربي لفرنسا تفصلها عنها القناة الإنجليزية (بحر المانش) ، وتتقاسم حدوداً برية دولية مع إيرلندا يبلغ طولها 499 كلم مربع ، ويربط نفق المانش الواقع تحت القناة الإنجليزية المملكة المتحدة مع فرنسا ، تقع مناطق البر الرئيسية للمملكة المتحدة بين دائرتي العرض 49 و59 درجة شمالاً (تصل جزر شيتلاند إلى ما يقرب من 61 درجة شمالاً) وبين خطي الطول 8 درجة غرباً و2 درجة شرقاً ، يعد المرصد الملكي غرينتش في جنوب شرق لندن نقطة تحديد خط الطول الرئيسي.

تتألف أقاليم ما وراء البحار البريطانية من أنغيا، وبرمودا، وجزر فيرجين البريطانية، وجزر كايمان، والأراضي البريطانية في انتارتيكا، وإقليم المحيط الهندي البريطاني، وجزر فوكلاند، وجبل طارق ، ومونتسيرات، وجزر بيتكرن، وسانت هيلينا و الأقاليم التابعة لها (جزر أسانسيون وتريستان دا كوهنا) ، وجزر تركس

وكايكوس؛ والأقاليم التابعة للأراضي البريطانية في انتارتيكا وإقليم المحيط الهندي البريطاني و جزر ساوث جورجيا وساوث ساندويتش ، التي لا يقطنها سكان أصليون ؛ ومنطقتي قاعدتي أكروتيري وديكيليا التابعتين للسيادة البريطانية في قبرص.

و لأقاليم ما وراء البحار دساتيرها و قوانينها المحلية الخاصة ، وتنهض هذه الأقاليم بمسؤولية كبيرة في إدارة شؤوهنا الداخلية تبعاً لدرجة تطورها الدستوري ، بيد أن الحكومة البريطانية بموجب معظم الدساتير تحتفظ بمسؤولية إدارة شؤون الأمن الداخلي والدفاع والشؤون الخارجية عن طريق الحكام[1] .

- **المساحة :**

تبلغ مساحة المملكة المتحدة الإجمالية وفقًا لمكتب الإحصاء الوطني البريطاني (248,572 كلم مربع) ، تضم جزيرة بريطانيا العظمى وسُدس جزيرة إيرلندا الشمالية الشرقية والعديد من الجزر الصغيرة، يجعلها هذا سابع أكبر دولة جزرية في العالم كما تحتل المركز الثالث من حيث الجزر المأهولة بالسكان، تحيط بها أكثر من 1000 جزيرة ما بين صغيرة وكبيرة.

تعتبر إنجلترا أكبر بلدان المملكة المتحدة ، حيث تبلغ مساحة كل اقليم من أقاليم المملكة[2] :

- انجلترا: (132,938 كلم مربع) وتمثل ما يزيد عن نصف المساحة الإجمالية للمملكة المتحدة.
- اسكتلندا: (80,239 كلم مربع) وهي ثاني أكبر البلدان مساحةً، وتمثل نحو ثلث مساحة المملكة.
- ويلز: (21,225 كلم مربع).
- ايرلندا الشمالية: (14,130 كلم مربع).

- **المناخ:**

يعتبر المناخ السائد في المملكة المتحدة مناخ معتدل حيث يتميز بهطول الأمطار الوفيرة على مدار السنة مع هبوب رياح سائدة من الجنوب الغربي للمحيط الأطلسي، والتي تضرب بشكل كبير المناطق الغربية للبلاد التي تسجل أعلى المستويات لهطول الأمطار، بينما تعد المناطق الشرقية أكثر جفافا ، أما المناطق الجنوبية فهي أكثر دفئا بسبب قربها من البر الرئيسي الأوروبي في الجنوب، في حين تشهد المناطق الشمالية هطولا للثلوج[3].

- **من الناحية البشرية:**

يمكن ايجاز التركيبة البشرية للمجتمع البريطاني ضمن الجدول الموالي :

[1]- **Présentation du Royaume-Uni**, Vu le : 7 April 2021 à l'heur 14.03, disponible en : www.Diplomatie.gouv.org
[2] -**United Kingdom**, Watched an: 8 April 2021 on watch 19.48, available at: www.britanica.com.
[3]- **UK climate summaries,** Watched at: 8 April 2021 On: 20:48, Available in: www.metofficegov.uk

- **الجدول رقم (01) : التركيبة الاثنية للمملكة المتحدة لعام 2005.**

السكان	60209500
المجموعات الإثنية (العرقية)	بيض (29.1%)، مختلطون (1.2%)، أسيويون (4.0%)، سود (2.0%)،صينيون (0.4%)، مجموعات إثنية أخرى.
نسبة السكان الذين تقل أعمارهم عن 15 سنة	%18.0
نسبة السكان الذين تزيد أعمارهم على 65 سنة	%16.0
نسبة السكان في المناطق الحضرية	%79.7
متوسط العمر المتوقع	77 للرجال و 81 للنساء
وفيات الرضع لكل 1000 مولود حي	1.79

- Source : StatisticsMid-2005 population estimates, Office for National

1-1-3. من الناحية السياسية.

يتميز النظام السياسي البريطاني عن غيره من الأنظمة في كونه لم ينشأ طفرة واحدة نتيجة نظرية معينة ، وإنما كانت نشأته بعدة عوامل ظهرت متتالية عبر التاريخ البريطاني أضفت عليه طابعا خاصا يمتاز به عن الأنظمة الأخرى . وتعود الأصول التاريخية للنظام القائم حاليا في بريطانيا إلى بدايات القرون الوسطى، فمنذ ذلك الحين عرف هذا النظام تطورات هامة بفعل التغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي حدثت في المجتمع البريطاني،[1] ويمكن تلخيص هذا التطور التاريخي بثلاث مراحل رئيسية :

- **مرحلة الملكية المقيدة:** وهي المرحلة التي كان الملوك فيها يحكمون حكما مطلقا وتبدأ هذه المرحلة في أعقاب الغزو النورماندي عام 1066 ، وتمتد حتى بدايات القرن السابع عشر وعلى الرغم من بعض المظاهر الديمقراطية البسيطة هنا وهناك، إلا أن هذه الفترة كلها هي فترة الحكم الملكي المطلق.[2]
- **مرحلة الثنائية البرلمانية:** نتيجة للازمة الحادة التي تسببت فيها أسرة ستيوارت بإبعادها البرلمان عن ممارسة السلطة أطيح بهذا النظام سنة 1688 ، وعيّنت ماريا وزوجها قيوم سنة 1689 ملكين على

[1]- حمادي الدليمي،**النظم السياسية في أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية، دار وائل، عمان** 2001، ص 124.
[2]- حمادي الدليمي ، نفس المرجع، ص 80.

بريطانيا بعد الاعتراف بقانون الحقوق الذي اقر سلطة التشريع للمجلس وعدم شرعية فرض ضرائب دون موافقة البرلمان والذي يعد تكملة لملتمس الحقوق سنة 1628 المقرر للحقوق الفردية . كما ظهرت أعراف خلال القرن 16 منها المسؤولية الجنائية للمستشارين ، وبفضل الانقسام الذي حدث داخل البرلمان سنة 1679 بين التوري والويغ اللذين تحولا فيما بعد إلى حزبين هما المحافظين والأحرار، الأول ساند الملك والثاني يدافع عن حقوق البرلمان ، وتأكدت هذه الأعراف حيث تولّى البرلمان السلطة التشريعية والمالية ، والملك تولى السلطة التنفيذية[1].

- **مرحلة البرلمانية الديمقراطية:** وفي هذه المرحلة انتهى الصراع بين الملك والمجلس لصالح هذا الأخير، حيث تحمّل المجلس مسؤوليات الحكم وتحوّل إلى برلمان حقيقي يتولى السلطات الفعلية والقانونية، ولم يعد للملك سلطاته التقليدية فتحوّل إلى رمز الدولة دون أن يتدخل في الممارسات الفعلية للسلطة.[2]

أولا– مكونات النظام البريطاني :

أ– **الدستور**: المملكة المتحدة (التي تتألف من انجلترا وويلز وايرلندا الشمالية) ديمقراطية برلمانية وملكية دستورية والدستور البريطاني ليس محددا في وثيقة وحيدة، ولكنه مشتق من مجموعة متنوعة من المصادر المدونة وغير المدونة التي تتمحور حول السيادة والبرلمان ، وتشمل المصادر المدونة: تشريعات المملكة المتحدة والقانون العام (قانون الدعوى) وتشريعات الجماعة الأوروبية و المؤلفات الأكاديمية، أما المصادر غير المدوّنة فتشمل الاتفاقيات الدستورية وقانون البرلمان وأعرافه[3].

ولا ينص الدستور على فصل صارم بين السلطات الثلاث (التشريعية والتنفيذية والقضائية) ولو أن الإصلاح الذي طرأ مؤخرا على وزارة العدل ، و إنشاء محكمة عليا منفصلة عن السلطة التشريعية جعلا الأمور تسير في هذا الاتجاه إلى حد ما، وتكمن الصلاحيات التشريعية في برلمان المملكة المتحدة (وستمنستر) بوصفه الهيئة العليا لسن القوانين (باستثناء قانون الجماعات الأوروبية)[4].

ب – السلطة التنفيذية (ثنائية):

تتكون السلطة التنفيذية من طرفين "الرئيس (الملك) والحكومة".

ب–1. المؤسسة الملكية : بعد أن كان الملك في الماضي يتولى كافة مهام السلطتين التشريعية والتنفيذية، فيصدر القوانين كما يشاء ويتولى الاشراف على تنفيذها من خلال وزرائه ومعاونيه، أخذت سلطاته تتكمش شيئا فشيئا لتصبح منذ أوائل القرن الثامن عشر مجرد سلطات رمزية يلخصها القول المعروف بان " الملكية تتولى ولا تحكم"[5]، وتقوم المؤسسة الملكية بطبيعة الحال على مبدأ الوراثة وينتقل العرش فيها من الملك الراحل إلى ولده

---

[1]- بو الشعير سعيد، **القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة، الجزء الثاني**، الطبعة الثانية منقحة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994، ص ص 200-201.

[2]- صبري محمد السنوسي، **الدور السياسي للبرلمان في مصر(دراسة مقارنة في ظل الحكم المعاصرة)**، دار النهضة العربية، مصر، 2005، ص- ص 22-23.

[3]-**تنفيذ العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية "المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية"**، التقارير الدورية الخامسة المقدمة من الدول الأطراف بموجب المادتين 16 و17 من العهد، الأمم المتحدة، الدورة الموضوعية لعام 2008، ص 12.

[4]- **تنفيذ العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية، مرجع سابق، ص 12.**

[5]-**النظام السياسي البريطاني نموذج تطبيقي للنظم الحكم**،ملتقى الأساتذة الباحثين العرب، **تم الإطلاع في 22 جوان 2021، على الساعة 20:25، متوفر على الرابط**:www.arabprf.com.

الأكبر سواء أكان ذكر أم أنثى، ويتمتع الملك ببعض الصلاحيات التقليدية والشرفية التي ما يزال يحتفظ بها من العصور السابقة ومن أهم هذه الصلاحيات[1]:

- صلاحية التصديق على القوانين التي يقرها البرلمان: ومصادقة الملك لابد منها من اجل نشر القوانين وإصدارها ووضعها موضع التنفيذ.
- صلاحية اختيار الوزير الأول: وهي صلاحيات كان الملك يتمتع بممارستها بحرية تامة إلا أن الظروف والأعراف الدستورية حدّت فيما بعد من حريته في هذا المجال، بحيث أصبح ملزما بتعيين رئيس حزب الأغلبية في مجلس العموم بهذا المنصب.
- صلاحية تعيين بعض أعضاء مجلس اللوردات وكذلك تعيين كبار الموظفين في المجالين المدني والعسكري.

ب-2. الحكومة: تتولى الحكومة قيادة السلطة التنفيذية وهي تنبثق مبدئيا عن البرلمان وواقعيا عن الشعب من خلال تأييد غالبيته لأحد الحزبين الرئيسين في البلاد، والحكومة البريطانية هيئة تقليدية بدأت تتطور منذ مطلع القرن الخامس عشر وتتحول تدريجيا من مجرد مجلس يضم مستشاري الملك إلى مجلس أصبح يحتكر لنفسه سلطات الملك في مجال السلطة التنفيذية ، وتتكون الحكومة البريطانية بالإضافة للوزير الأول عددا من الوزراء وكتاب الدولة والكتاب البرلمانيين والمجلس المصغر " الكابينت"[2].

تتولى الحكومة البريطانية صلاحيات هامة وواسعة رغم أنها تخضع نظريا لمراقبة الملك والبرلمان ومن أهم هذه الصلاحيات:

- تحديد السياسة العامة للبلاد في مختلف المجالات.
- حق اتخاذ المبادرة في قضايا التشريع المالي وبهذا تسيطر الحكومة على مجمل الحياة المالية للبلاد.
- تتمتع بحق إصدار نصوص لها قوة القانون وذلك بناء على تفويض خاص تحصل عليه من مجلس العموم وبموجبه.

ج- السلطة التشريعية (البرلمان).

يتكون برلمان وستمنستر من الجالس على العرش (الملك/الملكة في البرلمان) ومجلس العموم (منتخب بالأغلبية النسبية أو الأغلبية البسيطة) ومجلس اللوردات ، و تتمتع القوانين التشريعية البرلمانية التي يقرها مجلس العموم بوصفه المجلس المنتخب بقوة القانون ، وذلك بصرف النظر عن أي تحفظات يبديها مجلس اللوردات[3].

ج-1. مجلس اللوردات: هو مجلس يمثّل بقايا الطبقة الارستقراطية وتقاليدها التاريخية ويضم حوالي 1000 لورد ، ويحتل أعضاؤه مقاعدهم فيه بشكل عام إما بالوراثة أو بالتعيين لمدى الحياة من قبل الملك وبناء على اقتراح الحكومة، ويرأس هذا المجلس حكما وزير العدل الذي يسمى في هذا المنصب بمرسوم ملكي يشارك في

[1]- سعيد بو الشعير، مرجع سابق، ص 301.
[2]-**النظام السياسي البريطاني نموذج تطبيقي للنظم الحكم، مرجع سابق، ص-ص 7-8.**
[3]- **تنفيذ العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، مرجع سابق، ص 12.**

التوقيع عليه الوزير الأول، ويتألف من حيث تركيب أعضائه من فئتين: الفئة الأولى وتضم اللوردات الروحيون وعددهم 26 وهم يمثلون رؤساء الكنيسة الإنجليكانية وهم يستمرون في عضويته طالما استمروا في شغل مهامهم الكنسية، وأما الفئة الثانية فهي تضم اللوردات الزمنية[1].

ج-2. مجلس العموم: وهو الهيئة الممثلة للشعب البريطاني لأنه ينتخب انتخابا مباشرا من قبله وهو يضم 635 عضوا ومدة ولايته 5 سنوات، إلا أن العادة جرت على أن يكمل المجلس مدة ولايته الرسمية إذ انه يحل عادة خلال السنة الخامسة، وينتخب المجلس من بين أعضائه رئيسا يدعى المتحدث (Speaker) ويتمتع هذا ببعض الحقوق والامتيازات ومن أهمها: حق تنظيم المناقشات في المجلس، وحق البت فما إذا كان مشروع القانون المعروض على المجلس طابعا ماليا، وبالتالي لا يجوز عرضه على مجلس اللوردات[2].

و يتمتع البرلمان بثلاث صلاحيات رئيسية هي: الصلاحية المالية الخاصة بإقرار الموازنة والضرائب، صلاحية تشريع القوانين العادية، صلاحية مراقبة أعمال الحكومة (التي يختص بها مجلس العموم فقط)[3].

د- السلطة القضائية :

يمكن للسلطة القضائية أن تراجع الإجراءات التنفيذية والتشريعية الثانوية لأسباب تتعلق بعدم قانونيتها أو عدم عقلانيها أو مخالفتها للقواعد الإجرائية، ولكن طبقا لمبدأ سيادة البرلمان لا يجوز للسلطة القضائية أن تلغي قانونا لبرلمان المملكة المتحدة على أساس انه غير دستوري[4].

هـ - الإدارات التي نقلت إليها السلطة :

هـ-1. اسكتلندا: في أعقاب صدور قانون اسكتلندا 1998 أنشئ البرلمان الاسكتلندي الذي يضم 129 عضوا ينتخبون كل أربع سنوات بموجب نظام الأعضاء الإضافيين للتمثيل النسبي، ويعمل البرلمان الاسكتلندي بشكل عام تبعا لنموذج وستمنستر، حيث ينتخب وزير أول يرأس الحكومة، والبرلمان والحكومة الاسكتلندية مسؤولان عن اغلب جوانب السياسة المحلية والاقتصادية والاجتماعية، في حين يحتفظ البرلمان وستمنستر بالسيطرة على الشؤون الخارجية والدفاع ، ويمول البرلمان الاسكتلندي بواسطة منحة من حكومة المملكة المتحدة.

هـ-2. ويلز: وفي أعقاب صدور قانوني ويلز لعامي 1998 و2006 أنشئت الجمعية الوطنية لويلز التي تضم 20 عضوا ينتخبون هم أيضا بموجب نظام الإضافيين للتمثيل النسبي، وليس لجمعية ويلز صلاحية إصدار التشريعات الأولية ولكنها تحظى بصلاحيات تنفيذية واسعة ويجوز لها أن تصدر التشريعات الثانوية، ومسؤولياتها ليست واسعة كالبرلمان الاسكتلندي (فحكومة المملكة المتحدة تحتفظ بمسؤولية الشرطة والنظام القضائي) وقد اختارت الجمعية أن تنشئ نظاما حكوميا على غرار النموذج التنفيذي الاسكتلندي، وقد فصل قانون حكومة ويلز لعام 2006 رسميا بين الجمعية الوطنية كهيئة تشريعية وحكومة جمعية ويلز كهيئة تنفيذية، حيث سمح لوستمنستر بمنح الجمعية صلاحيات تعديل التشريعات أو وضع أحكام جديدة.

---

[1]- سعيد بو الشعير، مرجع سابق، ص 344.

[2]- **النظام السياسي البريطاني نموذج تطبيقي لنظم الحكم، مرجع سابق، ص 11.**

[3]- سعيد بو الشعير، مرجع سابق، ص 351.

[4]- **تنفيذ العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية، مرجع سابق، ص 13.**

هـ-3. ايرلندا الشمالية : اتفاق بالفاست الذي عقد في ايرلندا الشمالية في نيسان/ابريل 1998 وتمت الموافقة عليه في استفتاء جرى الشهر التالي، فتح الطريق أمام نقل صلاحيات إلى ايرلندا الشمالية من خلال قانون ايرلندا الشمالية لعام 1998 ، ومن ثمّ جرى إنشاء جمعية من 108 عضو لديها صلاحيات تشريعية وتنفيذية مماثلة للبرلمان الاسكتلندي، وتضم حكومة ايرلندا الشمالية الوزير الأول ونائبا للوزير و10 وزراء وهم موزعون بالتناسب مع القوى الحزبية الممثلة في الجمعية، وهنالك لجان مختصة بكل وظيفة تنفيذية رئيسية لحكومة ايرلندا الشمالية، وينص قانون ايرلندا الشمالية على المسائل "المخصصة" (اي المسائل التي لا يجوز للجمعية تشريعها إلا بموافقة الوزير المختص بشؤون ايرلندا الشمالية) والمسائل المستثناة، وقد جرى تعليق نقل الصلاحيات إلى ايرلندا الشمالية لفترة من الوقت ولكنه استؤنف في 8 أيار/مايو 2008[1].

هـ-4. الأقاليم التابعة للتاج: للأقاليم التابعة للتاج نظم وزارية ذات هيئة تشريعية منتخبة مباشرة، وهي غير ممثلة في برلمان المملكة المتحدة كما أن تشريعات المملكة المتحدة لا تسري عادة على الأقاليم التابعة للتاج، وتحترم المملكة المتحدة حق هاته الأقاليم في الاستقلال الذاتي بشان أمورها الداخلية.

هـ-5. أقاليم ما وراء البحار: تحتفظ أقاليم ما وراء البحار بوضع دستوري خاص كما تمارس قدرا كبيرا من الحكم المنقول بيد أن المحافظ وهو الممثل الشخصي للملكة يحتفظ بالمسؤولية المباشرة عن جميع المسائل غير المنوطة تحديدا بالحكومة المحلية (لاسيما الدفاع والشؤون الخارجية)[2].

و- المجتمع السياسي في بريطانيا:

يوجد حزبين في بريطانيا كبيرين:

و-1. حزب العمال: هو حزب يسار الوسط في بريطانيا، ترجع نشأته عام 1900 حين تكونت لجنة تمثيل العمال في البرلمان، يتبنى الحزب سياسة ترمي إلى اعادة توزيع الثروة من خلال نظام متطور للضرائب المباشرة لمصلحة العمال ، يهتم بالحريات الدينية وحقوق الأقليات ، ويتبع الحزب سياسة خارجية تقوم على أساس تقوية الأنظمة الدفاعية بعيدا عن حلف شمال الأطلنطي، ولا يتحمس الحزب لربط سياسة بريطانيا بالجماعات الأوروبية ويدعو إلى الحد من انتشار الأسلحة النووية[3].

و-2. حزب المحافظين: يعتبر هذا الحزب من أفضل الأحزاب السياسية تنظيما في بريطانيا حيث تتواجد لجانه في جميع الدوائر الانتخابية، سيطر الحزب على بريطانيا فترة مابين الحربين العالميتين ، وينتهج الحزب سياسة تقليدية ترمي إلى تقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي، تصفية القطاع العام، كما يتمسك بالإبقاء على الإدارة البريطانية المباشرة لايرلندا الشمالية ، أما خارجيا: يتبنى الدعوة إلى إتباع سياسة دفاعية قوية، ودعم الروابط مع كل من الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلنطي(الناتو) والعمل على تحقيق الوحدة الأوروبية عبر خطوات تدريجية[4].

---

[1]- نفس المرجع، ص 14.
[2]- نفس المرجع، ص14.
[3]- **النظام السياسي البريطاني نموذج تطبيقي للنظم الحكم**، مرجع سابق، ص 15.
[4]- **جمل سلامة علي، النظام السياسي والحكومات الديمقراطية**، دار النهضة العربية، 2007، ص-ص148-149.

و-3. نظام الانتخاب: يعتمد النظام البريطاني أسلوب الانتخاب الفردي الأكثري لدورة واحدة، حيث تقسم البلاد إلى دوائر انتخابية صغيرة جدا يخصص لكل منها مقعد واحد في مجلس العموم ، وعند إجراء الانتخابات يعتبر المرشح الرابح الذي تحصل على اكبر عدد من الأصوات المقترعة مهما كان هذا العدد ، ولقد بدأ تطبيق هذا الأسلوب في بريطانيا منذ القرن الثالث عشر ومازال معمولا به حتى الآن دون انقطاع.[1]

1-2. بريطانيا من الناحية الاقتصادية :

خلال ذروتها في القرن التاسع عشر احتلت الإمبراطورية البريطانية ربع الأرض، نتيجة لإعادة تقسيم العالم خلال الحربين العالميتين فقدت جزءًا كبيرًا من أراضيها الاستعمارية ، ومع ذلك في النصف الثاني من القرن العشرين ، جعل الناتج المحلي الإجمالي البريطاني البلاد مرة أخرى واحدة من أكثر البلدان تطوراً ، و من عام 1973 إلى عام 2016 كانت المملكة المتحدة عضواً محوريا و نشطًا في الاتحاد الأوروبي.

تلعب المملكة المتحدة دوراً هاماً في الاقتصاد العالمي ، وتنتج حوالي 3٪ من الناتج المحلي الإجمالي العالمي بتكافؤ القوة الشرائية ، وتبلغ حصتها في الصادرات العالمية 4.6٪ و الواردات 5.1٪ ، و يبلغ متوسط الراتب في البلاد حوالي 4 آلاف دولار أمريكي.

تمتلك المملكة المتحدة خامس اكبر اقتصاد قومي في العالم و الثاني في أوروبا من حيث الناتج المحلي الإجمالي الاسمي ، و السابع في العالم من حيث تعادل القوة الشرائية ، يتألف اقتصاد المملكة المتحدة (في ترتيب تنازلي من حيث الحجم) من اقتصاد انكلترا واسكتلندا، ويلز وايرلندا الشمالية .

و سنتطرق من خلال العناصر التالية إلى استعراض اقتصاد المملكة و مستوى أداءه و قطاعاته[2] :

1-2-1.نظرة عامة على الاقتصاد :

تعتبر المملكة المتحدة قوة تجارية ومركزا ماليا رائدا ، اقتصادها هو الثالث في أوروبا بعد ألمانيا وفرنسا ، بلغ الناتج المحلي الإجمالي الاسمي لبريطانيا العظمى في عام 2015 ما مقداره 2.849 تريليون دولار أمريكي . في 2013 كانت المملكة المتحدة رابع اكبر مصدّر و رابع اكبر موردّ في العالم ، وثاني اكبر مخزون داخل للاستثمار الأجنبي المباشر (Stock of inward) وثاني اكبر مخزون صادر للاستثمار الأجنبي المباشر(and stock of outward) ، كما أنها واحدة من أكثر الإقتصادات المعولمة في العالم .

1-2-2. المؤشرات الرئيسية :

فيما يلي المؤشرات الرئيسية لاقتصاد الدولة:

- يبلغ عدد سكان بريطانيا العظمى 64066222 نسمة.

---

[1]- **كمال المنوفي، أصول النظم السياسية المقارنة**، الريعان للنشر والتوزيع، الكويت، 1987، ص 175.

[2]- **الناتج المحلي الإجمالي للمملكة المتحدة: الهيكل. اقتصاد المملكة المتحدة** ، تم الإطلاع في : 2021/06/30، على الساعة 12.30 ،متوفر على الرابط :
https://ara.agromassidayu.com/vvp-velikobritanii-struktura-ekonomika-velikobritanii-view-325631#menu-1

- ويعيش 15٪ من هؤلاء تحت خط الفقر.
- الناتج المحلي الإجمالي الاسمي هو 2.849 تريليون دولار أمريكي (المرتبة الخامسة في العالم) ، عند تعادل القوة الشرائية هو 2.679 تريليون دولار أمريكي (المرتبة التاسعة) .
- نما الاقتصاد بنسبة 2.1 ٪ في عام 2016.
- يبلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي 43،770 دولارًا أمريكيًا (المرتبة 13 في العالم)، عند تعادل القوة الشرائية – 41158 دولارًا أمريكيًا (27) .
- معدل البطالة 4.9٪.

1-2-3. الناتج المحلي الإجمالي في المملكة المتحدة بالسنوات :

في عام 2015 بلغ الناتج المحلي الإجمالي 2848.76 مليار دولار أمريكي ، ما شكّل حصة 4.59٪ من الإجمالي العالمي ، كانت أعلى معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي في المملكة المتحدة في أوائل السبعينيات حيث يمكن أن يزيد الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 6.5 ٪ في السنة ، في أوائل التسعينات بلغ النمو الاقتصادي سنويًا 4٪ ، بين عامي 1992 و 2007 نما الناتج المحلي الإجمالي بمتوسط 2.68٪ ، بلغ متوسط الناتج المحلي الإجمالي للفترة 1960–2015 ما قيمته 1081.01 مليار دولار أمريكي ، تم تسجيل قيمة منخفضة قياسية في عام 1960 ومرتفعة في عام 2014.

تتميز بريطانيا العظمى بأنها الاقتصاد الأسرع نموًا بين دول مجموعة السبع خلال السنوات الأربع الماضية (2017–2021) ، لديها أدنى معدلات البطالة والتضخم ، تبدو حالة اقتصادها الآن واحدة من أكثر الاقتصاديات استقرارًا في الاتحاد الأوروبي.

1-2-4. هيكل الناتج المحلي الإجمالي في المملكة المتحدة :

تنتج الزراعة أقل من 1٪ من الناتج المحلي الإجمالي ، يوظف هذا القطاع 1.5 ٪ من السكان النشطين اقتصاديًا في المملكة المتحدة و يلبي 60٪ من احتياجات البلاد الغذائية ، حوالي ثلثي الزراعة هي تربية الحيوانات و مدعوم من قبل برنامج الاتحاد الأوروبي ، كما يشكّل الصيد نشاطا ذو أهمية كبيرة ، حيث أن الزراعة مكثفة وميكانيكية عالية وفعالة بالمعايير الأوروبية .

في حين توظف الصناعة 18.8 ٪ من القوى العاملة ، لكنها تفقد أهميتها تدريجياً بالرغم من أنها توفر 21٪ من الناتج المحلي الإجمالي، و تبقى المملكة المتحدة إحدى الدول الصناعية والتجارية الكبرى في العالم ، ويرجع هذا إلى تنوع مواردها وخبرتها الفنية الكبيرة و اتساع أسواق تصريف منتجاتها ، وكانت المملكة المتحدة مهد الثورة الصناعية والتي قامت في القرن الثامن عشر.

وعلى الرغم من تراجعها أمام بعض الدول الأخرى التي نهضت صناعيا بسرعة في النصف الثاني من القرن العشرين، فهي تحتل المرتبة الخامسة في الإنتاج الصناعي بعد الصين و اليابان و الولايات المتحدة الأمريكية و المانيا ، ولقد أسهم في نهضتها الصناعية توفر الفحم بكميات كبيرة منذ القدم وكذلك خامات الحديد واكتشاف واستثمار الغاز الطبيعي والنفط ضمن بحر الشمال منذ السبعينيات من القرن العشرين ، لتصبح المملكة المتحدة

اكبر دول أوروبا إنتاجا للغاز الطبيعي وثانيها في إنتاج النفط ، ومع ذلك يتم استنفاد هذه الاحتياطيات بسرعة ، منذ عام 2005 أصبحت المملكة المتحدة مستورداً صافياً لموارد الطاقة.

كما يستثمر من أراضيها العديد من المعادن الفلزية (النحاس، النيكل، الرصاص، التنغستين، الزنك) وتتركز الصناعات حول حقول الفحم وحول المرافئ البحرية وخاصة الغربية من تلك الحقول، واهم الصناعات البريطانية هي الصناعات المعدنية وتضم صناعة الحديد و الفولاذ و السفن والسكك الحديدية ، وصناعة الأسلحة والمحركات والسيارات والطائرات والأجهزة الكهربائية، إضافة إلى العديد من الصناعات الكيمياوية[1].

أهم قطاع اقتصادي بالمملكة المتحدة هو قطاع الخدمات ، يوظف نسبة كبيرة من السكان في سن العمل و يعطي 78.4 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي ، و أهم قطاع به هو نشاط الخدمات المالية لذلك تكبدت المملكة المتحدة خسائر كبيرة خلال الأزمة الاقتصادية العالمية لـ2008 ، تعتبر لندن مركزا ماليا مهما في أوروبا و في العالم ، و تأتي في المرتبة الثانية ضمن قطاع الخدمات صناعة الطيران ، و الثالث هو صناعة الأدوية في المملكة المتحدة.

وتقوم صادرات المملكة المتحدة على الصناعات المعدنية والصيدلانية والمنتجات النفطية إضافة إلى المواد الغذائية، ومن بين أهم الدول التي تصدر لها المملكة المتحدة (2013) ألمانيا 11.3% ثم تليها الولايات المتحدة الأمريكية 10.5%،هولندا 8.8%، فرنسا 7.4%، ايرلندا 6.2% ، بينما تقوم وارداتها على السلع المصنعة والآلات والوقود والأغذية المصنعة ، واهم الدول التي تستورد منها المملكة المتحدة نجد ألمانيا 12.6%، الصين 8%، هولندا 7.5% الولايات المتحدة الأمريكية 6.7%، فرنسا5.4%.[2]

1-2-5. توزيع الدخل اقليميا :

تعتبر لندن هي المدينة ذات الناتج المحلي الإجمالي الأكبر في أوروبا حيث يبلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لهذه المدينة 65138 يورو، يوجد اثنان من أغنى عشر مناطق في الاتحاد الأوروبي في المملكة المتحدة ، في المركز السابع Berkshire و Buckinghamshire و Oxfordshire أين يبلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي هنا 37379 يورو ، في حين أنّ إدنبرة مثل لندن هي واحدة من أكبر المراكز المالية في أوروبا ، على العكس من ذلك فإن كورنوال لديه أدنى قيمة إجمالية مضافة للفرد ، و تتلقى المنطقة تمويلًا إضافيًا من الاتحاد الأوروبي منذ عام 2000 .

هناك اختلافات كبيرة بين مناطق المملكة المتحدة من حيث التنمية الاقتصادية ، فالأغنى من حيث نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي هو جنوب شرق إنجلترا واسكتلندا ، في حين أنّ أفقر منطقة هي ويلز[3].

---

[1] - KOF Globalization Index, watch at 22 June 2021, on 9:30, Available in: www.globalization.kof

[2] -Import Partners of United Kingdom, Ibid.

[3] - الناتج المحلي الإجمالي للمملكة المتحدة: الهيكل. اقتصاد المملكة المتحدة، مرجع سابق.

2. الاتحاد الاوروبي:

سنتطرق ضمن هذا العنصر إلى مسار بناء الاتحاد الأوروبي، المراحل التي مر بها عند تكونه و أهداف نشأته و المبادئ التي يقوم عليها ، ثم لاحقا هندسة بناءه و هيئاته ، و أخيرا الوزن الذي يشغله على مستوى الساحة السياسية و الاقتصادية الدولية .

2-1. مسار التكوين و بناء الاتحاد :

2-1-1. مسار تكوين الإتحاد الأوروبي:

سنعالج أولا النشأة و التطور التاريخي لهذا الكيان السياسي و الاقتصادي و البشري ، الاهداف التي قام عليها و يسعى لتحقيقها و المبادئ التي يحترمها و يراقبها في طريقة عمله و سيره كاتّحاد :

أولا- نشأة الإتحاد الأوروبي :

لم تتوقف محاولات الدول الأوروبية في التكتل وخاصة أن فرنسا كانت تريد لعب دور على الساحة الدولية و الإبتعاد عن الولايات المتحدة الأمريكية، لكن هذه المرة كانت محاولات الإتحاد مع ألمانيا وليس مع بريطانيا.
كانت المبادرة الأولى في المجال العسكري بتشكيل المجموعة الأوروبية للدفاع سنة 1952، وهو حلف دفاعي مشترك بين كل من فرنسا وألمانيا و بلجيكا وهولندا و اللكسمبورغ، إلا أنه كان مشروعا فاشلا للأوضاع الإقتصادية والأمنية التي كانت تعاني منها الدول الأوروبية في تلك الفترة هذا من جهة ومن جهة أحرى لتبعية هذه المنظمة لحلف الشمال الأطلسي، الأمر الذي كانت ترفضه فرنسا.

كانت المحاولات الثناية في المجال السياسي مع اتفاقيات فوشيه الأولى سنة 1961 وإتفاقية فوشيه الثانية 1962، والتي كان الهدف منها تشكيل سياسة خارجية مشتركة وسياسة دفاعية مشتركة بين كل من فرنسا والجمهورية الفدرالية الألمانية وإيطاليا وبلجيكا وهولندا و اللكسمبورغ ، تمت إتفاقية الإليزيه 1963 بين فرنسا وألمانيا هدفها توحيد السياسة الخارجية للبلدين، حيث كان الرئيس الفرنسي آنذاك شارل دوغول يريد إبعاد بريطانيا عن الاتفاقيات تجنبا لمنافسة هذه الأخيرة من جهة في القيادة، وإبعاد الولايات المتحدة الأمريكية عن القارة من جهة أخرى، بالرغم من فشل هذه الإتفاقيات كون أن التطرق إلى سياسة خارجية ودفاع مشترك كان سابقا لأوانه، إلا أنهما كانت من جهة بداية صفحة جديدة من التعاون مع عدو سابق وهو ألمانيا، وقاعدة لبناء إتحاد أوروبي قوي لاحقا من جهة أخرى [1].

ورغم الفشل في المجال السياسي ومجال الدفاع نجحت الدول الأوروبية في المجال الإقتصادي ، حيث كانت الانطلاقة بالمجموعة الأوروبية للفحم والفولاذ 1952، ثم واصلت اندماجها من خلال اتحاد هذه المنظمة مع المجموعة الإقتصادية الأوروبية والمجموعة الأوروبية للطاقة الذرية خلال العام 1967، لتشكل المجموعة الاقتصادية الأوروبية.

إذن فالإتحاد الأوروبي هو جماعة دولية تضم 28 دولة من الدول الأوروبية ، تأسّس بناء على اتفاقية معروفة باسم معاهدة ماستريخت عام 1992 ، و كما أشرنا فإن فكرة إنشاءه تمتد إلى خمسينيات القرن الماضي

[1]- Philippe de schootheete, **la coopération politique européenne**, édition Labor, 1983,p.47

وبالتحديد عام 1957 إبان توقيع اتفاقية روما التي بدء تطبيق بنودها في الأول من يناير عام 1958 ، و تشكّلت من خلالها أوّل وحدة جمركية عرفت في الأصل باسم المؤسسة الإقتصادية الأوروبية و سمّيت بشكل غير رسمي بـ " السوق المشتركة" ، وكانت هذه السوق هي اللبنة الأولى في تشكيل الإتحاد الأوروبي وتغيّر شكله من مجرد اتحاد تجاري الى شراكة اقتصادية وسياسية .

في بداية الأمر لم يضع الاتّحاد أيّة شروط محددة للانضمام عدا الشروط العامة ، وكان هذا بهدف السماح بمشاركة العديد من دول القارة في هذا الإتحاد كي يأخذ الشكل التوسعي اللازم ، لكن وجود الفروق الاقتصادية والسياسية بين الدول الأوروبية الغربية والشرقية دفع مجلس الإتحاد في عام 1993 ، ليضع ما يعرف الآن بشروط كوبنهاجن ، و التي تنقسم إلى :

- **شروط سياسية** : وتتعلق بضمان كامل الديمقراطية ، و وجود مؤسسات مستقلة غير حكومية تسهر على مراقبة احترام حقوق الإنسان وحقوق الأقليات.
- **شروط اقتصادية** : فيما يتعلق بوجود نظام اقتصادي قوي وفعال ، قادر على المنافسة الموجودة بين دول الإتحاد.
- **شروط تشريعية:** وتتعلق بتعديل القوانين والتشريعات بما يتوافق مع القوانين التي تمّ تبنّيها منذ تأسيس الإتحاد.

في عام 1958 ومع تطبيق بنود اتفاقية روما كان عدد الأعضاء ستة دول وهم : إيطاليا ، ألمانيا، بلجيكا، فرنسا، لوكسمبورج وهولندا وهي الدول المؤسسةللإتحاد الأوروبي.

في عام 1973 انضمّت كلّ من المملكة المتحدة والدانمرك ليزيد عدد الأعضاء إلى ثماني دول ، تبعها عام 1981 انضمام اليونان وفي عام 1986 تمّ انضمام إسبانيا والبرتغال ليصبح عدد الأعضاء في الإتحاد الأوروبي إحدى عشر دولة ، ثم تبع ذلك انضمام ايرلندا عام 1993 وبعده بعامين انضمّت كلّ من السويد ، فنلندا و النمسا عام 1995 ليصبح عدد الدول الأعضاء خمسة عشر دولة.

جاءت اللحظة التاريخية في الأول من ماي عام 2004 حيث انضمّت عشر دول مرة واحدة إلى عضوية الإتحاد وهم قبرص، مالطا، التشيك، استونيا، المجر، لاتفيا، لتوانيا، بولندا، سلوفاكيا، وسلوفينيا وذلك في ختام مرحلة من التغيير الهائل ، ليس في حجم وعدد الأعضاء بحسب ولكن في مفهوم و توحّد القارة عموما ، حيث توجد ثمانية دول من بين العشرة المنضمين أخيرا إلى عضوية الإتحاد من دول وسط وشرق أوروبا ، ومعظمها من الدول التي قد حصلت على استقلالها بعد تفكك كل من الإتحاد السوفيتي ويوغوسلافيا وتشيك وسلوفاكيا وبذلك بلغ عدد الدول الأعضاء خمسة وعشرون دولة ، إلى أن انضمت بعد ذلك وبالتحديد في عام 2007 كلّ من رومانيا وبلغاريا ليرتفع عدد الدول الأعضاء إلى 27 دولة [1].

[1]- عبد القادر متولي، الإقتصاد الدولي النظرية والسياسية، عمان، دار الفكر،طبعة(1)، 2011، ص96،97.

ثانيا – أهداف الإتحاد الأوروبي :

يسعى بناء الإتحاد الأوروبي عند نشأته و عبر تحولاته إلى غاية الوقت الحالي إلى تحقيق مجموعة من الأهداف بين الدول الأعضاء ، و يمكن إيجازها فيما يلي :[1]

- تأسيس " المواطنة الأوروبية " ، الحقوق الأساسية، حرية التنقل، الحقوق المدنية والسياسية.
- ضمان الحرية والأمن و العدل ، من خلال التعاون بين الدول الأعضاء في الشؤون الداخلية والعدل.
- دعم التقدم الاقتصادي والاجتماعي عبر تدعيم : السوق المشترك ، العملة المشتركة اليورو، التنمية الإقليمية ، قضايا حماية البيئة.

و ضمنيا تحت هاته الاهداف الرئيسية نجد الاهداف الفرعية التالية [2] :

- تقوية دور أوروبا في العالم في مجالات السياسة الخارجية والأمنية الموحدة.
- إزالة الرسوم الجمركية بين الدول الأعضاء وجميع الحواجز الجمركية بالنسبة لتصدير و إستيراد السلع، وكل الإجراءات الأخرى التي لها التأثير نفسه.
- إنشاء تعريفة جمركية مشتركة وسياسة تجارية مشتركة تجاه الأطراف الأخرى.
- إزالة العقبات في مواجهة حرية حركة الأفراد والخدمات ورأس المال بين الدول الأعضاء.
- إقامة سياسة زراعية مشتركة.
- تبني سياسة مشتركة في مجال المواصلات.
- إنشاء نظام يضمن عدم تشويه المنافسة في إطار السوق المشتركة.
- تطبيق إجراءات للتنسيق في السياسات الإقتصادية للدول الأعضاء، ومعالجة العجز في موازين المدفوعات.
- التقريب بين قوانين الدول الأعظاء إلى الحد اللازم لضمان عمل السوق المشتركة.
- إنشاء صندوق إجتماعي لتحسين فرص التوظيف، والمساهمة في رفع مستوى المعيشة.
- إنشاء بنك إستثمار أوروبي لتسهيل التوسع الإقتصادي للجماعة.
- عقد إتفاقيات إرتباط مع الدول الأخرى بهدف زيادة التجارة وتشجيع التنمية الإقتصادية والإجتماعية المشتركة.

ثالثا – مبادئ الإتحاد الأوروبي :

يتم تنظيم الإتحاد الأوروبي كديمقراطية تمثيلية على أساس المبادئ المدنية الأساسية التالية [3]:

- إن كرامة الإنسان مصونة وهي أساس الحقوق الأساسية.

---

[1]- **الأهداف الرئيسية للإتحاد الأوروبي**، تاريخ الإطلاع 2021/04/11 **على الساعة** 20:53 **متوفر على الرابطة**: https://ar.alkonpis.se

[2]- صدام مرير الجميلي، **الإتحاد الأوروبي ودوره في النظام العالمي الجديد**، بيروت، دار المنهل اللبناني، الطبعة الأولى، 2009، ص48،49.

[3]- المبادئ المدنية الأساسية في الإتحاد الأوروبي، تاريخ الاطلاع 2021/04/11 **على الساعة** 20:08 ، **متوفرعلى** www.hu.danubecompass.org

الرابط:

- لمواطني الإتحاد الأوروبي الحق في حرية التنقل والعيش بحرية داخل الإتحاد.
- ضمان احترام الحياة الخاصة، وحرية التفكير و الدين والتجمع والتعبير والمعلومات.
- يحق لمواطني الإتحاد الأوروبي البالغين ، الترشح والتصويت في انتخابات برلمان الإتحاد الأوروبي في بلد إقامتهم أو منشأهم.
- جميع المواطنين متساوون أمام القانون ، ويقوم الإتحاد الأوروبي على حكم القانون.
- يحمي الإتحاد الأوروبي حق التحرير من التمييز على أساس الجنس أو الأصل العرقي أو الدين أو المعتقد أو الإعاقة أو السن أو الميول الجنسية، و الحق في حماية الشخصية، والحق في الوصول إلى العدالة.

2-1-2. الهيكل التنظيمي:

يرتكز هيكل الاتحاد الأوروبي على المؤسسات التالية المعنية بتسييره [1]:

أولا- المجلس الأوروبي :

تأسس في عام 1974 بمبادرة من رئيس الجمهورية الفرنسية، يضم المجلس جميع رؤساء الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وحكوماتهم كذلك ، يجب أن يكون حاضرا رئيس المفوضية الأوروبية وبالتالي رئيس المجلس الأوروبي نفسه ، يجتمع المجلس لمناقشة المهام الملحة في كثير من الأحيان - حوالي أربع مرات في السنة وأكثر من ذلك.

تتمثل المهمة الرئيسية لإحدى مؤسسات الاتحاد الأوروبي الرئيسية التي يمثلها المجلس الأوروبي في وضع إستراتيجية تنمية لجمعية التكامل بأكملها ، يتجلى بشكل أساسي في ضمان القدرة التنافسية للاقتصاد الأوروبي ، وكذلك في تعزيز فكرة المزيد من التكامل الأوروبي في الجوانب السياسية ، يتخذ المجلس الأوروبي أهم القرارات للاتحاد الأوروبي و لديه خطط في ذلك الشأن ، على سبيل المثال تم تطوير إستراتيجية لشبونة الشهيرة من قبله .

ثانيا - مجلس الاتحاد الأوروبي :

ينبغي عدم الخلط بين هذه المؤسسة و المجلس الأوروبي، حيث إنهما يتمتعان بحقوق ومهام وبنية مختلفة تمامًا، لديه مهمة تشريعية على قدم المساواة مع البرلمان الأوروبي ، وهو مسؤول أيضًا عن إدارة سياسة خارجية مختصة وضمان الأمن الداخلي للجمعية بأكملها ، في سلطته رفض معظم الأفعال القانونية المقدمة.

فيما يتعلق بالتكوين ، يضم مجلس الاتحاد الأوروبي ممثلين عن الدول المشاركة ، ليس فقط الرؤساء ولكن أيضًا أعضاء الحكومات في المناصب التي لا تقل عن الوزير ، من وقت لآخر يتم تجميع المجلس من رؤساء الدول ، يتعامل هذا المجلس مع تلك القضايا التي لم يكن لها

[1] تم الاطلاع عليه بتاريخ : 2021/06/14 على الساعة 11و 50 دقيقة، **انظر الرابط** :
https://ar.public-welfare.com/4324242-eu-institutions-structure-classification-functions-and-tasks

حل أو حل وسط في مجموعات العمل ثم في لجنة الممثلين الدائمين ، يجري التصويت بناءً على مبدأ الأغلبية المؤهلة ، و يشمل ممثلين من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ، واحد من كل دولة.

يجتمع مجلس الاتحاد حسب الجدول المطروح ، ويمثل كل دولة من أعضاء الاتحاد وزير واحد في الاجتماع ، وشكليا يوجد مجلس واحد و لكنه عمليا يختلف أعضائه باختلاف الأمور المطروحة للتداول ، وتعقد اجتماعات المجلس حول الأمور التالية : القضايا العامة، الزراعة، الاقتصاد والشؤون المالية، البيئة، المواصلات والاتصالات، العمل والشؤون الاجتماعية، الثروة السمكية، الطاقة والصناعة، العدل والداخلية والدفاع المدني، السوق الداخلية، شؤون المستهلك والسفر، الابحاث، الميزانية، الثقافة، التنمية، التعليم وقضايا الشباب، والصحة.

رئاسة مجلس الاتحاد الأوروبي دورية، ويتبادل عليها أعضاء الاتحاد كل ستة أشهر، بروكسل هي مقر مجلس الاتحاد الأوروبي، وبها تعقد اجتماعات المجلس. وفي الشهور ابريل/نيسان و يونيو/حزيران و اكتوبر / تشرين الاول تعقد الاجتماعات في لوكسمبورغ.

و يمكن اختصار مهام مجلس الاتحاد الأوروبي الرئيسية في :

- مجلس الاتحاد الأوروبي هو الهيئة التشريعية لمجموعة واسعة من قضايا الإتحاد الأوروبي، ويمارس سلطته التشريعية بالاشتراك مع البرلمان الأوروبي.
- ينسّق السياسات الإقتصادية ما بين الدول الأعضاء.
- يبرم نيابة عن الإتحاد الأوروبي الإتفاقيات مع دولة او مجموعة دول أو منظمات دولية.
- يشترك المجلس مع البرلمان في ممارسة السلطة المالية وميزانية الاتحاد.
- يقوم باتخاذ القرارات التطبيقية للسياسة الخارجية والامنية العامة، وذلك على أساس التعليمات العامّة المتخذة بالمجلس الأوروبي.
- ينسّق نشاطات الدول الأعضاء، ويتّخذ الإجراءات فيما يتعلق بالشرطة والتعاون القضائي في الأمور الإجرامية.

ثالثا – المفوضية الأوروبية :

باعتبارها أعلى هيئة إدارة ، بدأت المفوضية الأوروبية عملها في بداية الاتحاد الأوروبي الناشئ في عام 1951 ، منذ ذلك الحين تغيرت وظائفها بشكل كبير ، في تصنيف مؤسسات الاتحاد الأوروبي يمثل الفرع التنفيذي للحكومة ، وهو مسؤول عن ممارسة السيطرة على فعالية تنفيذ القرارات التي يقترحها مجلس الاتحاد الأوروبي والبرلمان الأوروبي ، وتتكون من 28 عضواً – مفوض واحد من كل دولة من دول الاتحاد الأوروبي– كل واحد منهم يضمن إنتاجية الجسم ويعزز قيم الحالة التي تم إرسالها منها.

تتمحور مسؤولية اللجنة أيضًا بإعداد مشاريع القوانين فهي ملزمة بتنفيذها إذا وافق عليها ممثلو السلطة التشريعية ، كما أنها تحمل وظائف دبلوماسية ، وتضمن تعاون الاتحاد الأوروبي مع بقية العالم ، الميزة الرئيسية للمفوضية الأوروبية هي أن هذه الهيئة هي فقط التي لها الحق في تقديم مشاريع القوانين إلى البرلمان الأوروبي ، و يتمحور التركيز الرئيسي للجنة عادة على المجال الاقتصادي.

وتقوم الدول الأعضاء بتسمية رئيس المفوضية و أعضائها ، بعد أن يصدق البرلمان الأوروبي عليهم ، والمفوضية الأوروبية هي القوة الدافعة في نظام الاتحاد المؤسساتي [1]:

– للمفوضية حق تقديم اقتراحات التشريعات والقوانين للبرلمان والمجلس الأوروبي.

– المفوضية هي جهاز الاتحاد التنفيذي، وهي مسؤولة عن تطبيق التشريعات الصادرة عن البرلمان والمجلس الأوروبي (توجيهات، تعليمات، قرارات)، وتشرف على الميزانية والبرامج التي يوافق عليها البرلمان.

– وتشرف المفوضية على الإتفاقيات والمعاهدات، وذلك بالإشتراك مع محكمة العدل، لضمان التطبيق بشكل صحيح.

– وتمثل المفوضية الاتحاد على المسرح الدولي وتفاوض نيابة عنه في الإتفاقيات الدولية، وخاص في مجالي التجارة والتعاون.

بروكسل هي مقر المفوضية الأوروبية ، وتتكون من 20 عضو يتم اختيارهم حسب قدراتهم العامة وكفاءتهم، وهم مستقلون تماما ، و في العادة يكونون قد شغلوا مناصب سياسية في بلدانهم الأصلية ، وغالبا ما تكون مناصب على مستوى الوزارة ، و يتوزعون كالتالي :

- رئيس
- نائبان
- 17 عضو

رابعا – مجلس الوزراء:

و يتألف من وزراء خارجية حكومات الدول الأعضاء، يمثل مصالح الأمم الأوروبية ككيانات داخل الاتحاد وليس مصالح المجتمع الاوروبي في مجمله دون تمييز ، يأخذ القرارات في إطار المعاهدات من الناحية القانونية، حيث يقوم بإتخاذ جميع القرارات بالأغلبية لكن في الممارسة الفعلية يتم إتباع قاعدة الإجماع.

يعمل المجلس من خلال العديد من المجالس الخاصة مثل المجلس الزراعي لمناقشة المسائل المتعلقة بالسياسات الفردية، منذ عام 1974 يجتمع رؤساء الدول والحكومات أيضًا ثلاث مرات في السنة ضمن المجلس الاوروبي لمناقشة قضايا الجماعة وهي مسائل مرتبطة بالسياسة الخارجية، مدة رئاسة المجلس 6 أشهر وتدور بين الدول الأعضاء.

[1] **مؤسسات الاتحاد الأوروبي** ، تم الإطلاع عليه بتاريخ : 2021/06/15 على الساعة 16 و 30 د ، **متوفر على الرابط** : http://www.eu-arabic.org/institutions

خامسا – البرلمان الأوروبي:

و يتكون من 518 عضوا يتم انتخابهم مباشرة من جميع الدول الأعضاء، ويعود لفرنسا وألمانيا وإيطاليا والمملكة المتحدة انتخاب 81 عضواً لكل منهم ، إسبانيا 60 عضو و هولندا 25 عضو ، بلجيكا و اليونان والبرتغال 24 عضو ، الدنمارك 16 عضو ، إيرلندا 15 عضو و لوكسمبورغ 6 أعضاء ، الجميع يمثلون مصالح دولهم ويدافعون عن آرائهم من خلال الفصائل السياسية .

و يضم البرلمان الأوروبي العديد من الأحزاب و الفصائل السياسية (الإشتراكيون، حزب الشعب الأوروبي(المجموعة الديمقراطية المسيحية)، الديمقراطيون الأوروبيون (المحافظون الأوروبيون سابقا)، الديمقراطيون الليبراليون ومجموعة الإصلاح والشيوعيون والحلفاء، مجموعة قوس قزح، الحقوق الأوروبية والمستقلون)، يتم خوض هذه الإنتخابات في الدول الأعضاء كل خمس سنوات .

تشمل المهام الرئيسية للبرلمان الأوروبي تشكيل ميزانية الاتحاد الأوروبي، حيث يذهب جزء كبير من الميزانية (حوالي 40 ٪) نحو تنفيذ سياسة زراعية مشتركة ، كما يمارس البرلمان أيضا وظائف تشريعية وتنظيمية ، يتم التعبير عن الأولى في اعتماد القوانين والتوجيهات المختلفة وحل قضايا التنظيم القانوني ، والثانية تقع تحت سيطرة المفوضية الأوروبية ، يمكن للبرلمان قبول أو رفض نتائج دعوة النواب ، وله أيضًا الحق في تعيين رئيس المفوضية الأوروبية.

سادسا – محكمة العدل الأوروبية :

و تتألف من 13 قاضيا و 6 محامين ، وهي مسؤولة عن الفصل في المنازعات الناشئة عن تطبيق المعاهدات، أحكامها قابلة للتنفيذ في جميع البلدان الأعضاء.

تأسست في عام 1952 ، وهي الآن مؤسسة تابعة للاتحاد الأوروبي تمثل الفرع القضائي للحكومة، و تعتبر أعلى مستوى ضمن النظام القضائي الأوروبي المحكمة نفسها ، ثم تتبع المحكمة بترتيب تنازلي ، تليها محاكم متخصصة . يمكن أن تعمل جميع أجزاء النظام القضائي كوصلة من الدرجة الأولى ، و تتمتع محكمة الاتحاد الأوروبي بهيكلها الخاص الذي يضم ثلاثة عناصر: الرئيس ، والمحامون العامون ، والجلسة المكتملة ، والغرف.

يتم انتخاب الرئيس لمدة ثلاث سنوات ، ومهمته الرئيسية هي مراقبة أنشطة المحكمة ، لديه أيضًا الحق في جمع الجلسات العامة وتعليق الشؤون ، ضمن هذه المؤسسة من الاتحاد الأوروبي وأوروبا فإن أكبر الدول (هناك ستة منها) لديها محام دائم خاص بها ، كما تم إنشاء الغرف كوحدات خاصة من أجل زيادة إنتاجية المحكمة وعدد القضايا التي يتم حلها[1].

[1] انظر الرابط :
https://ar.public-welfare.com/4324242-eu-institutions-structure-classification-functions-and-tasks
تم الاطلاع عليه بتاريخ : 2021/06/14 على الساعة 12 و 30 د .

سابعا – محكمة مراجعي الحسابات.

تأسست بموجب معاهدة وقعت في 22 جوان 1975، حلت محل مجلس المراجعة السابقة و تتكون من 12 عضوا، مهمتها تدقيق جميع الإيرادات والنفقات الحالية والسابقة للبلدان الأوروبية.

تم إنشاء هذا المعهد بهدف إجراء عمليات تدقيق للميزانية الأوروبية وبدأ عمله في عام 1975 ، يعمل 28 ممثلاً في غرفة المحاسبة ، من كل دولة مشاركة يجب أن يحضر شخصًا واحدًا لديه كفاءات كافية لهذا المنصب ، يتم تعيين كل ممثل من قبل مجلس الاتحاد الأوروبي لمدة ست سنوات.

تشمل المهام الرئيسية لغرفة الحسابات: تحديد التدفقات النقدية من الميزانية وإليها ؛ تقييم كفاءة الإدارة المالية وتقديم الدعم للبرلمان الأوروبي في إطار تنفيذ الميزانية الأوروبية كل سنة ، تعد غرفة الحسابات وتقدم تقارير عن العمل المنجز خلال هذا العام ، يقوم مدققو الغرفة بتقييم كفاءة تخصيص الميزانية والسفر إلى دول الاتحاد الأوروبي والبلدان التي تتلقى مساعدة مالية منها.

ثامنا– البنك المركزي الأوروبي :

يقع في ألمانيا ، وهو البنك الرئيسي في منطقة اليورو ، يتمتع البنك المركزي الأوروبي بالحكم الذاتي الكامل ومستقل فيما يتعلق بالهيئات الأخرى في الاتحاد الأوروبي ، وتشمل مهامه الرئيسية: السيطرة على احتياطيات النقد الأجنبي ؛ إصدار اليورو المتداول ؛ توليد أسعار الفائدة ، ضمان استقرار الأسعار في منطقة اليورو.

يعد البنك المركزي شخصية رئيسية في السياسة النقدية و التمويلية للاتحاد الأوروبي ، لكن النظام بأكمله يشمل أيضًا البنوك الوطنية للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ، فالنظام المعمول به للبنوك المركزية مسؤول أيضا عن السياسة النقدية في جميع أنحاء منطقة اليورو.

تاسعا – بنك الإستثمار الأوروبي(EIB):

بنك الاستثمار الأوروبي (EIB) هو مؤسسة غير ربحية تابعة للاتحاد الأوروبي ومقرها لوكسمبورج تقدم القروض والضمانات وتوفر المساعدة الفنية ورأس المال الاستثماري لمشاريع الأعمال التي من المتوقع أن تعزز أهداف سياسة الاتحاد الأوروبي. في حين أن 90٪ من إقراض بنك الاستثمار الأوروبي يحدث داخل الاتحاد الأوروبي ، فإن 10٪ تحدث في الأسواق الخارجية مثل جنوب شرق أوروبا وأيسلندا .

يتم تمويل قروض بنك الاستثمار الأوروبي من خلال البنك الذي يقترض من أسواق رأس المال ، يركز مصرف الاستثمار الأوروبي إلى الإقراض للشركات الصغيرة والمتوسطة (SMEs) ، والبلدان الأوروبية الأقل تطوراً ، وتحسين البيئة واستدامتها ، وأمن الطاقة ، والشبكات عبر الأوروبية ، ومشاريع اقتصاد المعرفة.

2-1-2. جوانب رئيسية من بناء الاتحاد :

اولا – قانون المجتمع.

قد تكون أحكام المعاهدات والتشريعات الثانوية قابلة للتطبيق مباشرة في الدول الأعضاء بسن تشريع تنفيذي خاص بها ، تتكون التشريعات الثانوية من لوائح تكون ذات تطبيق عام وملزمة في مجملها وقابلة للتطبيق مباشرة في جميع الدول الأعضاء ، في حين أن التوجيهات ملزمة لكل دولة عضو فيما يتعلق بالنتيجة التي سيتم تحقيقها في وقت معين ، ولكنها تترك للسلطة الوطنية إختيار الشكل والطريقة لتحقيق هذه النتيجة ، والقرارات الملزمة بكاملها على عناوينها، بالإضافة إلى ذلك يمكن للمجلس واللجنة إصدار توصيات وأراء ليس لها قوة ملزمة .

ثانيا – العملية التشريعية للمجتمع.

و تبدأ باقتراح من اللجنة إلى المجلس ، يسعى المجلس عموما لجمع وجهات نظر البرلمان الأوروبي حول الاقتراح ، ويتبنى البرلمان رأيا رسميا بعد النظر في الموضوع من خلال لجانه المتخصصة ، و يجوز للمجلس أيضا التشاور مع اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية التي تقدّم رأيا مماثلا.

في الغالب تتخذ القرارات بالأغلبية ، ومع ذلك فإن التحفظات التي عبّرت عنها الدول الأعضاء تؤخذ بعين الاعتبار أيضا ، ويمكن أن يختلف النص الذي تمت الموافقة عليه في نهاية الأمر اختلافا جوهريا عن الاقتراح الأصلي للجنة.

ثالثا – مالية الجماعة:

تم تسليم موارد المجتمع و الجبايات و الواجبات المالية إلى المجلس والبرلمان ، فهما يعملان بشكل مشترك كسلطة مالية ، يسيطر البرلمان في حدود معينة على النفقات غير الإلزامية أي المصروفات التي لا يتم فيها تحديد المبلغ الذي يتم إنفاقه في التشريعات المعنية ، و يمكنه أيضا رفض الميزانية تماما ، وإلا فإن المجلس هو الهيئة الحاسمة .

تطور الإتحاد الأوروبي على مر السنين باعتباره مجتمعا اقتصاديا عالي التطور، يتمتع بقاعدة إقتصادية متكاملة ، أصبح لديها الآن عملة موحدة(اليورو) ونظام واحد للإتحاد المصرفي ، وهي تحاول الآن أيضا تعميق و اتمام التكامل الإقتصادي القائم بدمج سياسي قابل للاستمرار للجماعة الأوروبية .

2-2. الوزن الاقتصادي والسياسي :

2-2-1. الوزن الاقتصادي.

يعتبر اقتصاد الإتحاد الأوروبي من أقوى إقتصادات العالم، حيث يعتبر كيانا قويا يعتمد على ذاته ويوجد لديه العديد من الموارد والمقومات والعوامل الحيوية ، والتي مكنته من الوصول إلى مرحلة الازدهار والنمو الذاتي و المستمر، و يظهر ذلك في صورة تطور صناعي كبير و قطاع زراعي مزدهر و قطاعات خدمات ذات نوعية عالية ، ومن أهم مقومات اقتصاد الإتحاد الأوروبي نجد ما يلي:[1]

[1]- إقتصاد الإتحد الأوروبي، تاريخ الإطلاع 27/04/2021، على الساعة 09:06،على الالرابط:، https://data.worldbank.org/indicator/

- الناتج المحلي الإجمالي والذي بلغ 18,8 تريلون دولار في عام 2018، حيث يعتبر من أهم المؤشرات التي تسعى الدول إلى رفع قيمتها ، فكلما زادت معدلات الناتج المحلي الإجمالي دلّ ذلك على تحسن و إزدهار اقتصاد البلد، و هنا نلاحظ أن الاقتصاد الأوروبي يسجّل مستويات ناتج جيدة بالمقارنة مع كبرى اقتصاديات العالم .
- القطاع الصناعي المميز والذي يعود على الكيان بالعديد من الفوائد ، أهمها توفير فرص عمل للعديد من الأفراد محليا وتحسين مستوى معيشتهم ، الأمر الذي يؤدي إلى تحريك عجلة الاقتصاد وزيادة معدلات النمو الاقتصادي.
- نسبة المنتجات التي يصدّرها الاتحاد للدول الأخرى حيث تعود على الدول الأعضاء بالعديد من الفوائد المالية والإيرادات ، فتعمل على جذب المستثمرين للاستثمار داخل دول الاتحاد ذات مناخ الأعمال المحفّز ، لما توفره لهم من فرصة لعرض منتجاتهم على العالم الخارجي.
- يعتمد الإتحاد الأوروبي في اقتصاده على الموارد الطبيعية ، بعضها يقوم باستغلاله للحصول على الإيرادات والعوائد المالية ، و البعض الآخر يقوم باستيراده (الطاقة) لتغذية حاجته إليها .
- العلاقات التجارية القوية مع العديد من بلدان العالم فيتميز الإتحاد الأوروبي بموازنة ميزان المدفوعات مع العديد من الدول.
- القطاع السياحي المميز والذي يعود على دول الاتحاد بالعديد من الإيرادات المالية ، من خلال جذب الكثير من السياح من مختلف مناطق العالم ، كما يعتبر مركز جذب للمستثمرين للاستثمار بداخل الكيان الأوروبي ، فكلما زادت نسبة الاستثمار الخارجي زادت نسبة الإرادات المالية وتحسين الاقتصاد بشكل عام.

2-2-2. الوزن السياسي.

إنّ المتغيرات الدولية التي طرأت على الساحة العالمية بعد إنتهاء الحرب الباردة وغياب القطبية الثنائية في النظام الدولي الذي إستمر من الحرب العالمة الثانية حتى إنهيار الإتحاد السوفييتي عام 1991، والدور المتعاظم للسياسات الرأسمالية التي تقودها الولايات المتحدة ومنظمة التجارة الدولية، جعل ذلك بمجمله أن يقوم الإتحاد الأوروبي بترتيب سياساته وتفاعله الدولي وعلى إستراتيجية تعزز القدرة على إستجابة أكثر عملية في مواجهة الصراعات والأزمات، تبدأ بتعاون وثيق بين أعضاء الإتحاد الأوروبي داخليا و خارجيا وبين القدرة على التمكن في تعزيز المجالات التنموية ، لهذا وبموجب معاهدة أمستردام عام 1990 تم التوافق بين ممثلي الدول الأعضاء في الإتحاد على إرساء سياسة الأمن والدفاع الأوروبية وإنشاء اللجنة العليا السياسية والأمنية المشتركة للإتحاد ، وتكوين لجنة عسكرية أوروبية ترتبط بالمجلس الأوروبي لتنفيذ المهمات التي يحددها، كتلك المتعلقة بعمليات حفظ السلام ومختلف القضايا الإنسانية داخل وخارج جغرافية الإتحاد الأوروبي [1].

[1] - **الإتحاد الأوروبي والعوامل المؤثرة على وزنه الدولي**، تاريخ الإطلاع 2021/04/14،**على الساعة** 11:46، **على الرابط**: www.repository.aabu.edu.jo

وعلى ضوء ذلك نفّذ الإتحاد الأوروبي العديد من مهمات حفظ السلام وإدارة الأزمات كان أبرزها في البوسنة والهرسك ، حيث حلت قوات الإتحاد المكونة من سبعة ألاف جندي مكان قوات حفظ السلام التابعة للناتو في نهاية عام 2004 ، كما اتضحت اهتمامات التعاون بين دول الإتحاد الأوروبي والمجتمع الدولي في الجانب الأمني بعد أحداث سيبتمر 2001 نتيجة تعرض عدد من الدول لحوادث تفجيرية من جانب ، و الحاجة المستمرة في إيجاد إستراتيجيات تعاونية وبشكل مكثف مع تنظيم الاقتصاد ، بما يفرضه السوق من حجم العرض والطلب ووضع الأسعار المناسبة من جانب آخر.

كما أن المتغيرات الدولية التي ظهرت بعد انتهاء الحرب الباردة من خلال بروز تهديد روسيا الاتحادية وريثة الاتحاد السوفياتي ، و كذلك ظهور التغير السريع ضمن دول ذات تقليد اشتراكي و تحولها إلى دول تأخذ بالنهج الاقتصادي الرأسمالي، دفع بدول الإتحاد الأوروبي بأن تعتني مجدداً بوضع أسس للتعامل مع تلك المتطلبات الإستراتيجية و الأمنية و الاقتصادية حينها ، و تدريجيا مع تنامي قدرة الصين الاقتصادية و ثقلها السياسي و بروز تهديدها الاستراتيجي على الساحة العالمية ، أصبح يتحتم على الاتحاد الأوروبي صياغة سياسة جديدة مشتركة بين دوله و متعاونة مع حلفاءه التقليديين لمواجهة و احتواء هذا التحدي الحاضر الآن[1].

3. طبيعة العلاقة بين الطرفين:

إذا رجعنا للتاريخ ، يمكن الاستنتاج بكل سهولة أن الانسحاب البريطاني من الإتحاد كان سيحدث لاحقا، فمنذ القدم اتّسمت العلاقة بين بريطانيا ودول أوروبا بالتوتر وذلك بفعل التباين الموجود في المصالح، حيث أن بريطانيا تعتبر دائما الحليف الوفي للولايات المتحدة الأمريكية، لكن انتمائها للقارة الأوروبية كان يجبرها في بعض الأحيان على الدخول في اتفاقيات مع دولها لتفادي التهميش من جهة ، ولتحقيق مصالحها من جهة أخرى.

عند نهاية الحرب العالمية الثانية وجدت أوروبا الغربية نفسها محطمة ، وكانت بحاجة لمنظمات تضمن لها إعادة البناء الإقتصادي ومنظمات تضمن لها الأمن ، وخلال هذا البناء كانت علاقة بريطانيا بالدول الأوروبية معقدة، وهذا لإنها كانت تنضم لمنظمات وترفض الأخرى حسب مصلحتها ومصلحة حليفتها أمريكا.

3-1. التردد البريطاني تجاه المبادرات الأوروبية بعد الحرب العالمية الثانية :

مباشرة بعد الحرب العالمية الثانية أصبحت بريطانيا مضطرة إلى التوقيع على بعض الإتفاقيات مع الدول الأوروبية لأنها كانت بحاجة للحماية ضد أي خطر ألماني محتمل، وكانت أولها إتفاقية دانكيرك سنة 1947 مع فرنسا للوقوف في وجه ألمانيا، وهو حلف دفاعي لمدة خمسين سنة.

ثم دخلت بريطانيا في إتفاقية ثنائية وهي معاهدة بروكسل مع كل من هولندا و بلجيكا و اللكسمبورغ و فرنسا سنة 1948، و هي إتفاقية تعاون في المجال الإقتصادي و الثقافي و الدفاعي المشترك ضد ألمانيا.

[1]- نفس المرجع السابق ، تاريخ الإطلاع 2021/04/14،على الساعة 11:50، على الرابط: www.repository.aabu.edu.jo

كما كانت بريطانيا من الدول الموقعة على إتفاقية مجلس أوروبا 1949 إلى جانب كل من الدانمارك و النرويج و السويد و إيرلندا و بلجيكا و اللكسمبورغ و هولندا و فرنسا و إيطاليا ، هدف المجلس كان تحقيق إتحاد ضيق بين الدول الأعضاء للمحافظة على مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان.

لكن كافة الإتفاقيات المذكورة سابقا باءت بالفشل لأن الدول الأعضاء كانت ترغب في تشكيل نوع من الإتحاد الضيق، إلا بريطانيا التي لم تكن ترى نفسها في هذا المسار، وخاصة بعد إنشاء حلف الشمال الأطلسي سنة 1949، اذي كان سيضمن الحماية للقارة الأوروبية بعد أن أصبح الخطر يأتي من الإتحاد السوفياتي، الذي برز كقوة عظمى تنافس الولايات المتحدة الأمريكية، وليس من ألمانيا التي كانت ضعيفة وأصبحت لا تشكل أي خطر.

كانت انطلاقة الوحدة الاوروبية بالمجموعة الأوروبية للفحم والفولاذ 1952، كانت بريطانيا غائبة في هذه المنطقة الإندماجية (CECD) ، رغم أنها كانت حاضرة في المنظمات التعاونية كالمنطقة الأوروبية للتعاون الإقتصادي (OECE) والتي تحوّلت إلى المنظمة الإقتصادية للتعاون والتنمية (OCDE) ، وهذا لأن المنظمة الأوروبية للتعاون الإقتصادي التي تعتبر أول منظمة أوروبية تعاونية في هذا المجال والتي أنشأت بعد الحرب العالمية الثانية سنة 1948، أوكلت لها مهمة توسيع المساعدات الأمريكية على دول أوروبا الغربية والتي قدرت بـ 13 مليار دولار حصلت منها بريطانيا على أكبر نسبة تقدر بـ 26% أي حوالي 316.8 مليون دولار، وكان هدف المنظمة تطوير المنتجات الوطنية للدول الأعضاء وتقوية الروابط الإقتصادية وتخفيض الأسعار الجمركية وإزالة القيود عن الواردات، وما يميز هده المنظمة أنها ذات طابع تعاوني وليس فوق قومي.

كرد فعل على السوق الأوروبية المشتركة التي لم تنضم بريطانيا إليها بعد، قامت هذه الأخيرة مع كل من السويد والنرويج والدانمارك وسويسرا والبرتغال والنمسا بتشكيل مجموعة الدول الأوروبية للتبادل الحر(AELE) سنة 1956، لكنها لم تكن بنفس الفعالية وهذا لغياب عنصر الإندماج الموجود في السوق المشتركة ، وقد عملت الولايات المتحدة الأمريكية على إشراك الكتلتين في تيار واحد وهذا من خلال تحويل المنظمة الأوروبية للتعاون الإقتصادي إلى منطقة للتعاون والتنمية سنة 1961، مع انضمام كل من كندا والولايات المتحدة الأمريكية إليها، وهذا ما يوضح رغبة هذه الأخيرة في السيطرة على أوروبا والوقوف في وجه أي مبادرة أوروبية تقف في وجه الصادرات الأمريكية.

لكن الدول الأوروبية الستة في إطار المجموعة الأوروبية للفحم والفولاذ ، واصلت إندماجها في المجال الإقتصادي من خلال دمج هاته المنظمة مع المجموعة الإقتصادية الأوروبية والمجموعة الأوروبية للطاقة الذرية خلال العام 1967، لتشكل المجموعة الاقتصادية الأوروبية أو ما يعرف بالسوق المشتركة .

بريطانيا كانت رافضة للانضمام للسوق المشتركة خوفا مما سيترتب عن تطبيق الأسعار الزراعية المرتفعة السائدة في القارة على قطاعها الزراعي ، بالإضافة إلى أثر الانضمام على علاقاتها مع دول الكومنولث التي تلعب دورا هام في مركز بريطانيا كدولة قوية .

و رابطة الشعوب البريطانية المعروفة بدول الكومنولث أو كومنولث الأمم منظمة دولية تأسست عام 1931 وتضم 54 دولة ، وليس لهذه الدول أي التزامات اتجاه بعضها البعض وتعتبر هذه الدول مستعمرات بريطانية سابقة، بحيث يقدر تعدادها السكاني حوالي 2.4 مليار شخص في القارات الخمس ويتمركز اغلبهم في شبه القارة الهندية ويمثلون نسبة 80% من الكومنولث، حيث قدر الناتج المحلي الإجمالي ب 10.5 تريليون دولار أي ما يعادل تقريبا 14% من الاقتصاد العالمي، ومن أهم مبادئها الاعتراف بالملكة إليزابيث الثانية رئيسة للكومنولث وان تكون الدولة الراغبة في الانضمام دولة ذات سيادة واستخدام اللغة الانجليزية داخلها[1].

وعلى الرغم من أن بعض البريطانيين يعتبرون الكومنولث مخلّفات استعمارية ، إلاّ أن الحكومة ترى فيها مسار اقتصادي وتجاري حيوي و مهم للمملكة المتحدة [2] ، فما يقارب 8% من الاقتصاد البريطاني يعتمد على التجارة مع دول الكومنولث وثلث تجارة بريطانيا مع هذه الدول ، حيث تستقبل بريطانيا ما يقارب من سدس صادرات كندا و ثلث صادرات الهند وأستراليا وأكثر من نصف صادرات نيجيريا ونيوزلندا، ولذلك فإن إنضمامها إلى السوق الأوروبية المشتركة يعني منع الدخول الحر لهذه السلع إلى بريطانيا ، كما أنها ستلاقي معاملة سيئة من السلع المناظرة التي توفرها دول هذه السوق ، ما سوف يؤدي إلى حرمان الصادرات البريطانية من التفضيل الذي كانت تتلقاه من دول الكومنولث في السابق[3].

3-2. الانضمام البريطاني المتحفّظ إلى السوق الأوروبية المشتركة :

رغم ما تم ذكره سابقا كان على بريطانيا أن توطد علاقاتها مع الدول الأوروبية للصعوبات الاقتصادية التي بدأت تواجهها في ميزان المدفوعات وحاجتها إلى رفع صادراتها ، حيث تبين لها أنها لم تعد تستطيع أن تحافظ طويلا على معدل كاف للنمو إذا لم تنضم إلى السوق الأوروبية المشتركة ، وخاصة أن هذه الأخيرة كان لها أبعاد أخرى غير الجانب الاقتصادي فقد تبين لبريطانيا أن عليها المشاركة في التسع الأوروبي بطريقة فعالة وخاصة مع التطور الذي بدأ يطرأ على السوق وتغير العلاقات بين ألمانيا وفرنسا وتأكيد الدول على البناء الأوروبي، وأن شراكة بريطانيا في إطار مجموعة الدول الأوروبية للتبادل الحر غير كافية للإلتحاق بمستوى الدول الأعضاء الذين كانوا أكثر سرعة في التطور بالمقارنة معها، أضف إلى هذا أن الحكومة البريطانية كانت متأكدة أنه إذا تعرضت إلى أزمة مالية وهي في ظل السوق الأوروبية المشتركة سوف تتلقى مساعدة خاصة وفقا للمادة 108 من إتفاقية روما 1957 ، كما أن ديناميكية العلاقات الاقتصادية التي بدأت تسود في تلك الفترة والتي يسودها التنافس ستكون لصالحها.

على هذا الأساس وخاصة مع ظهور تيارات فكرية داخل بريطانيا تريد الإنضمام إلى السوق المشتركة، طلب الوزير البريطاني الأول آنذاك هارولد ماكميلان سنة 1961 عضوية بلده في المجموعة الاقتصادية الأوروبية، الطلب الذي رفضه الرئيس الفرنسي شارل دوغول الذي كان يريد إبعاد بريطانيا عن البناء والتقرب من ألمانيا، وعليه لم يسجل أي تطور في العلاقات حتى تولّى جورج بومبيدو الحكم في فرنسا والذي كان أكثر تفتحا.

---

[1]- Pierre Breteau, **Qu'est-ce que le Commonwealth ?** Ve le: 21 April 2021, disponible en: www.lemonde.fr

[2] - Pascal Orcier, **Qu'est-ce que le Commonwealth?**, Op, Cit.

[3]- دارين نيستروم، بيتر مالوف، **السوق الأوروبية المشتركة**، ترجمة الدكتور صلاح الدين نامق، دار النهضة العربية، القاهرة 1965، ص134.

خلال هذه الفترة كان هناك تضارب في المواقف البريطانية حول تجديد الطلب ، فمن جهة الحاجة الاقتصادية للانضمام لا تزال موجودة وهذا ما كان قد صرح به الوزير البريطاني آنذاك هارولد ولسن الذي كان ضمنيا ضد إعادة تجربة طلب الإنضمام وخاصة أن الجانب السياسي والدفاعي كان يطرح نفسه من جهة آخرى، حيث صرح الوزير الأول أن التقارب البريطاني الأوروبي في المجال الإقتصادي لن ينبع عنه واجبات سياسية أو عسكرية ذات طابع فوق قومي [1].

وخلال العام 1969 انعقدت قمة جمعت رؤساء الدول الأعضاء وفتحت المجال للمفاوضات للانضمام البريطاني والدنمركي والنرويجي ، من خلالها تمت الموافقة على قبول هاته الدول سنة 1972، وانضمت في 1973 كل من بريطانيا ، إيرلندا والدانمارك ، و لو أنّ بريطانيا أبدت تحفّظها فيما يخص مجال شينغن والعملة الموحدة[2].

3-3. موقع بريطانيا من الكيانات الأوروبية المختلفة :

3-3-1.فضاء شنغن :

هي منطقة تضم 26 دولة أوروبية ألغت جواز السفر وضوابط الهجرة على الحدود الداخلية المشتركة بين دولها العضوة ، وهي بمثابة دولة واحدة لأغراض السفر الدولي مع وجود سياسة تأشيرات مشتركة ، وسميت بمنطقة شنغن بعد أن تم الانتهاء من اتفاق شنغن (14 يونيو 1985) ، وتمثل تحديدا في مجال تنقل الأشخاص من خلال إلغاء إجراءات الجمارك والشرطة على الحدود المشتركة للدول الأعضاء بما يضمن التنقل الحر، وتعزيز الرقابة على الحدود الخارجية مع الدول غير الأعضاء في شنغن .[3]

ومن بين الدول 26 هناك 22 دولة تابعة للاتحاد الأوروبي بالإضافة إلى 4 دول أعضاء في رابطة التجارة الحرة الأوروبية هي أيسلندا و ليختنشتاين والنرويج وسويسرا ، وهذه الدول ملزمة قانونيا بالانضمام إلى منطقة شنغن ، وهنالك 6 دول تنتمي للاتحاد الأوروبي ولكنها ليست ضمن فضاء شنغن وهي بلغاريا وكرواتيا وقبرص ورومانيا وايرلندا والمملكة المتحدة ، حيث قرّرت هاتان الأخيرتان عدم الانضمام لهذه المنطقة.

كان في السابق بإمكان المواطنين البريطانيين التنقل بين دول الاتحاد الأوروبي بدون تأشيرة اعتمادا على بطاقة الهوية فقط، ولكن بعد خروجها من الاتحاد الأوروبي أصبح على مواطنيها الحصول على التأشيرة لزيارة دول الاتحاد ال 27.

إلا انه هناك منطقة بريطانية وحيدة جبل طارق تريد الانضمام إلى منطقة شنغن ، تعرف بالجيب البريطاني الصغير و هي مستعمرة بريطانية سابقة تتمتع منذ عام 1981 بحكم ذاتي، وتطالب اسبانيا بالسيادة عليها والتي تنازلت عنها لبريطانيا العام 1713، فهو لا يخضع لقواعد المجتمع الأوروبي بشأن السوق الموحدة والاتحاد الجمركي.[4]

---

[1]- joachim willmqnn, la communauté européenne et la grande bretagne, politique, n°01, 1967,p.39

[2]- سامي ريحان، **العالم في مطلع القرن 21**، دار الملايين، بيروت1998، ص135.

[3]-**الاتحاد الأوروبي ومنطقة شنغن**، تم الإطلاع في 22 ابريل 2021 على الساعة 13.22، متوفر على الرابط: www.citizenshipinvest.com.

[4]- Pascal Orcier**, Le Brixet, et après ? La situation en janvier 2021**, Vu le : 26 April 2021, sur le lien : www.geoconfluences.ens-lyon.fr.

3-3-2. الجمعية الأوروبية للتبادل الحر:

أو رابطة الدول الأوروبية للتجارة الحرة وهي منطقة التجارة الحرة الإقليمية ، تتألف من أربعة دول أوروبية هي أيسلندا وليختنشتاين والنرويج وسويسرا، حيث تعمل هذه المنظمة بالتوازي مع الاتحاد الأوروبي ويشارك جميع أعضائها الاربعة في السوق الموحدة الأوروبية ، ويشكلون جزءا من منطقة شنغن ولكن ليسوا أعضاء في الاتحاد الجمركي للاتحاد الأوروبي، حيث تمتلك سياسة تجارية منسقة بين أعضائها بالرغم من عدم كونها اتحادا جمركيا، فضلا عن إمكانية أعضائها من دخول اتفاقات تجارية ثنائية مع دول خارج الرابطة.

تأسست المنظمة بتاريخ 3 مايو 1960 والتي كانت تهدف إلى تحرير التجارة بين الدول الأعضاء و تقديم حلول تجارية بديلة للدول الأوروبية التي لم تنضم إلى المجموعة الاقتصادية الأوروبية ، بحيث لا يلتزم أعضائها بإبرام اتفاقيات التجارة التفضيلية كمجموعة بل لهم الحق في عقد اتفاقيات ثنائية مع دول ثالثة.

و قد تأسست رابطة التجارة الحرة بتحريض من المملكة المتحدة كجمعية منافسة مع الجماعة الاقتصادية الأوروبية ، واضطرت المملكة المتحدة إلى مغادرة الرابطة عام 1973 عندما انضمت إلى الجماعة الاقتصادية الأوروبية

وفي حال قررت المملكة المتحدة العودة إليها فسيكون ذلك صعبا لاحتمالية الرفض من طرف سويسرا التي تعتبر اكبر أعضائها من حيث السكان، وكذاك فالأمر مرتبط بالتوازن داخل الرابطة(دولتان من الشمال: النرويج وأيسلندا ، ودولتان من جبال الألب: سويسرا ولختنشتاين)[1].

3-3-3. المنطقة الاقتصادية الأوروبية:

تم إنشاء المنطقة الاقتصادية الأوروبية بموجب اتفاقية المنطقة الأوروبية التي دخلت حيز التنفيذ في عام 1994 ، هدفها توسيع السوق الداخلية للاتحاد الأوروبي إلى الدول الثلاث المشاركة في الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة لإنشاء منطقة اقتصادية أوروبية ، حيث تضمن هذه الاتفاقية المساواة في الحقوق والالتزامات داخل السوق الداخلية، كما تعكس قواعد المنافسة ومساعدة الدول في معاهدات الاتحاد الأوروبي، وتنص على المشاركة في برامج الاتحاد الأوروبي (برامج البحث والتعليم).

كما أنها لا تغطّي تجارة المنتجات الزراعية والسمكية، فهي لا تنطوي على اتحاد جمركي أو ضرائب منسقة أو اتحاد اقتصادي نقدي أو سياسات تجارية مشتركة ، ومع ذلك تشارك جميع دول الرابطة الأوروبية للتجارة للحرة في شنغن من خلال الاتفاقيات الثنائية.

كانت المملكة المتحدة عضوا في المنطقة الاقتصادية الأوروبية(EEA) من 1 يناير 1994 إلى غاية 31 ديسمبر 2020، وكانت عضويتها في هذه المنطقة نتيجة لعضويتها في الاتحاد الأوروبي، و لم تعد المملكة المتحدة طرفا متعاقدا في اتفاقية المنطقة الاقتصادية الأوروبية بعد انسحابها من الاتحاد الأوروبي في 31 يناير 2020.[2].

[1]- Pascal Orcier, , Op, Cit.
[2]- Ibid.

خلاصة:

من خلال ما تم عرضه في هذا المحور والذي بين أهمية الإتحاد الأوروبي كتكتل إقتصادي ناجخ، وأهميته بالنسبة لبريطانيا وبالعكس أيضا تظهر أهمية بريطانيا للإتحاد الأوروبي من خلال مكانة إقتصادها، ومركزها المالي في لندن، وحجم مساهمتها في إجمالي الإقتصاد الأوروبي، حيث تبدو العلاقة متشابكة ومتداخلة بينها، فقد أدت إلى عملية الخروج البريطاني من الإتحاد الأوروبي في ظل التأكيد على أن هذا الخروج نهائي ومحسوم وغير قابل للتراج أو المراجعة وذلك في ضوء التصريحات المتتالية خلال الفترة الماضية للرئيسة الوزراء البريطانيا، وهو حتى اللحظة يمثل أول حالة خروج لدولة أوروبية من الإتحاد الأوروبي الذي كان قد إعتاد على التقسع تدريجيا حتى وصلت عضويته إلى 28 دولة، ولم يشهد من قبل أي حالة إنسحاب من صفوفه، بل إن الحالة الأولى جاءت من دولة أساسية ومحورية وهي المملكة المتحدة.

الفصل الثاني:

البريغسيت وإنكسار العلاقة بريطانيا-الإتحاد الأوروبي

تمهيد

1/ أسباب تصدع العلاقة بين الطرفين

2/ كرونولوجيا البريغسيت من التصويت إلى دخول الإتفاق حيز التنفيذ

خلاصة

تمهيد:

الثالث والعشرون من شهر جوان عام ألفين وستة عشرة (23-06-2016)، صوت أغلب الشعب البريطاني لصالح خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي في إستفتاء، بلغت نسبة التصويت بـ نعم 51،9%، وأطلق على العملية إسم البريكسيت(Brexit) وهي إختصار للفض الإنجليزي Britain Exit، وبهذا كانت أول دولة تطلب الخروج من الإتحاد الأوروبي، والذي ترك أثر بالغا على مشروع التكتل الأوروبي ووحدته.

ومما لاشك فيه، فإن مشروع الخروج البريطاني هيمن على الساحة السياسية والإعلامية، سواء في بريطانيا أو في دول الإتحاد الأوروبي، كيف لا وهو الذي يخفي في ثناياه إنعكاسات كبيرة ومباشرة على الوضعية الإقتصادية والسياسية وحتى الإجتماعية لكل الأطراف المشكلة للوحدة الأوروبية، والتي دخلت في مفاوضات عسيرة على المستويين المحلي الداخلي والأوروبي الموسع، أظهرت لنا مشهدا وصراعا سياسيا كبيرا بين الحكومة البريطانية والمعارضة لوضع خطة موحدة لمواجهة الشركاء الأوروبين والخروج بأخف الأضرار، قابلها إصرارا وتعنتا أوروبيا على التمسك بمصالحه ولو كان ذلك على حساب الحليف القديم بريطانيا.

1- أسباب تصدع العلاقة بين الطرفين:

لم تستطع بريطانيا الانضمام للسوق المشتركة إلا بعد إستقالة الرئيس الفرنسي شارل ديغول سنة 1969 لتصبح سنة 1973 دولة كاملة العضوية في السوق الأوروبية المشتركة، وهذا بعد أن قوبل طلبها بالرفض من طرف ديغول سنتي 1961 و 1967 بإستعمال حق الفيتو.

عرفت سنة 1975 إجراء الاستفتاء الأول في بريطانيا حول عضويتها في الإتحاد الأوروبي ، أين صوّت البريطانيون آنذاك لصالح البقاء في المجموعة الاقتصادية الأوروبية ، ورغم ذلك شاب التوتر والمشاحنات العلاقة بين بريطانيا ودول الإتحاد الأوروبي، حتى أنها مثّلت في بعض الأوقات عائقا وتَحدياً لتطور باقي دول الإتحاد الأوروبي، ففي 30 نوفمبر 1979 طلبت رئيسة الوزراء تاتشر بحسم مقابل مشاركة بلادها في الموازنة الأوروبية ، وهو طلب حصلت عليه سنة 1984 ، كما رفضت سنة 1988 أي تطوير فدرالي للهيكلة الأوروبية، وفي 1992 عمد توقيع معاهدة ماستريخت المؤسسة للاتحاد الاوروبي تحصّلت بريطانيا على بند استثنائي أتاح لها عدم الإنضمام تحت مظلة العملة الموحدة الأورو.

منذ التوقيع على اتفاقية ماستريخت سنة 1992 ، تعالت في بريطانيا أصواتٌ تتساءل عن مستقبل العلاقة مع الإتحاد الأوروبي ، وعلى الرغم من الضغوط التي مورست على رؤساء الحكومات البريطانية المتعاقبين خلال العقدين الماضيين لتنظيم إستفتاءٍ حول عضوية بريطانيا في الإتحاد لم يرضخ أحد لهذا الطلب، ووقع التحول الجوهري بعد عودة المحافظين إلى الحكم، إذ طرحت الحكومة في سنة 2010 فكرة الاستفتاء المعطّل ، ومع بداية سنة 2013 أعلنت الحكومة عزمها إجراء استفتاء على البقاء أو الخروج من الاتحاد الأوروبي.

لقد كانت هناك دائما رغبة بريطانية بالحصول على المزيد من الإتحاد الأوروبي ، كما جرى استخدام ورقة البقاء أو الخروج من الاتحاد من طرف الأحزاب السياسية في بريطانيا خصوصا في الحملات الإنتخابية ، وذلك لتحقيق المزيد من الإمتيازات من الإتحاد أولاً و لتحقيق النصر في الانتخابات البرلمانية المحلية ثانياً[1].

و نتائج البريغست لم تأت في الحقيقة من الفراغ ، بل هناك العديد من الأسباب التي أدت إلى تكوين الرأي العام لدى أغلبية الشعب البريطاني بأن من المفروض التصويت لصالح خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي، وسنحاول عرض أهم الأسباب التي دفعت بريطانيا للإنسحاب عن الإتحاد الأوروبي:

1-1. الاقتصاد و التجارة و الاستثمار :

يمكن أن يكون الاتحاد الأوروبي عبئاً على الاقتصاد البريطاني، حيث يتم تخصيص مبلغ ضخم من المال للإنفاق في السياسات الزراعية المشتركة مثلاً، بسبب البيروقراطية في مؤسسات الاتحاد الأوروبي يعتقد البعض أن البقاء ضمن الاتحاد الأوروبي هو مسألة غير حيوية لاقتصاد المملكة المتحدة ، فعند النظر إلى الفرص التجارية لبريطانيا نجدها أكثر شمولية مع العالم، فالخروج من الاتحاد الأوروبي سوف يسمح لها باتخاذ القرارات

[1] - **كل ما تحتاج معرفته عن إستفتاء بريطانيا على الإنفصال**، تاريخ الإطلاع 2021/05/27، **على الساعة** 10:53، **متوفر على الرابط**: http://janoubia.com

المستقلة اللازمة لتحسين التجارة الثنائية مع دول البريكس مثلاً وغيرها من الدول و هذا سيؤدي إلى تعزيز العلاقات السياسية مع هذه الدول[1].

فضلاً عن المذكور آنفاً يمكن القول إنه نظراً إلى قربها الجغرافي من أوروبا، فالتجارة مع الدول داخل الاتحاد الأوروبي ستظل مساهماً حيوياً وهاماً لاقتصاد المملكة المتحدة ، وفي حال ترك بريطانيا الاتحاد الأوروبي، سيكون لديها المزيد من المرونة في تحديد البلدان التي ستنخرط معها سياسياً واقتصادياً ، إذا روعيت هذه الفرصة والاستفادة منها بشكل مناسب من قبل الحكومة .

بسبب ظهور اقتصادات جديدة ، ستكون بريطانيا بعد الخروج حرة في إبرام اتفاقيات التجارة مع الدول غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي من دون أي التزامات ، بحيث يمكن تأمين صفقات تجارية مع دول مهمة أخرى مثل الهند والصين وأمريك و غيرها.، حيث ستكون بريطانيا قادرة على توسيع تجارتها مع البلدان من خارج الاتحاد الأوروبي من خلال المفاوضات المتعلقة بالاتفاقات التجارية الجديدة التي لن تتعرض للقيود التي تفرضها الدول الأخرى الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ، كما ستكون المملكة المتحدة بمنأىً من الأعباء التنظيمية التكاليف المرتبطة بعضوية الاتحاد الأوروبي ، كما يشير الكثيرون من المتشككين إلى أن الاتحاد الأوروبي يسيطر على اللوائح الاستثمارية ، والخروج سيساعد بريطانيا على إعادة اكتشاف نفسها كاقتصاد قوي على غرار سنغافورة .

1-2. قضية المهاجرين واللاجئين:

تعتبر الهجرة من أهم شكاوى بريطانيا الرئيسية و أحد الأسباب التي جعلت عددا كبيرا من البريطانيين يدعم الانسحاب من الإتحاد الأوروبي ، حيث ترتبط إحدى المخاوف الرئيسية للحكومة البريطانية بالهجرة المتزايدة من الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي لا سيما من أوروبا الشرقية و الجنوبية ، فمثلا يظهر المخطط البياني رقم 01 تطور هجرة المواطنين من رومانيا وبلغاريا إلى المملكة المتحدة بين العامين (2007-2014) و المنحى التصاعدي لأعدادهم ، وكذلك يوضح شروط التي بموجبها يستفيد هؤلاء المهاجرون من الخدمات العامة المتعلقة بالصحة والتعليم والموصلات و بالتالي يشكلون ضغطا على هاته القطاعات الاجتماعية مما يؤثر على نوعيتها و مدى سهولة ولوج البريطانيين إليها و الضغط المالي على الحكومة لتمويل هاته الخدمات ، هذا إلى جانب المنافسة الملحوظة في سوق العمل التي أصبح يعاني منها المواطنون الأصليون للمملكة المتحدة في مواجهة قلة تكلفة العمالة الأجنبية بالبلد ، حيث أصبحت المنافسة شديدة على مختلف الوظائف.

[1] نوار جليل هاشم ، **خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي : دراسة في الأسباب و التداعيات، المستقبل العربي**،مج. 40، ع. 461،2017. ص 44.

المخطط البياني رقم 01 : تطور هجرة المواطنين من رومانيا وبلغاريا إلى بريطانيا بين العامين (2007-2014).

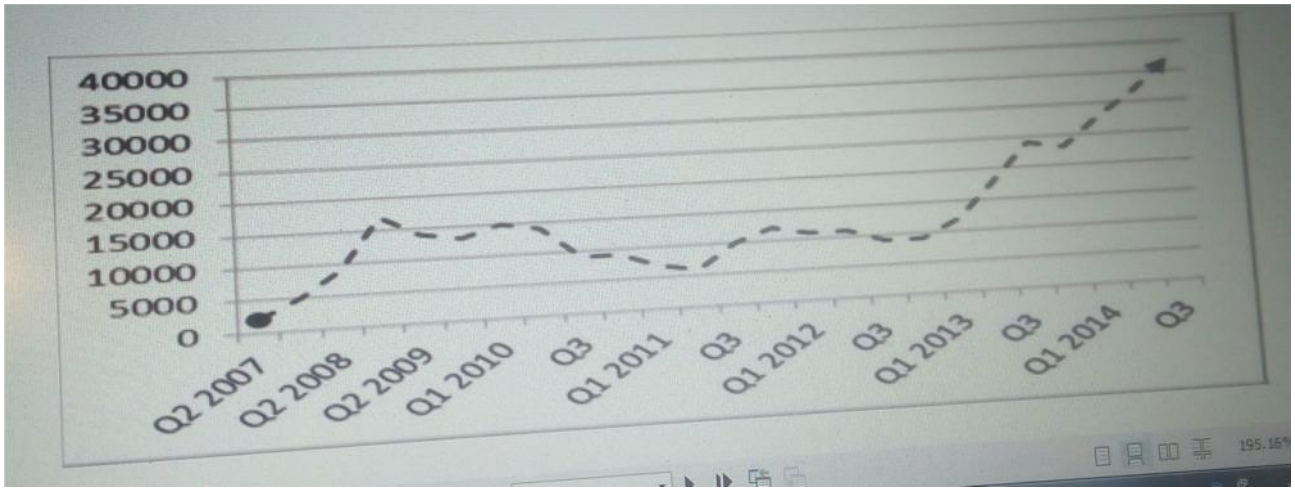

SOURCE: National Bureau of Statistics,UK 2015

و ضمن هذا الاتجاه العام تعهّد رئيس الوزراء البريطاني "ديفيد كاميرون" منذ خمس سنوات قبل تصويت الخروج بخفض معدلات الهجرة إلى أقل من 100 ألف مهاجر سنويا ، لكنه تعرّض لانتقادات كبيرة بسبب إخفاقه في تحقيق هذا الهدف ، حيث تزايدت معدلات الهجرة منذ ذلك الحين مع توافد 318 ألف شخص إلى بريطانيا عام 2014 ، في حين بلغ عدد المهاجرين في بريطانيا سنة 2015 عددا يقدر بـ863 ألف مهاجر، وهو ما يشكل عبئاً بقيمة تتجاوز 3.67 مليارات جنيه إسترليني أي ما يعادل 4.13 مليار دولار سنوي[1].

1-3. هيمنة القوانين الأوروبية على القوانين الوطنية :

كانت رغبة بريطانيا قوية في إعطاء البرلمانات الوطنية لمملكتها الحق في رفض أي تشريع يصدر على المستوى الأوروبي ويتعارض مع تشريعات دول المملكة ومصالحها القومية ، حيث أصبح الناخب البريطاني على قناعة بأن الخروج من الإتحاد الأوروبي يعني إعلاء صوت القوانين الوطنية البريطانية ، وأنه لن تكون هناك سيطرة من قبل القوانين الأوروبية الاتحادية مما يعني إعادة التحكم المحلية ضمن قوانين التوظيف والخدمات الصحية والأمن .

لذلك دعا العديد من المواطنين البريطانيين إلى التصويت بالخروج من الإتحاد الأوروبي لأنّه باعتقادهم قيّد بريطانيا بالعديد من القوانين واللوائح ، إضافة إلى دفع المليارات سنويا كرسوم العضوية بحكم أنّ الإتحاد الأوروبي كغيره من المنظمات الأوروبية يفرض رسوماً على الدول الأعضاء كلّ حسب قوته الاقتصادية و تعافيه [2] ، لكن بريطانيا التي اعتمدت سياسة تقشفية بسبب العجز في موازنتها كانت تتذمر دائما من الرسوم

[1] - موقع المصري اليوم: **الأجانب يحظون بفرص عمل داخل بريطانيا أكثر من المواطنين: "كاميرون" يعد بتخفيض الهجرة**، تم الاطلاع في: 04 جوان 2021، على الساعة 17:45، متوفر على الرابط: http://lite.almasryalyoum.com/extre/60973

[2] - أحمد ناصر، **حكاية خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي كلها**، على موقع هيفيتون بوست عربي، تم الاطلاع في 05 جوان 22:30على الرابط: http://www.huffpostarabi.com/ahmed-nasser/post12438b10712346.html

الأوروبية التي تثقل كاهل خزينتها التي يجب عليها دفع ما يقارب 50 مليون جنيه إسترليني يوميا، فبرأي مناصري الانسحاب يمكن تخصيص تلك المبالغ المالية للمجالات الأخرى كالصحة والتعليم[1].

1-3. المكانة و النفوذ الدولي:

إن لبريطانيا تاريخاً طويلا كونها لاعبة رئيسة على الساحة السياسية الدولية و هي عضو في العديد من المنظمات الدولية كالـ G7، G20، حلف الشمال الأطلسي و عضو دائم في مجلس الأمن الدولي ، فضلاً عن أن لدى بريطانيا في السنوات الأخيرة ثلاث قنوات رئيسة أخرى على مستوى نفوذها الدولي : الإتحاد الأوروبي و الشراكة الإقتصادية و الأمنية مع الولايات المحدة و العلاقات الثنائية والمؤسسية الرئيسة الأخرى .

لكن بالمقابل كان العديد من البريطانيين يعتقدون أن تأثير بلادهم داخل الإتحاد الأوروبي ضعيف و في حال خروجها من الإتحاد ستتمكن من التصرف بحرية أكثر و الحصول على مكانة أفضل ، و أنّ الخسارة الناتجة عن خروجها من الإتحاد الأوروبي ستوازنها فوائد وجودها كعضو مستقل ضمن منظمة التجارة العالمية حرّ في قراراته عن قيود الاتحاد الأوربي ، سواء في الجانب الاقتصادي و التجاري و المالي و غيره[2].

1-5. مخاوف بريطانيا فيما يتعلق بسيادتها:

إن زيادة الاندماج في الإتحاد والتوجه نحو أوروبا أكثر اتحادية و تبني عملة واحدة ، و تحرك الإتحاد الأوروبي نحو إتحاد سياسي و سوق موحد ، كل هذا جعل بريطانيا مجرد دولة أخرى مندمجة في أوروبا مثل بلجيكا ، كما يعني هذا أيضا أن تتخلى بريطانيا عن بعض سيادتها و سلطة قوانينها البرلمانية لصالح البرلمان الأوروبي ومقره في بروكسل .

كما أنّ هناك نوعا آخر من الاختلاف يظهر من حين وآخر يتعلق بموضوع المضي نحو إتحاد أوروبي أعمق ، إذ أن ألمانيا تريد توسيع الإتحاد لاسيما بعد انضمام دول أوروبا الشرقية و تحويله إلى إتحاد فدرالي على غرار النموذج الامريكي ، و في حين أنّ فرنسا من المؤيدين لهذا الطرح رفضت بريطانيا دائما هذه الفكرة و اعتبرها مطيّة لحلم الهيمنة الالمانية القديم ، كما رفضت قبلها فكرة استعمال عملة اليورو بدلاً من الجنيه الإسترليني [3] ، و عارضت منح بروكسل– مقر المفوضية الأوروبية –أي سلطات مركزية أو تشكيل ما يعرف باسم الولايات المتحدة الأوروبية.

ولم تخف بريطانيا تحفظها من سيطرة دول منطقة اليورو الـ19 على مجريات إتخاذ القرار في الإتحاد الأوروبي ، إذ يؤكد الخبراء أن الإتحاد النقدي الذي رفضت بريطانيا الدخول فيه اصبح محور إتخاذ القرار في الإتحاد الأوروبي، وأصبحت جميع القرارات تتطلب تفاوضا من قبل أعضائه في البداية ، ثم يتم عرض المخرجات بعد إتفاق الأعضاء في منطقة اليورو على الإتحاد الأوروبي كلّها مجتمعة[4].

---

[1]- نقلا عن موقع الخليج اونلاين: **8 أسباب دفعت بريطانيا للإنفصال عن الإتحاد الأوروبي، تم الاطلاع في** 05 جوان 2021، **على الساعة** 23.04، **على الرابط**: http://alkhaleejonline.net

[2]- موقع الخليج اونلاين، **مصدرسابق**.

[3]- د.أحمد سعيد نوفل، **الإتحاد الأوروبي في مطلع الألفية الثالثة: الواقع والتحديات**، مجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 26، **مركز دراسات الوحدة** العربية، الإمارات، 2010،ص-ص 1-2.

[4]- **أحمد ناصر، مرجعسابق، نفس الصفحة**.

1-6. الامن :

يقول العقيد ريتشارد كيمب، وهو رئيس سابق للفريق الدولي لمكافحة الإرهاب في مكتب رئيس الوزراء " إن خروج بريطانيا سيكون مفيداً أمنياً حيث سنكون مرة أخرى قادرين على تحديد من يدخل ومن لا يدخل المملكة المتحدة " [1]، إذ إن الميزة الرئيسية ليوروبول هو أنه يتم تعقب و اعتقال المجرمين الذين يعبرون الحدود من قبل القوات المتعددة الجنسيات ، ومع ذلك فبريطانيا تعد جزيرة واحتمال عبور المجرمين لحدودها منخفض جداً، ما يجعل الميزة الرئيسية ليوروبول لا حاجة لها إلى حد ما .

وإذا كانت أهداف بريطانيا هي محاربة الإرهاب العالمي فمن المؤكد أنه سيكون أكثر فائدة من خلال تعزيز العلاقات مع الولايات المتحدة حيث سيكون التركيز أقوى كثيراً على معالجة هذه المسألة ، كما أن عضوية الاتحاد الأوروبي تضر في هذا الجانب ليس فقط لأن بعض الأعضاء لا يعول عليهم ولكن لأن محكمة العدل الأوروبية يمكن أن تحكم في القضايا الأمنية مما يهدد السلامة في بريطانيا[2] .

2- كرونولوجيا البريغسيت من التصويت إلى دخول الإتفاق حيز التنفيذ :

2-1. الشكوك و التوجسات منذ البداية :

تميزت العلاقة البريطانية-الأوروبية قبل الإستفتاء على مغادرة الإتحاد الأوروبي بحالة يمكن وصفها بـ "عدم الإرتياح المتبادل"، القائم على تاريخ طويل من عدم الثقة و عدم الإنسجام في التوجهات والرؤى بين بريطانيا والجماعة الأوروبية ، وخاصة مع الدولتين الكبيرتين في الإتحاد أي ألمانيا و فرنسا، ولم تكن بريطانيا متحمسة يوماً لعملية التكامل و الإندماج الأوروبي، إذ لم تكن بين الدول الست التي وقعت على إتفاقية روما لتأسيس المجموعة الإقتصادية الأوروبية عام 1957 (ألمانيا، فرنسا إيطاليا، هولندا، بلجيكا، ولوكسمبورغ)، وتأخر إنضمامها إليها حتى عام 1973 بعد أن عارضت فرنسا طلب إنتسابها مرتين .

حيث لم تستطع بريطانيا الانضمام للسوق المشتركة إلا بعد إستقالة الرئيس الفرنسي شارل ديغول سنة 1969 لتصبح سنة 1973 دولة كاملة العضوية في السوق الأوروبية المشتركة، وهذا بعد أن قوبل طلبها بالرفض من طرف ديغول سنتي 1961 و 1967 بإستعمال حق الفيتو.

عرفت سنة 1975 إجراء الاستفتاء الأول في بريطانيا حول عضويتها في الإتحاد الأوروبي ، أين صوّت البريطانيون آنذاك لصالح البقاء في المجموعة الاقتصادية الأوروبية ، ورغم ذلك شاب التوتر والمشاحنات العلاقة بين بريطانيا ودول الإتحاد الأوروبي ، ففي 30 نوفمبر 1979 طلبت رئيسة الوزراء تاتشر بحسم مقابل مشاركة بلادها في الموازنة الأوروبية ، وهو طلب حصلت عليه سنة 1984 ، كما رفضت سنة 1988 أي تطوير فدرالي للهيكلة الأوروبية، وفي 1992 عمد توقيع معاهدة ماستريخت المؤسسة للاتحاد الاوروبي تحصّلت بريطانيا على بند استثنائي أتاح لها عدم الإنضمام تحت مظلة العملة الموحدة الأورو.

---

[1] «EU Referendum Pros and Cons: Should Britain Vote to Leave Europe?,» *The Week* (19 May 2017), watched at: 07 June 2021, On: 10:15, Available in: http://www.theweek.co.uk/news-opinion.

[2] نوار جليل هاشم ، مرجع سابق ، ص 45 .

لقد عرقل الموقف البريطاني إستكمال الإندماج الأوروبي في عدة مناسبات ، ولطالما اعتبرت بريطانيا نفسها و لا سيما المحافظين فيها أنها دولة أطلسية أكثر منها أوروبية ، متخذة سياسة إقتصادية و خارجية أكثر قربا من الولايات المتحدة ، لكن ذلك لم يمنعها من التطلع لتحقيق مصالح كبرى سياسية و إقتصادية من خلال الإنضمام للنادي الأوروبي من ناحية ، والإستمرار في تأدية دورها التاريخي في منع هيمنة فرنسية–ألمانية مشتركة على القرار الأوروبي من ناحية أخرى.

منذ التوقيع على اتفاقية ماستريخت سنة 1992 ، تعالت في بريطانيا أصواتٌ تتساءل عن مستقبل العلاقة مع الإتحاد الأوروبي ، وعلى الرغم من الضغوط التي مورست على رؤساء الحكومات البريطانية المتعاقبين خلال العقدين الماضيين لتنظيم إستفتاءٍ حول عضوية بريطانيا في الإتحاد لم يرضخ أحد لهذا الطلب، ووقع التحول الجوهري بعد عودة المحافظين إلى الحكم، إذ طرحت الحكومة في سنة 2010 فكرة الاستفتاء المعطّل ، ومع بداية سنة 2013 أعلنت الحكومة عزمها إجراء استفتاء على البقاء أو الخروج من الاتحاد الأوروبي[1].

2-2 . التصويت على البريغسيت: من الحملة إلى خروج النتائج.

على الرغم من المكانة التي كانت تحظى بها بريطانيا ضمن الاتحاد الأوروبي ، كان هناك دائما استخدام سياسي لورقة العضوية و امكانية الانسحاب من طرف الأحزاب السياسية في بريطانيا خصوصا في الحملات الإنتخابية البرلمانية بالمملكة [2] ، لقد كان "حزب الإستقلال البريطاني" هو الحامل الرئيسي لفكرة الانفصال ، إضافة إلى كتلة محسوسة من المحافظين البريطانيين و بعض نواب "حزب العمال" و المعروفين بالشك تجاه البناء الاوروبي (eurosceptiques) [3] .

لقد طرحت حكومة رئيس الوزراء الجديد ديفيد كاميرون في عام 2010 فكرة أنّ العضوية ضمن الاتحاد الأوروبي يجب أن يتم التصديق عليها من خلال التصويت أو الإستفتاء الشعبي [4] ، و ضمن حساباته السياسية وعد ديفيد كاميرون في خطاب ألقاه في 23 يناير/كانون الثاني 2013 بتنظيم استفتاء إن أعيد انتخابه لرئاسة الوزراء مرة أخرى في الانتخابات التشريعية التي شهدتها بريطانيا في 2015 ، وعد انتخابي وفى به كاميرون الذي توصل في 20 فبراير/شباط 2016 إلى اتفاق مع نظرائه الأوروبيين 27 حول الإصلاحات التي طلبها ليتمكن من إقناع البريطانيين بالبقاء في الاتحاد الأوروبي في الاستفتاء التاريخي المقبل.

ومن أشهر الدعاة إلى البريغست خلال تلك الفترة نجد عمدة لندن السابق و الوزير الاول الحالي "بوريس جونسون"، حيث كان أحد زعماء الحملة الدعائية للمتشائمين اتجاه أوربا و قائد حملة التصويت لخروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي ، و أكّد أكثر من مرّة "جونسن" على أن استفتاء "بريكست" يتعتبر فرصة لاستعادة بريطانيا

---

[1] -David cameron, **EU speech at bloomberg**, Bloomberg, watched at: 07 June 2021, On: 15:15, Available in: http://bit.ly/lbzzu4

[2] - **كل ما تحتاج معرفته عن إستفتاء بريطانيا على الإنفصال**، تاريخ الإطلاع 2021/05/27، **على الساعة** 10:53، **متوفر على الرابط**: http:// janoubia.com

[3] - **نقل عن**: الموقع نون بوست: **ما الذي يعنيه خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي بالنسبة لأمريكا؟** https://www.noopost.net/content/11431 **على الرابط**:

[4]- David Cameron, Op.Cit.

السيطرة الكاملة على البلد ، فضلا عن مبالغ مالية كبيرة ستدّخرها من انفاقها ضمن الموازنة الأوروبية ، وسيكون القرار الكامل لها بخصوص سياستها التجارية و نظامها التشريعي.

أدلى البريطانيون في 23 يونيو 2016 بأصواتهم حول عضوية بلادهم في الإتحاد الأوروبي في الإستفتاء الذي دعا إليه كاميرون ، شارك في الإستفتاء 46,501,241 مليون ناخب و جاءت نتائج التصويت لصالح خيار الخروج بنسبة 51.9 في المئة (17,410,742 مليون) مقابل 48.1 في المئة (16,131,241 مليون) لمصلحة البقاء في الإتحاد الأوروبي ، وقد لوحظ من خلال دراسة السلوك التصويتي للبريطانيين وجود إنقسام "جيلي" بين الشباب الذين صوتوا للبقاء في الإتحاد الأوروبي بنسبة 73 في المئة في الفيئة العمرية (18–24 سنة) وبين الفيئة العمرية الأكبر سناً (55–64 سنة) التي صوتت للخروج بنسبة 57 في المئة [1].

و على الرغم من إمكانية أي دولة ترك الإتحاد الأوروبي إذا ما رغبت في ذلك ، حيث أن المادة 50 من معاهدة "لشبونة" تنص على آلية الإنسحاب الطوعية للدول من جانب واحد في الإتحاد الأوروبي قائلة: "يحق لأي دولة عضو أن تقرر الإنسحاب من الإتحاد الأوروبي وفقا للمتطلبات الدستورية الخاصة بها ، ولإنطلاق عملية الخروج يجب على حكومة الدولة أن تعلن رسميا عن نيتها سحب العضوية وإبلاغ المجلس الأوروبي بذلك ، وقبل ذلك يبقى القرار في إطار المناقشات غير الرسمية"[2].

إلا أن هذا لا يعني خروج بريطانيا الفوري والتلقائي ، حيث تحتم على بريطانيا التفاوض على شروط خروجها مع شركائها في المجلس الأوروبي ، و يترتب على ذلك على المستوى القانوني بدء عملية تفاوض طويلة مع الإتحاد الأوروبي لتنفيذ قرار الانسحاب .

و في ضوء المبادئ التوجيهية التي يقدمها المجلس الأوروبي يتعيّن على الإتحاد الأوروبي التفاوض وإبرام اتفاقية الانسحاب مع تلك الدولة ، هاته الاتفاقية ستحدد الترتيبات لانسحابها مع مراعاة إطار علاقاتها المستقبلية مع الإتحاد ، وتشمل المفاوضات طرح مسودة الإتفاق إلى المجلس الأوروبي الذي يضم جميع زعماء دول الإتحاد الأوروبي البالغ عددهم 27 دولة ، غير أن اتفاق الخروج يحتاج إلى موافقة ما لا يقل عن 72% من أعضاء المجلس قبل تصديق البرلمان الأوروبي عليه بعد عامين من إبلاغ الإتحاد الأوروبي[3].

[1]- **EU referendum : The result in maps and charts**, BBC, 24/06/2016 available in: http:// bbc.in/28Tri57

[2]-Dàithi O Ceallaigh, **brexit: A status report**, January 2017 , watched at: 08 June 2021, On: 09:20, available in: http://www.iiea.com/publications/brexit-a-ststus-report

[3]-**Brexit Explained: All you need to know about the UK referendum**, , watched at: 08 June 2021, On: 09:45, available in: http://www.spiegel.de/international/europe/all-you-need-to-know-about-the-brexit-referendum-in-the-uk-a-1097629.html#sponfakt=5

2-3. مفاوضات إنسحاب بريطانيا من الإتحاد الأوروبي:

2-3-1. سيناريوهات الخروج المطروحة وطبيعة العلاقة الجديدة:

بعد قرار بريطانيا مغادرة الإتحاد الأوروبي وفق التصويت الشعبي بالأغلبية ، كان الحديث يدور حول ثلاثة سيناريوهات طرحت كاحتمالات لطبيعة العلاقة بين الطرفين مستقبلا [1]:

- يتمثل السيناريو الأول فيما يعرف بالخيار النرويجي : بمعنى أن تغادر بريطانيا النادي الأوروبي مع بقائها في المنطقة الإقتصادية الأوروبية ، ما يمنحها حق الإنضمام إلى السوق الأوروبية الموحدة ، ولكن مع تحريرها من قواعد الإتحاد الأوروبي الخاصة بالسياسات الزراعية ومسائل العدالة والشؤون الداخلية وغيرها.
- السيناريو الثاني يتمثل في النموذج السويسري : فسويسرا ليست عضوا في الإتحاد الأوروبي، ولكنها تتفاوض معه على إتفاقيات تجارية على أساس قطاعي ، أي أن تحظى بحق الدخول المباشر إلى السوق الأوروبية الموحدة من خلال اتفاقيات ثنائية متنوعة ، لكن هذا السيناريو يعني أن تضطر بريطانيا إلى إعادة التفاوض على إتفاقيات ثنائية متعددة مع الإتحاد الأوروبي على غرار سويسرا التي فاوضت الإتحاد على مدى تسع سنوات لتوقيع 120 إتفاقية ، تضمن لها الدخول إلى سوق الإتحاد الأوروبي وتشارك بشكل كامل في السوق الموحدة مقابل تطبيق داخلي لقواعد الإتحاد الأوروبي.
- السيناريو الثالث و هو النموذج التركي : و وهو الأقل ترجيحاً، بحيث تبرم بريطانيا إتفاقية تجارة حرة مع الإتحاد الأوروبي من دون السماح لمواطنيها التنقل بحرية داخل الإتحاد الأوروبي.

2-3-2. مسيرة المفاوضات على الخروج:

هي مفاوضات جرت بين المملكة المتحدة والإتحاد الأوروبي لتنظيم و ترسيم انسحاب بريطانيا بعد نتائج الاستفتاء بالخروج في 23 جوان / يونيو 2016 ، بدأت فترة التفاوض في 29 مارس 2017 حيث قامت المملكة المتحدة بإشعار الإتحاد الأوروبي بانسحابها بموجب المادة 50 من معاهدة الإتحاد الأوروبي ، مدة التفاوض المنصوص عليها في المادة 50 هي عامين من الإخطار ما لم يتم الإتفاق على تمديد .

- **الجولة الأولى :**

في 19 يونيو 2017 وصل وزير الخارجية البريطاني آنذاك ديفيد ديفيس إلى بروكسل لبدء العملية مع ميشيل بارينييه كبير المفاوضين المعيّنين من قبل المفوضية الأوروبية ، تمّ الإتفاق على الاختصاصات و تم تحديد مواعيد لدورات مدتها أربعة أسابيع ، تتوج بجولة خامسة من المفاوضات في الأسبوع الذي يبدأ في 9 أكتوبر، تمّ تشكيل مجموعات التفاوض حول ثلاثة مواضيع : حقوق مواطني الاتحاد الأوروبي الذين يعيشون في بريطانيا و

[1] -John springford and simontiford**," the great British trade off: the impact of UK's leaving the EU on UK's trade and investment**", (January 2014), watched at: 08 June 2021, On: 10:35, available in ,: http://bit.ly/1mtoa2b

العكس ، التزامات بريطانيا المالية المتبقية تجاه الإتحاد الأوروبي ، والحدود بين أيرلندا الشمالية وجمهورية أيرلندا[1].

في 22 يونيو 2017 أكد رئيسة الوزراء تيريزا ماي في إجتماع المجلس الأوروبي في بروكسل أنه لن يتم إجبار أي مواطن من الإتحاد الأوروبي يعيش بشكل قانوني في المملكة المتحدة على المغادرة ، وعرضت أنّ أي مواطن من الإتحاد الأوروبي يعيش في المملكة المتحدة لأكثر من 5 سنوات حتى الموعد النهائي غير المحدد بين مارس 2017 ومارس 2019 ، سيتمتع بنفس الحقوق التي يتمتع بها المواطن البريطاني ، بشرط أن يقدم الإتحاد الأوروبي نفس العرض للمغتربين البريطانيين الذين يعيشون في الإتحاد الأوروبي ، لم يرد زعماء الإتحاد الأوروبي بالمثل على العرض حيث اعترض رئيس المجلس تاسك على أن المجلس الأوروبي ليس منتدى لمفاوضات خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي ، و هو الامر الذي أكّده رئيس المفوضية جونكر حينها .

قامت رئيسة الوزراء بتفصيل مقترحات الخروج أمام مجلس العموم البريطاني في 26 يونيو 2017 حيث أشارت انها لم تقدم أي تنازلات مع مفاوضي الإتحاد الأوروبي ، الذين رفضوا بدورهم الإسراع بالاتفاق بشأن المغتربين بحلول نهاية يونيو 2017 ، كما كانوا يأملون بمواصلة المحاكم الأوروبية اختصاصها في المملكة المتحدة فيما يتعلق بمواطني الإتحاد الأوروبي وفقًا للأهداف التفاوضية المنشورة في مايو 2017[2].

- **الجولة الثانية :**

بدأت الجولة الثانية من المفاوضات في بروكسل في منتصف يوليو 2017، تعتبر بداية لمفاوضات جوهرية مع وجود 98 مفاوض من المملكة المتحدة و45 مفاوض من الإتحاد الأوروبي، تم إحراز تقدم بشأن مسألة الحدود الشمالية الأيرلندية ، و قد طلب المفاوضون البريطانيون تفصيلاً لـ "تكلفة الخروج" المقدرة بـ 65 مليار يورو في حين انتقد مفاوضو الإتحاد الأوروبي عرض حقوق المواطنة في المملكة المتحدة بخصوص الأوروبيين المقيمين ، في المؤتمر الصحفي الختامي لم يلتزم ديفيد ديفيس بدفع صاف من المملكة المتحدة إلى الاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بمشروع قانون الانسحاب ، بينما أوضح ميشيل بارنييه أنه لن يتنازل عن مطلبه بأن تستمر محكمة العدل الأوروبية في الولاية القضائية على حقوق مواطني الاتحاد الأوروبي الذين يعيشون في المملكة المتحدة بعد خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي ، ورفض اقتراح التسوية المقدم بتشكيل هيئة جديدة مؤلفة من قضاة بريطانيين و أوروبيين حول حقوق المواطنين . و قارنت ورقة مشتركة مواقف الطرفين في شكل جدول فيما يتعلق بقضايا الحدود الأيرلندية ، ذكر الطرفان أنهما لا يزالان ملتزمين باتفاق الجمعة العظيمة ، دعا ميشيل بارنييه إلى توضيح من المملكة المتحدة في جولة أغسطس بشأن التسوية المالية وحقوق المواطنين وأيرلندا، بما في ذلك كيفية عزم المملكة المتحدة الحفاظ على منطقة السفر المشتركة[3].

---

[1]-Sparrow, Andrew (19 June 2017) ,**UK appears to capitulate on sequencing on day of brexit talks-as it happened, the guardian** , accessed on 30/06/2016**.**

[2]**- reality check : Britain and EU at odds over citizens rights**, BBC News, 27 June 2017.

[3]**- speaking points by Michel barnier at the press conference following the second round of article 50 negotiations with the united kingdom**, European commission,20 July 2017,

في 16 أغسطس 2017 كشفت الحكومة البريطانية عن أول عدد من الأوراق التي تتناول بالتفصيل الطموحات البريطانية بعد خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي و ناقشت الترتيبات التجارية والجمركية ، في 23 أغسطس 2017 أعلنت رئيسة الوزراء تيريزا ماي أن بريطانيا سوف تترك ولاية محكمة العدل الأوروبية مباشرة عندما تنتهي فترة الانتقال المخطط لها بعد مارس 2019 ، ولكن كلاّ من المحاكم البريطانية ومحكمة العدل في الإتحاد الأوروبي ستبقي أيضًا نصف عين على أحكام بعضهم بعد ذلك ، و دعت إحدى أوراق موقف حكومة المملكة المتحدة المنشورة في أغسطس إلى عدم فرض قيود إضافية على البضائع الموجودة بالفعل في السوق المتحدة ة للإتحاد الأوروبي .

- **الجولة الثالثة :**

بدأت الجولة الثالثة من المفاوضات في بروكسل في 28 أغسطس 2017 ، انتقد رئيس المفوضية الأوروبية جونكر مفاوضات المملكة المتحدة بشأن خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي معتبرا أن الأوراق التفاوضية المقدمة حينها لم تكن مرضية ، وأنه لن تكون هناك مفاوضات تجارية بين الإتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة حتى بدأ الانسحاب و تسوية فاتورة الخروج ، حيث قدّر مشروع قانون خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي أن يكون بإجمالي 55 مليار جنيه إسترليني و هو ما اعتبرته رئيسة الوزراء تيريزا ماي غير مقبول ، وأعرب مفوض ميزانية الإتحاد الأوروبي غونتر أوتينجر عن وجهة نظر مفادها أنه ينبغي على المملكة المتحدة سداد مدفوعات حتى عام 2023 ، و أوضحت جريدة the irish times الخلاف على النحو التالي : "أشار المفاوضون البريطانيون إلى الإطار المالي متعدد السنوات الذي يمتد لسبع سنوات للفترة 2014–2020 الذي إتفقت عليه الدول الأعضاء وبرلمان الإتحاد الأوروبي بإعتباره "أداة تخطيط" للفترة المقبلة بدلاً من ذلك من إلتزام مالي ملزم قانونًا على الدول الأعضاء، الحالة البريطانية هي أنها ستضع سقوف على الإنفاق تحت عناوين مختلفة ويتم مراجعتها لاحقًا بشكل جذري خلال عملية الميزانية السنوية عندما تنشأ إلتزامات قانونية حقيقية على كل ولاية، يتناقض هذا مع منهجية مفوضية الإتحاد الأوروبي لحساب مشروع قانون خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي الذي يتضمن تقسيم حصة الخروج إلى الأسهم المتفق عليها تاريخيا من قبل دولة عضو"[1].

فيما يتعلق بمسألة الحدود الأيرلندية كان هناك تقدم، حيث يضمن الجانب البريطاني حرية حركة مواطني الإتحاد الأوروبي داخل منطقة السفر المشتركة التي تشكل أيرلندا والمملكة المتحدة، كما تم التوصل إلى إتفاق بشأن نقاط حماية حقوق العمال الحدوديين (أولئك الذين يعيشون في بلد ما ويعملون في بلد آخر)، و كذلك اعتراف المملكة المتحدة بمساهمات الضمان الإجتماعي المقدمة قبل الخروج وبعده ، و استمرار سداد تكاليف الرعاية الصحية لمواطني المملكة المتحدة الموجودين في الإتحاد الأوروبي في يوم الخروج والعكس ، و تمّ إثر هذا تحديث الورقة المشتركة التي تقارن مواقف الطرفين.

[1] - Patrick Smyth, **« Huge gulf in negotiations on UK's Brexit bill »** , the Irish times , 30/06/2017 : watched at: 09 June 2021, On: 12:12, Available in:
https://www.irishtimes.com/news/world/europe/huge-gulf-in-negotiations-on-uk-s-brexit-bill-1.3203800 .

في معرض حديثه في ختام المحادثات أبرز ميشيل بارنيي أهم مجالين للخلاف : دور محكمة العدل الأوروبية في إنفاذ حقوق المواطنين و مدى الإلتزامات المالية للمملكة المتحدة ، وصرّح " الوقت يمر بسرعة ، و بالسرعة

الحالية نحن بعيدون عن أن نكون قادرين على أن نوصي المجلس الأوروبي بأن هناك تقدماً كافياً من أجل بدء المناقشات حول العلاقة المستقبلية"[1].

عند عقد منتدى أمبروسيتي السنوي على شواطئ بحيرة كومو في إيطاليا في 2 سبتمبر 2017 ، أوضح ميشيل بارنييه أهدافه التفاوضية الاستراتيجية من حيث أنه "سيعلم الشعب البريطاني وغيره ما يعينه ترك الإتحاد الأوروبي"، على الرغم من أن هذا التصريح أثار جدلاً في المملكة المتحدة ، فسّر بعض المحلّلين ذلك في سياق المفاهيم الأوروبية وظروف الانتخابات المقبلة الألمانية والنمساوية والإيطالية و تشكيل الحكومتين البولندية والهنغارية المستقبليتين .

في بيان للبرلمان في 5 سبتمبر 2017 قال ديفيد ديفيس إنه تم إحراز "تقدم ملموس" خلال فصل الصيف في مجالات مثل حماية حقوق المغتربين البريطانيين في الإتحاد الأوروبي في الحصول على الرعاية الصحية وعلى مستقبل الحدود الأيرلندية، بينما لا تزال هناك إختلافات كبيرة حول "قانون الخروج"، توقع أن "تستمر حجة النقود طوال فترةالتفاوض"، في 6 سبتمبر 2017 أعلنت رئيسة الوزراء ماي أنه سيتم فرض ضوابط جديدة للهجرة على مواطني الإتحاد الأوروبي عندما ينتهي قانون الخروج.

في 9 سبتمبر 2017 نشرت مفوضية الإتحاد الأوروبي العديد من الأوراق التفاوضية بما في ذلك "المبادئ التوجيهية للحوار ايرلندا– ايرلندا الشمالية " والتي كرّرت و وسّعت النقاط الواردة في المبادئ التوجيهية لـ 29 أبريل لنفس السنة ، و لاسيما حماية اتفاق الجمعة الكبيرة و استمرار منطقة السفر المشتركة ، أعلن الإتحاد الأوروبي أنه من مسؤولية المملكة المتحدة اقتراح حلول للحدود الأيرلندية ما بعد خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي ، مع الإشارة أنّ أي حل إيرلندي يعتبر استثنائي و فريد ، و لا يمكن استخدامه كقالب بعد خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي مع أعضاء الإتحاد ا الآخرين في مسائل الحدود والجمارك .

في 21 سبتمبر 2017 وافقت رئيسة الوزراء ماي مع حكومتها على صفقة إنتقالية من شأنها ضخ 20 مليار يورو في ميزانية الإتحاد الأوروبي على مدار عامين ، حيث أكّد مصدر بالحكومة أن مجلس الوزراء في مايو كان في الواقع موحّد حول اتفاق رئيسة الوزراء لمدة عامين .

في 22 سبتمبر 2017 أعلنت ماي تفاصيل إقتراحها خلال خطاب ألقته في فلورنسا بإيطاليا، بالإضافة إلى تسديد 20 مليار يورو خلال فترة إنتقالية مدتها سنتان و إستمرار قبول المهاجرين الأوروبيين ، عرضت أيضًا "علاقة أمنية جريئة" مع الإتحاد الأوروبي والتي ستكون "غير مسبوقة في عمقها" ، ومواصلة تقديم "مساهمة مستمرة" في المشاريع التي تعتبر إلى حد كبير لصالح الإتحاد الأوروبي و المملكة المتحدة مثل مشاريع العلوم والأمن ، و أكدّت أن المملكة المتحدة لن تقف في طريق مقترحات جونكر لمزيد من التكامل في الإتحاد

[1]- **Speech by michelbarnier at the press conference following the third round of article 50 negotiations with the united kingdom**, European commission,31 august 2017.

الأوروبي .رحّب كبير المفاوضين في الإتحاد الأوروبي ميشيل بارنيي باقتراح ماي باعتباره "بناءً" لكنه أشار إلى ضرورة ترجمته إلى مواقف تفاوضية لإحراز تقدم ملموس ، بالمثل كان رئيس فرنسا إيمانويل ماكرون مصمماً على أن الإتحاد الأوروبي لن يبدأ المفاوضات بشأن العلاقات المستقبلية بين الإتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة حتى يتم "توضيح" تنظيم المواطنين الأوروبيين و الشروط المالية للخروج و مسائل أيرلندا ، من جهته اعتبر المفاوض البرلماني بالإتحاد الأوروبي جاي فيرهوفشتات أن آلية تسجيل جديدة لمواطني الإتحاد الأوروبي الذي يعيشون أو يعملون في المملكة المتحدة آمر غير وارد .

صرّح مفاوضو الإتحاد الأوروبي بأنه يجب التوصل إلى إتفاق بين بريطانيا والإتحاد الأوروبي بحلول أكتوبر 2018 من أجل إتاحة الوقت للبرلمانات الوطنية لإقرار خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي ، على الصعيد الداخلي أعلنت نائبة حزب العمل ووزيرة الظل الداخلية ديان أبوت أنها ستدعم مفاوضات ماي للجدول الزمني للبريغست .

- **الجولة الرابعة :**

دأت الجولة الرابعة من المحادثات في 25 سبتمبر 2017 بعد أن تأخّرت لمدة أسبوع واحد حيث كان من المقرّر أن تلقي تيريزا ماي خطاباً في فلورنسا ، و اقترحت ماي "فترة تنفيذ" انتقالية لحوالي عامين ، و قالت أنّ المملكة المتحدة تحترم الالتزامات حتى لا تجعل دول الإتحاد الأوروبي الأخرى تدفع أكثر أو تتلقى أقل خلال ميزانية الإتحاد الأوروبي الحالية[1].

- **الجولة الخامسة :**

عقدت الجولة الخامسة من المفاوضات في 9 و10 و12 أكتوبر، كان هناك تقدم تقني بشأن حقوق المواطنين على الرغم من استمرار الاختلافات حول جوانب لمّ شمل الأسرة وتصدير مزايا الضمان الإجتماعي من المملكة المتحدة ، أعلنت المملكة المتحدة عن عزمها تقديم عملية بسيطة لتسجيل مواطني الإتحاد الأوروبي ، على الحدود الأيرلندية استمر العمل لرسم مجالات التعاون الحالية وبناء صورة للتحديات المستقبلية ، أكملت هذه الجولة من المحادثات الجدول الزمني المتفق عليه في يونيو مع عدم وجود جولات أحرى مقررة ، فيما يتعلق بالتسوية المالية رحّب ميشيل بارنيي بالالتزام الذي قطعته تيريزا ماي في خطابها بفلورنسا ، لكن لم تحدث مفاوضات لأن المملكة المتحدة لم تكن مستعدة لتقديم تفاصيل حول ما ستدفعه ، قال بارنيي إن هذه القضية وصلت إلى طريق مسدود.

- **المصادقة البرلمانية على مخرجات المفاوضات :**

و هنا تبرز الصعوبة التي عانت منها حكومة تيريزا ماي في تمرير مسودة الاتفاق التي خرجت بها مفاوضات الانسحاب مع الاتحاد الاوروبي امام البرلمان البريطاني و مكوناته الحزبية ، و جمود الموقف الاوروبي بشأن أي تعديل جديد :

[1]- Wright, Robert (22 September 2017), **five key points from Theresa May's speech,** financial times, 10 June 2021.

– في 16 أكتوبر أصدرت ماي ورئيس المفاوضات الأوروبية جان كلود جونكر بياناً مشتركاً وافقوا على أن محادثات الإتحاد الأوروبي يجب أن "تتسارع على مدار الأشهر المقبلة" بعد إجتماع عشاء في بروكسل وصفه كلاهما بـ "البنّاء والودّي" ، في 17 أكتوبر أصرّ وزير الخارجية البريطاني ديفيس على أنه لن يكون هناك إتفاق لمرحلة إنتقالية دون تعاون الإتحاد الأوروبي ، وأن خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي سوف يحدث بغض النظر حتى لو كان هناك ما وصفه أحد أعضاء البرلمان المحافظ بأنه "جسر إلى أي مكان".

– في 19 أكتوبر في اليوم الأول من اجتماع المجلس الأوروبي الذي استمر يومين في بروكسل، أصدرت ماي رسالة مباشرة إلى حوالي ثلاثة ملاين من مواطني الإتحاد الأوروبي الذين يعيشون في بريطانيا، ووعدت بأنها ستجعل من السهل عليهم البقاء بعد خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي ، في 20 أكتوبر وصف تاسك تقارير وسائل الإعلام عن الجمود في محادثات خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي بأنها "مبالغ فيها".

في 23 أكتوبر أعلنت ماي لمجلس العموم أن محادثات خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي شهدت "تقدما مهمّا" خلال إجتماعها الأخير مع المجلس الأوروبي وأن بريطانيا أصبحت "على مسافة بعيدة" من صفقة تجارية مع دول الإتحاد الأوروبي، مع التأكد أيضا على أنه لن تحدث مرحلة إنتقالية بعد إبرام خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي بدون صفقة تجارية أيضا ، في نفس اليوم نفى جونكر تقارير وسائل الإعلام الألمانية التي تفيد بأن ماي توسلت طلبا للمساعدة خلال إجتماع العشاء الأخير[1].

– في 15 يناير 2019 صوّت مجلس العموم ضد الصفقة التي قدمتها حكومة ماي بأربعة وأربعين صوتاً مقابل 202 صوتاً ، بعد ذلك بوقت قصير قدمّ زعيم المعارضة جيرمي كوربين اقتراحا بحجب الثقة عن الحكومة وهو تصويت فازت به الحكومة بهامش من 325 إلى 306 ، بعد تصويت الثقة أعرب كوربين عن معارضته للدخول في محادثات مع الحكومة بشأن خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي .

– في 17 يناير قالت ماي إن استبعاد خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي "بلا صفقة" سيكون "مستحيلا".

– في 28 يناير 2019 أعربت ماي عن معارضتها للمسودة الذي وافقت عليها هي و الإتحاد الأوروبي ، وحثّت أعضاء البرلمان المحافظين على التوصيت لصالح التعديل باستبدال "المسند الخلفي" (backstop) بـ " ترتيب بديل" غي محدد، في 29 يانير تم تمرير هذا الإقتراح الذي قدمه النائب جراهام برادي في مجلس العموم بـ 317 صوتاً مقابل 301 صوتاً.

وافق مجلس العموم على رفض خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي من حيث المبدأ فقط، ورفض التعديلات الأخرى المقترحة التي من شأنها أن تمنح البرلمان سلطة تمديد المادة 50 ومنع خروج بريطانيا من الصفقة ، بعد التصويت التقى كوربين مع ماي وتم الإتفاق على أنه إذا تمكنت ماي من إعادة التفاوض بنجاح على إتفاقية الإنسحاب ، فسيتم إجراء تصويت آخر في 13 فبراير 2019 ، تم الإتفاق أيضا على أن تعود ماي إلى بروكسل لإجراء المزيد من المحادثات[2].

[1]- Ellyatt, holly (30 January 2019), Theresa May to reopen brexit talks with Brussels: here's what you need to know, www.cnbc.com

[2]- **Analysis: what could Theresa May get from a renegotiations in Brussels?,** the independent, 30 January 2019.

– في 2 فبراير 2019 أعلنت رئيسة الوزراء خلال إجتماع في بروكسل أن زعيم المعارضة قد وافق على دعم إتفاقية خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي التي تضمن أن دعم الحدود الأيرلندية لن يكون دائما .

– في 7 فبراير 2019 عقدت ماي إجتماعاً آخر في بروكسل وتم الإتفاق على إجراء المزيد من المحادثات بحلول نهاية الشهر، على الرغم من حقيقة أن جونكر كرّر المواقف السابقة بأنّ الإتحاد الأوروبي لن يعيد فتح المفاوضات .

– في 24 فبراير تمّ اقتراح تأجيل تصويت مجلس العموم الآخر على اتفاقية الانسحاب من الإتحاد الأوروبي وسيتم تأجيله إلى 12 مارس وأن صفقة خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي أصبحت الآن "في متناول اليد".

– في 27 فبراير 2019 صوّت مجلس العموم بأغلبية ساحقة لوضع جدول زمني حكومي إلزامي يبدأ في 12 مارس من شأنه أن يمنح النواب الحق في الموافقة على رفض مسودة إتفاق الحكومة ، أو قبول أو رفض خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي "بلا صفقة"، أو تمديد أو عدم تمديد الموعد النهائي للمادة 50[1].

– بعد مفاوضات بين ماي و جونكر في ستراسبورج فرنسا ، أعلنا في 11 مارس 2019 عن اتّفاق جديد أعطى تأكيدات ملزمة قانونيًا للطبيعة المؤقتة للدعم المقترح ، لم يتم إجراء أي تغييرات على اتفاقية الانسحاب الفعلي و تمّ استكمالها باتفاقية موازية حيث أيّد رئيس وزراء ايرلندا ليو فارادكار الإتفاق الجديد ، بعد ذلك قام المدعي العام للمملكة المتحدة جيفري كوكس باصدار مشاورة قانونية بشأن اتفاقية الانسحاب ، مشيراً إلى أن الاتفاقية الجديدة "أدّت إلى تخفيضات كبيرة في خطر تعرض المملكة المتحدة للوقوع في خطر الحاجة لمساعدة ، لكن المملكة المتحدة لم تكن بعد قادرة على ترك المساندة من جانب واحد " .

– في 12 مارس رفض مجلس العموم مرة أخرى إتفاقية الإنسحاب والإعلان السياسي، وصوّت ضدها بأغلبية 391 مقابل 242 ، بعد التصويت مباشرة أعلنت ماي في المجلس أنها ستقدم اقتراحا يرفض الموافقة على مغادرة الإتحاد الأوروبي في 29 مارس 2019 دون إتفاق الإنسحاب وإطار للعلاقة المستقبلية ، يعرض للمناقشة والتصويت في مجلس النواب في اليوم التالي.

– في 13 مارس صوّت مجلس النواب ضد مغادرة الإتحاد الأوروبي دون صفقة بأغلبية 321 صوتاً مقابل 278 ، عدّل التصويت إقتراح الحكومة من خلال تحديد أنه سيتم إستبعاد خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي بدون صفقة في أي وقت ، بعد التصويت مباشرة أعلنت ماي في المجلس أنها ستقدم اقتراحا بشأن تمديد فترة التفاوض بموجب المادة 50، للمناقشة والتصويت في مجلس النواب في اليوم التالي.

– في 14 مارس تمّت الموافقة على إقتراح الحكومة بأغلبية 412 صوتاً مقابل 202 ، تم تقديم أربعة تعديلات لكن لم تتم الموافقة عليها كلّها ، وهذا يعني أن رئيسة الوزراء ماي ستطلب تمديد المادة 50 في المجلس الأوروبي في 21–22 مارس حيث أنّ مدة وغرض التمديد لم تكن واضحة بعد .

[1]- **Brexit : UK parliament to decide between no deal and daily news** , 27/02/2019 watched at: 12 June 2021, On: 22:58, Available in: www.Dw.com.

إذا تم إقرار إتفاقية الانسحاب والإعلان السياسي قبل 20 مارس ، فستطلب في شهر مايو تصويت ثالث مما يعني تمديدا قصيرا حتى 30 يونيو من أجل الإستعداد لانسحاب منظّم ، اذا لم تتم الموافقة على اتفاقية الإنسحاب و الإعلان السياسي للمرة الثالثة فستطلب ماي تمديداً أطول ما بعد 30 يونيو الى غاية أكتوبر.

أوضح قادة و مسؤولو الإتحاد الأوروبي أن هذا الخيار سيتطلّب من المملكة المتحدة إجراء انتخابات أوروبية في شهر مايو لأن البرلمان الأوروبي الجديد سوف يجتمع أولاً في 1 يوليو ، بالإضافة إلى ذلك سيتعين على حكومة المملكة المتحدة التوصل إلى إستراتيجية تفاوضية مختلفة ، بحيث يتم التوصل إلى اتفاق يمكن أن يدعمه مجلس العموم.

– في 18 مارس أعلن رئيس مجلس العموم جن بيركو أن الإجراء البرلماني منع الحكومة من إحضار نفس إتفاقية الإنسحاب – نفسها إلى حد كبير – للتصويت مرة أخرى في الجلسة التشريعية نفسها ، فقط إذا تم تعديلها من حيث المضمون كما حدث بين 15 يناير و12 مارس و تمّ تقديمها مرة أخرى[1].

– بما انها فشلت في الحصول على المصادقة البرلمانية لمسودة الاتفاق الذي تفاوضت عليه ، استقالت تيريزا ماي كرئيسة وزراء في جويلية 2019 و خلفها بوريس جونسون ، و الذي سعى بدوره إلى تعويض أجزاء من الاتفاق و صرّح بعزمه على مغادرة الاتحاد الاوروبي خلال التاريخ الاخير المحدد في اكتوبر .

– في 17 اكتوبر 2019 ، اتفقت الحكومة البريطانية و الاتحاد الاوروبي على نسخة معدلة لاتفاقية الانسحاب تضم ترتيبات جديدة لايرلندا الشمالية ، و صادق البرلمان البريطاني على الاتفاق من اجل أكثر تصفح و مناقشة له لكنه رفض اصداره في شكل قانون قبل موعد 31 اكتوبر ، الامر الذي ألزم الحكومة (من خلال تشريع benn act) على اللجوء إلى الاتحاد الاوروبي و طلب تأجيل ثالث لتاريخ الخروج .

– تمّ تنظيم انتخابات عامة مبكرة في 12 ديسمبر فاز بها المحافظون بأغلبية كبيرة ، صرّح على اثرها جونسون بأن بريطانيا ستغادر الاتحاد الأوروبي مع أوائل 2020 .

– تمّت المصادقة على اتفاقية الانسحاب البريطاني من الاتحاد الاوروبي من طرف المملكة المتحدة بتاريخ 23 جانفي و من طرف الاتحاد الاوروبي بتاريخ 30 جانفي ، و دخلت حيّز النفاذ بتاريخ 31 جانفي 2020.

2-3-2. رهانات كل طرف:

أولا- في الجانب البريطاني :

عندما وعد كاميرون بإجراء استفتاء حول عضوية بلاده في الإتحاد الأوروبي، بدا واثقًا من قدرة حكومته على إقناع البريطانيين باختيار البقاء، إلا أن جملة عوامل تفاعلت خلال السنوات الأخيرة وأدت إلى نتائج مغايرة، فقضية الهجرة واللجوء و استئثار قوة العمل القادمة من دول أوروبا الشرقية الأعضاء بفرص عمل البريطانيين فضلاً عن صعود قوى اليمين، كلها أدت دورًا رئيسًا في دفع جزء كبير من البريطانيين إلى التصويت لمصلحة العزلة و الانكفاء.

[1]- Elgot, Jessica (18 march 2019), **Brexit : john bercow rules out third meaningful vote on same deal ,**the guardian, 18 march 2019 .

مثّلت نتائج الإستفتاء صدمة بالنسبة إلى الكثيرين وبدأت تداعيات الخروج تتفاعل على المستوى الإقتصادي فور صدور النتائج إذ فقدت العملة البريطانية أكثر من 10% من قيمتها خلال يوم واحد ، بينما شهدت أسواق الأسهم والسندات والبورصات الأوروبية خاصة بورصة لندن حالة من الفوضى بعد إعلان نتائج الإستفتاء ، و تراوحت التوقعات بين إحتمال حدوث عزوف عن الإستثمار في قطاع العقارات والخدمات المزدهر في بريطانيا و حصول هجرة واسعة لرؤوس الأموال نحو فرانكفورت حيث مقر البنك المركزي الأوروبي ، فضلاً عن مسارعة وكالات التصنيف العالمية إلى إعادة النظر في التصنيف الإئتماني السيادي لبريطانيا[1].

ويمكن توقع التأثير السلبي المحتمل في الإقتصاد البريطاني نتيجة قرار الخروج أكثر إذا عرفنا أن الإتحاد الأوروبي يعد شريك بريطانيا التجاري الأول ، إذا بلغت صادرات المملكة المتحدة إليه في عام 2015 ما نسبته 44 في المئة من إجمالي صادراتها ، علما أن الميزان التجاري بين الطرفين يميل لمصلحة الإتحاد الأوروبي ولا يبدو أن ثمة مصلحة له بالتنازل عن ذلك حتى بعد الانفصال[2].

ومن المتوقع أيضا أن تكون هناك تداعيات كبيرة متعلقة بحرية تنقل الرعايا البريطانيين داخل الإتحاد الأوروبي، إذ يوجد نحو 1.26 مليون بريطاني يعيشون في دول أوروبية بينها إسبانيا (381 ألفًا) وأيرلندا (253 ألفًا) وفرنسا (172 ألفًا) وألمانيا (96.9 ألفًا) وإيطاليا (72.23 ألفًا) ، كما كانت عضوية الإتحاد الأوروبي تمكن المواطن البريطاني من التنقل والعمل بحرية داخل دول الإتحاد من دون الحاجة إلى تصريح خاص، أما الآن فسوف يحتاج إلى تأشيرة دخول لزيارتها بالإضافة إلى تكبد أعباء مالية إضافية للسفر، وفضلاً عن ذلك هناك شكوك وتساؤلات حول مصير عدد كبير من المواطنيين البريطانيين الذين يعملون في مؤسسات أوروبية و على وجه الخصوص في بروكسل.

كما قد يقود خروج بريطانيا إلى تعقيد العلاقة مع جيرانها ، فربما تقوم إسبانيا بإغلاق حدودها مع جبل طارق الذي تبلغ مساحته 6 كيلومترات و الملتصق بإقليم الأندلس حيث يعيش 33 ألف بريطاني ، وفي الشمال يمكن أن يؤدي ذلك إلى إقامة حدود بين إيرلندا الشمالية وجمهورية إيرلندا ما يؤثر في حركة الأفراد، وقد بدأت الشكوك تتنامى حول مستقبل المملكة المتحدة وقدرتها على البقاء دولة موحّدة ، بعد أن تعالت أصوات تطالب بإعادة طرح مسألة استقلال اسكتلندا إذ يسعى دعاة استقلالها إلى بقائها عضوا في الإتحاد الأوروبي ، وقد جاء التوجه هذا عبر رئيسة وزراء إسكتلندا نيكولا سترجن التي رأت أن تنظيم استفتاء جديد حول استقلال إستلندا بات مرجّحًا جدًا، لأنها لا تريد أن يصبح الاسكتلنديون خارج الإتحاد الأوروبي رغمًا عنهم بوصف أكثريتهم صوّتت لمصلحة البقاء فيه [3] .

---

[1]- "الخروج البريطاني من الإتحاد الأوروبي...سلبيات أم إيجابيات اقتصادية؟"، فرانس 24، 2016/06/24، تم الاطلاع في: 12 جوان 2021، على الساعة: 20:30، على الرابط: http://f24.my/293zgtu

[2]- http://bit.ly/297pkyu(http://bit.ly/297pkyu), accessed on 16/06/2021.

[3]- "غالبية الاسكتلنديين تؤيد **الانفصال** عن بريطانيا بعد انسحابها **من الإتحاد الأوروبي**"،فرانس24، 26.06.2016، تم الإطلاع في 16.06.2021، في http://f24.my/29cutaç

ثانيا – في جانب الإتحاد الأوروبي :

أما تداعيات خروج بريطانيا على مستوى الإتحاد الأوروبي، فيرجّح أن تكون كبيرة أيضا على الرغم من محاولات إحتوائها ، فمع خروجها سيفقد الإتحاد الأوروبي 12.5 في المئة من سكانه وقرابة 15 في المئة من قوة إقتصاده ، كما أنه سيستغني عن قوة عسكرية ذات تأثير مهم في الأمن الأوروبي ، أما فيما يتعلق بعملية صنع القرار في الإتحاد الأوروبي فإنّ خروج بريطانيا سوف يستدعي إعادة النظر في آليات إتّخاد القرار داخل مؤسسات الإتحاد ، إذ إن خروجها سوف يؤدي إلى فقدان 29 من الأصوات في مجلس الوزراء الأوروبي وكذلك 73 مقعدا في البرلمان الأوروبي (8.5 في المئة من الوزن النسبي للتصويت) ، ما يتطلب إعادة تحديد الحد الأدنى للأغلبية المؤهّلة ، الأمر الذي سيؤدي حتما إلى تغيّر في توازن القوى لمصلحة الدول الكبرى التي تمتلك تمثيلا أكبر في مؤسسات الإتحاد في عملية صنع القرار الأوروبي (ألمانيا وفرنسا وإيطاليا).

كما أن غياب بريطانيا كدولة غير عضو في منطقة اليورو سيغيّر من طبيعة العلاقة بين أعضاء منطقة اليورو (19دولة) والدول الأوروبية غير الأعضاء في منطقة اليورو (8 دول) ، لمصلحة التركيز أكثر على منطقة اليورو بوصفها محرك لمزيد من الإندماج الأوروبي في المستقبل .

و من الناحية الإستراتيجية ، سيؤدي خروج بريطانيا إلى زيادة الضغوط على المحور الألماني– الفرنسي لزيادة إنفاقهما العسكري بهدف احتواء تأثير الغياب البريطاني على السياسية الدفاعية والأمنية الأوروبية ، كما تتنامى الخشية الأوروبية من انتشار عدوى الاستفتاءات في أوروبا بما يدفع الأحزاب اليمنية إلى المطالبة بأن تحذو حذو بريطانيا ، وخاصة في الدول التي تعاني أزمات اقتصادية (اليونان، إسبانيا، المجر، إيطاليا) ، هذا الأمر سيهدد عملية التكامل برمتها ويفاقم من حدة الشكوك حول قدرة الإتحاد على الصمود [1] .

2-4. إتفاق الخروج و الاتفاقية التجارية لما بعد الانسحاب:

يجب التمييز هنا بين اتفاقية الخروج او الانسحاب (withdrawal agreement) و التي أطّرت لعملية الخروج المنظّم عقب التصويت و التي قادت المفوضات بشأنها تيريزا ماي ، و ما بين اتفاقية التجارة النهائية (final trade agreement) و التي بنت على الاتفاقية الاولى لتؤسس للعلاقة المستقبلية ما بين بريطانيا و الاتحاد الاوروبي في مختلف المسائل و القطاعات ، و التي بدأت المفاوضات بشأنها ماي و أكملها بوريس جونسون :

2-4-1. بنود إتفاق الخروج :

يضمن إتفاق بريكسيت إنسحاب بريطانيا من الإتحاد الأوروبي بشكل منظم في مسودة من 585 صفحة ، ويحدد فترة إنتقالية للتكيف مع الإنفصال بين الطرفين اللذين تربطهما علاقات عمرها أكثر من 40 عامًا، وتشمل إتفاقية الإنسحاب الجوانب التالية[2]:

[1]- **Brexit in focus: six ways it will fundamentally change the EU,** 16/06/2021,watched at: 12 June 2021, On: 16:10, Available in: http://bit.ly/294rn9w

[2]-Chrismorris Britain's withdrawal agreement-what it all means. Reality check BBC, (25 November 2018) retrieved14/06/2021.

- الاموال ، وخصوصاً تقسيم الأصول والخصوم ، ودفع أي ديون مستحقة.
- حقوق المواطنين ، مواطني المملكة المتحدة ومواطني دول الإتحاد الأوروبي.
- الإجراءات الحدودية والجمركية ، وخصوصاً على طول الحدود بين المملكة المتحدة وجمهورية أيرلندا الشمالية .
- القانون ، وآليات حل النزاعات و الموكلة حاليا إلى محكمة العدل الأوروبية.

إضافة إلى ذلك تنصّ الإتفاقية على وجود فترة إنتقالية حتى 31 ديسمبر 2020 ، ويمكن تمديدها مرة واحدة بموافقة ثنائية ، خلال الفترة الإنتقالية يستمر سريان قوانين الإتحاد الأوروبي على المملكة المتحدة (بما في ذلك المشاركة في المنطقة الإقتصادية الأوروبية، والسوق الموحدة الأوروبية، والإتحاد الجمركي للإتحاد الأوروبي) ، وتواصل المملكة المتحدة دفوعاتها لخزينة الإتحاد الأوروبي ، لكن لن يكون ثمة حضور لمندوبي المملكة المتحدة في هيئات صنع القرار في الإتحاد الأوروبي ، تمنح الفترة الإنتقالية الشركات الوقت اللازم للتأقلم مع الوضع الجديد وفسحة من الزمن لحكومات الإتحاد الأوروبي وبريطانيا للتفاوض بشأن صفقة تجارية جديدة بين الإتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة [1].

فيما يتعلق بمسألة البريغسيت و الحدود الأيرلندية ، ثمة بروتوكول أيرلندا الشمالية ملحق بالاتفاقية ويحدد إجراء احتياطيا يدخل حيز التنفيذ في حال فشل تطبيق الإتفاقات البديلة الناجعة قبل انتهاء الفترة الإنتقالية ، عند حدوث ذلك تلتزم المملكة المتحدة بالتعريفة الخارجية الموحدة للإتحاد الأوروبي وتحافظ أيرلندا الشمالية على بعض أوجه السوق الموحدة الأوروبية حتى يثبت تطبيق الإتفاقات البديلة ، يتمثل الهدف من هذا الإتفاق الإحتياطي في تجنب إنشاء حدود "صلبة" مع أيرلندا حيث يتوجب وجود نقاط تفتيش جمركية [2].

تتضمن إتفاقية الإنسحاب أيضاً شروطاً للمملكة المتحدة لمغادرة الاتفاقية التي تحدد النظام الأساسي للمدارس الأوروبية ، مع إلتزام المملكة المتحدة بالاتفاقية والقواعد الأخرى المتعلقة بالمدارس الأوروبية من الفترة الانتقالية ، أي مع نهاية فصل الربيع 2020-2021[3].

2-4-2. الاتفاقية النهائية للتجارة لمرحلة ما بعد البريغست :

بعد مفاوضات شاقة وتهديدات من الجانبين، اكتملت المفاوضات على صفقة خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي (بريغست) عشية عيد الميلاد، بعد حل النقاط الشائكة بين الجانبين ، وصل عدد صفحات الصفقة إلى نحو ألفي صفحة شاملةً الملاحق ، وسوف تدخل حيز التنفيذ بمجرد موافقة الجانبين عليها .

وأثار التوصل إلى صفقة خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي التي أسدلت الستار على نحو 10 شهور من مفاوضات مضنية تساؤلات حول تفاصيلها ومن الذي اقترب من تحقيق أهدافه من الطرفين ، و قد أشاد كافة القادة الأوروبيين بالاتفاق، فيما وصفه رئيس وزراء بريطانيا بوريس جونسون بأنه "هدية" عيد الميلاد للبريطانيين ، و لكن الصعوبة تكمُن في تطبيق تفاصيل ما جرى الاتفاق عليه و التي ستظهر تباعا .

[1]- BBC NEWS (19 November 2018), **Brexit : the transition period explained-BBC news**, 14.06.2021.
[2]- Henley, Jon (14 November 2018 "**Brexit deal :key points from the draft withdrawal agreement**", 14.06.2021.
[3]- **Text of draft withdrawal agreemen**t, 14/06/2021.

لكننا سنحاول تقديم المحاور الرئيسية له و التي سترسم آفاق العلاقة المستقبلية بين الطرفين[1] :

*** تغييرات كبيرة :**

رغم الاتفاق على صفقة خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، حذر الطرفان من أن "تغييرات كبيرة" مقبلة اعتباراً من الأول من شهر فيفري 2021 بالنسبة للأفراد والأعمال التجارية في أنحاء أوروبا ، و لن يكون من الممكن أن يواصل مواطنو المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي الاستفادة من حرية الحركة المطلقة للإقامة والعمل على طرفي الحدود، وأكدت بروكسل أن حرية حركة الناس والبضائع والخدمات ورؤوس الأموال بين المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي ستنتهي ، وسيصبح هناك ترتيبات جديدة.

وقالت إن "الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة سيشكلان سوقين منفصلين ؛ فضاءين تنظيميين وقانونين منفصلين ، الامر الذي سيخلق ذلك قيوداً في الاتجاهين على تبادل البضائع والخدمات وعلى الحركة عبر الحدود والمبادلات، كانت غير موجودة سابقا قبل الانسحاب

*** التعريفات الجمركية ، انتصار بريطاني في المفاوضات :**

يُعتبر الوصول الخالي من التعريفات والحصص (الكوتا) إلى واحدٍ من أكبر أسواق العالم بمثابة العمود الفقري لصفقة بريغست ، ويتجاوز حدود صفقات الاتحاد الأوروبي مع كندا أو اليابان ، يعني الاتفاق أنه لن تكون هناك أي رسوم أو حصص على المنتجات البريطانية والأوروبية التي يتبادلها الطرفان.

و سيبقى على الصادرات البريطانية الامتثال لمعايير الصحة والسلامة التي يضعها الاتحاد الأوروبي، بينما تحكم قواعد صارمة المنتجات المصنوعة من مكوّنات مصدرها خارج المملكة المتحدة أو الاتحاد الأوروبي ، و أشادت لندن بغياب الرسوم كنقطة إيجابية رئيسية في الاتفاق، ستساعد في الوقت ذاته في المحافظة على جزء من الميزات التي تمتعت بها بريطانيا أساساً كعضو في التكتل.

*** التجارة ، قيود وامتثال للمعايير الأوروبية :**

ستغادر بريطانيا الاتحاد الجمركي الأوروبي والسوق الموحدة نهاية العام، ما يعني أن الأعمال التجارية ستواجه سلسلة قيود جديدة على الواردات والصادرات عبر بحر المانش.

وأفادت المملكة المتحدة بأن الاتفاق يسمح بالاعتراف ببرامج" التجارة الموثوقة" التي من شأنها أن تخفف البيروقراطية على الجانبين، ويعني ذلك أيضاً أنّ منتجي المملكة المتحدة سيتعيّن عليهم الامتثال لمعايير المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي على حد سواء.

[1]- **"من الجمارك للنقل و الاسماك..أبرز نقاط صفقة خروج بريطانيا من الاتحاد الاوروبي و من انتصر في المفاوضات"** ، مقال تحليلي على موقع **عربي بوست** (arabicpost.net) ، مترجم من مقال بالانجليزية على موقع جريدة Irish times ، **تم الاطلاع في**: 16 **جوان** 2021، **على الساعة**: 13:05،**متوفر على الرابط** :
https://www.irishtimes.com/news/world/europe/devil-in-the-detail-here-s-the-main-elements-of-uk-eu-brexit-deal-1.4445354

*** الاعتراف المتبادل بالمؤهلات المهنية :**

لن يكون هناك اعترافٌ تلقائي بالأطباء، والممرضين، والمهندسين المعماريين، وأطباء الأسنان، والصيادلة، والأطباء البيطريين، والمهندسين . إذ سيتعين عليهم الآن الحصول على اعترافٍ من دولة الاتحاد الأوروبي التي يرغبون في مزاولة المهنة داخلها.

*** لا حق للبريطانيين في حرية التنقل في الاتحاد الأوروبي :**

لم يعد مواطنو المملكة المتحدة يتمتعون بحرية العمل، أو الدراسة، أو بدء نشاط تجاري، أو العيش داخل الاتحاد الأوروبي ، و ستتطلّب الإقامة لفترات تتجاوز الـ90 يوماً الحصول على تأشيرة إقامة .

لكن التنسيق في ما يتعلق ببعض مزايا الضمان الاجتماعي، مثل معاشات الشيخوخة والرعاية الصحية، ستجعل العمل خارج البلاد أسهل ويضمن عدم فقدان أي تراكم سابق من الإسهامات المدفوعة في التأمين الوطني لبريطانيا ودول الاتحاد الأوروبي.

*** مصايد الأسماك :**

كان وصول صيادي الاتحاد الأوروبي مستقبلاً إلى مياه بريطانيا الغنية من بين أبرز المسائل الشائكة والقابلة للاشتعال سياسياً، وآخر نقطة تم حلّها قبل الإعلان عن الاتفاق . و أصرت بريطانيا مراراً على أنها ترغب باستعادة السيطرة الكاملة على مياهها ، بينما سعت دول الاتحاد الأوروبي الساحلية إلى ضمان حقوق الصيد في مياه المملكة المتحدة.

و في النهاية ، توصل الطرفان إلى تسوية تقضي بأن المملكة المتحدة ستخرج من سياسة المصايد المشتركة ، وبأن تتخلى قوارب الاتحاد الأوروبي تدريجياً عن 25% من حصصها الحالية خلال فترة انتقالية مدتها 5 سنوات ونصف ، و بالتالي ستتمكّن سفن الاتحاد الأوروبي التي تصطاد على بعد 6–12 ميلاً بحرياً عن الساحل البريطاني الاستمرار في الصيد خلال الفترة الانتقالية مع تخفيض الحصص.

وسيتم إجراء مفاوضات سنوياً بعد ذلك على كميات السمك، التي يمكن لقوارب الاتحاد الأوروبي الحصول عليها من المياه البريطانية ، وفي حال لم تكن النتيجة مرضية بالنسبة لبروكسل فسيكون بإمكانها اتّخاذ تدابير اقتصادية ضد المملكة المتحدة.

وهناك فترة إشعار لثلاثة أشهر قبل منع الوصول ، وفي حال رفض الوصول لأي من الجانبين يمكن للآخر السعي للحصول على تعويض أو فرض تعريفات جمركية بطريقة متناسبة.

*** مساعدات الدولة للشركات :**

ظهرت عثرة أخرى تمثلت بما أطلق عليها قواعد "الفرص المتساوية"، التي أصر عليها الاتحاد الأوروبي لمنع الشركات البريطانية من امتلاك أفضلية على منافساتها الأوروبية ، في حال خفضت لندن معاييرها مستقبلاً أو دعمت الصناعات لديها.

وعملت المملكة المتحدة جاهدة لتجنب قيام نظام من شأنه أن يمكّن بروكسل من إجبارها على الالتزام بقواعد التكتل في مسائل على غرار القواعد البيئية أو العمالة أو الدعم الذي تقدمه الدولة للشركات ، و أصرّ الاتحاد

الأوروبي على التزام المملكة المتحدة بقواعد مساعدات الدولة ، إذ خشيت بروكسل أنّ حكومة المملكة ستسعى لإيجاد ميزة تنافسية من خلال الدعم.لكن المملكة المتحدة قتلت الفكرة في مهدها، وستضع المملكة المتحدة نظام الدعم الخاص بها ، وسيتسنى لهيئة الإنفاذ المحلية الجديدة اتّخاذ القرارات بشأن ما إذا كانت مساعدات الدولة قد أثّرت سلباً على التجارة بعد منح الدعم ، وهذا تنازلٌ كبير من جانب الاتحاد الأوروبي.

ومع ذلك، سيتعيّن على المملكة المتحدة ضمان أن يحترم نظام الدعم الخاص بها المبادئ الأساسية المنصوص عليها في المعاهدة ، كما تسمح الصفقة أيضاً للطرفين بتبني تدابير علاجية إذا كان هناك دليلٌ على أنّ هيئة الإنفاذ المحلية فشلت في دعم المبادئ المشتركة.

*** المعايير أو تكافؤ الفرص :**

توافق الطرفان على حد أدنى للمعايير البيئية و الاجتماعية و الخاصة بالقوى العاملة التي لا يجب النزول عنها ، إذ قالت أورسولا فون دير لاين إنّه ستكون هناك مراجعة بعد أربع سنوات لضمان أن مبدأ تكافؤ الفرص لا يزال محفوظاً وفعالاً.

وكانت إحدى أكبر النقاط الشائكة في المحادثات تدور حول إصرار المملكة المتحدة على "بند تطور" أو "آلية تكافؤ" على حد تعبير الحكومة البريطانية ، وفي النهاية جرى التوصُّل إلى تسوية و لو أنها قريبة من أهداف المملكة المتحدة أكثر من أهداف بروكسل.

و تنص الصفقة على بند مراجعة و"إعادة ضبط توازن"، يسمح للجانبين ببدء عملية مراجعة للجوانب الاقتصادية في الصفقة ومنها معايير الحد الأدنى ، و إذا تباطأ أي من الجانبين في الاتفاق على أرضية جديدة للمعايير، فيُمكن للجانب الآخر فرض التعاريف الجمركية الخاضعة لموافقة لجنة تحكيم مستقلة.

*** بخصوص قواعد المنشأ للبضائع البريطانية :**

تُحدّد هذه القواعد هوية البضائع التي ستحمل جملة "صُنع في بريطانيا" ، إذ أقنعت المملكة المتحدة بروكسل بأنّ مواد الاتحاد الأوروبي الخام ومعالجتها يجب أن تُعتبر مدخلات بريطانية عند تصدير المنتجات النهائية إلى السوق الأوروبي ، وبالتالي تُفرض التعريفات الجمركية بموجب الاتفاقية على المنتج فقط في حال كانت أكثر من 40% من قيمته قبل اكتماله ليست بريطانية المنشأ، أو من دولةٍ ليست عضواً في الاتحاد الأوروبي مثل اليابان.

*** فض المنازعات :**

كانت هذه من أكثر مجالات التفاوض صعوبة لأنّها ستضع حلولاً للنزاعات التجارية طيلة عقودٍ مقبلة ، إذ قالت المستشارة أنجيلا ميركل إنّ الخلاف بشأن آلية التحكيم هي أكبر عقبة تُواجه الصفقة ، إذ خشي الاتحاد الأوروبي أنّ المملكة المتحدة بمرور الوقت وبحسب الحكومة التي في السلطة ، ربما تحيد بعيداً عن معايير الاتحاد الأوروبي بما يمكنها من الحصول على ميزة تنافسية لتصير "سنغافورة جديدة على نهر التايمز."

وفي حال شعور أي من الطرفين بتخريب التجارة ، فسوف يتسنى له اتخاذ تدابير بعد التشاور ، وتجتمع لجنة تحكيمة في غضون 30 يوماً للفصل في الأمر، وفي حال اعتُبِرَت التدابير لاحقاً خاطئة أو مفرطة فسوف يكون بمقدور الطرف المتضرر اتخاذ تدابير تعويضية.

*** التعاون في البحث العلمي :**

ستُواصل المملكة المتحدة المشاركة في برنامج الاتحاد الأوروبي الرائد" هورايزن أوروبا " ، و هي مبادرة لتمويل البحث العلمي تصل ميزانيتها إلى نحو 97.5 مليار دولار، بصفتها عضواً مشاركاً بالتمويل لمدة سبع سنوات ، كما ستواصل المشاركة في برنامج كوبرنيكوس و هو النظام الأوروبي لبيانات رصد الأرض، و كذلك ضمن الجماعة الأوروبية للطاقة الذرية.

*** الأمن وإنفاذ القانون :**

يؤسس الاتفاق لإطار عمل جديد لإنفاذ القانون والتعاون القضائي في المسائل الجنائية ،وتلك المرتبطة بالقانون المدني حسبما يقول الاتحاد الأوروبي ، ستتواصل تحقيقات الشرطة وجهود إنفاذ القانون عبر الحدود، مع اتفاقيات تضمن بقاء المملكة المتحدة في برامج تبادل المعلومات الرئيسية ، وليس كل البرامج بالطبع.

إذ لن تعود المملكة المتحدة جزءاً في نظام مذكرات الاعتقال الأوروبي على سبيل المثال ، كما لن تظل المملكة المتحدة عضواً كاملاً في (اليوروبول) : وكالة تطبيق القانون الأوروبية ، و(اليوروجست) وكالة العدل الأوروبية: هيئة لمتابعة المقاتلين الأجانب قضائياً ، و لكن سيظل هناك "تعاونٌ مستمر بين المملكة المتحدة، واليوروبول، واليوروجست ، مع تعاون قوي بين الشرطة الوطنية والسلطات القضائية.

وستُحافظ المملكة المتحدة على "آلية وصول" إلى نظام معلومات شنغن، وهي قاعدة البيانات المؤتمتة التي تُشارك تنبيهات الشرطة بشأن البضائع المسروقة والأشخاص المفقودين ، و أشارت لندن من جهتها إلى أن الطرفين سيواصلان مشاركة المعلومات المرتبطة بالحمض النووي والبصمات ومعلومات الركاب ، وتفيد بروكسل من جهتها بأنه يمكن تعليق التعاون الأمني في حال حدوث انتهاكات من جانب المملكة المتحدة لالتزاماتها، فيما يتعلق بمواصلة الامتثال إلى الميثاق الأوروبي لحقوق الإنسان .

*** خدمات التلفزيون :**

نجحت فرنسا في إبقاء قطاع الصوتيات والمرئيات خارج الصفقة ، ما مثّل ضربة موجعة للمملكة المتحدة التي تمتلك نحو 1,400 محطة إذاعية تُمثل 30% من إجمالي القنوات في الاتحاد الأوروبي ، ولن يتمكن مقدمو خدمات التلفزيون والفيديو البريطانيون –حسب الطلب– من تقديم خدماتهم لعموم المشاهدين الأوروبيين إلّا في حال نقلوا جزءاً من أعمالهم إلى دولةٍ عضوة في الاتحاد الأوروبي.

*** السفر إلى الاتحاد الأوروبي من أجل العمل.. تقسيم البريطانيين إلى شرائح :**

يُمكن للموظفين المنتدبين إلى الاتحاد الأوروبي من أجل العمل البقاء لفترةٍ تصل إلى ثلاث سنوات في حال كانوا من المديرين أو المختصين ، وتصل إلى عامٍ واحد للموظفين المتدربين ، أمّا العاملون لفترة قصيرة فسوف يتعين عليهم الحصول على تصريح عمل ، ويمكنهم الإقامة لفترة مدتها 90 يوماً خلال فترة 12 شهراً.

وقد حذّر الخبراء من أنّ المسافرين من رجال الأعمال والعاملين المنتدبين البريطانيين –الذين يُقيمون في الاتحاد الأوروبي من أجل العمل لفترة محدودة– ربما يتعرضون لغرامات في حال عدم حصولهم على إذنٍ مُسبق بمجرد خروج المملكة المتحدة من السوق المشتركة.

*** قطاع المواصلات و الشحن :**

سيستمر النقل الجوي وبالشاحنات كما كان في السابق، مع استمرار قدرة طائرات الركاب والشحن على الإقلاع والهبوط في الاتحاد الأوروبي، إلى جانب رحلات الترانزيت في مطار هيثرو وغيره من مطارات المملكة المتحدة للقادمين من خارجها ، كما سيُسمح للشاحنات بمواصلة القيادة دون التصاريح الخاصة المخصصة بأعداد محدودة للدول غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. وهذا يُمثل ارتياحاً كبيراً لصناعة الخدمات اللوجستية التي خشيت تحديد أعداد السائقين.

خلاصة:

إن عملية الخروج البريطاني من الإتحاد الأوروبي في ظل التأكيذ على أن هذا الخروج نهائي ومحسوم وغير قابل للتراجع أو المراجعة وذلك في ضوء التصريحات المتتالية خلال الفترة الماضية لرئيسة الوزراء البريطانية، وهو حتى اللحظة يمثل أول حالة خروج لدولة أوروبية من الإتحاد الأوروبي الذي كان قد إعتاد على التوسع تدريجيا حتى وصلت عضويته إلى 28 دولة، ولم يشهد من قبل أي حالة إنسحاب من صفوفه، بل إن الحالة الأولى جاءت من دولة أساسية ومحورية وهي المملكة المتحدة، وقد تناولنا أثار الخروج البريطاني المعروف بإسم البريكسيت على المملكة المتحدة وعلى الإتحاد الأوروبي وعلى مستقبل العلاقة بين "القارة" أوروبا و"الجزيرة" المملكة المتحدة.

الفصل الثالث:

آثار إتفاقية البريغسيت على بريطانيا والإتحاد الأوروبي

تمهيد

1/ الآثار الإقتصادية للبريغسيت

2/ الآثار السياسية والأمنية والإستراتيجية للبريغسيت

3/ آثار البريغسيت على علاقة بريطانيا الإتحاد الأوروبي مع القوى العالمية

خلاصة

تمهيد:

لقد فضلت بريطانيا قطع صلة القرابة مع الاتحاد الأوروبي بعد سبعة وأربعين عاما من العضوية، وبعد حوالي خمس سنوات من المشاورات والمفاوضات أخيرا توصل الطرفان إلى اتفاق ليجيب عن كافة الأسئلة المطروحة منذ استفتاء 23 يونيو 2016 حول تداعيات البريغست على كل من بريطانيا والاتحاد الأوروبي سياسيا واقتصاديا وامنيا، ليفتح بابا من عدم اليقين من صمود الوحدة الإقليمية لكل منهما، لاسيما في ضل ما يشكلانه منهما في السياسة الدولية وعن مستقبل علاقتيهما بالفواعل المؤثرة في النظام الدولي.

1. الآثار الاقتصادية للبريغست :

اختلفت الآراء ووجهات النظر من كلا الطرفين (بريطانيا والاتحاد الأوروبي) حول الآثار على الاقتصاديين، خاصة وأن بريطانيا تحتل مكانة متقدمة على مستوى العالم في مختلف المجالات خاصة الاقتصادية.

1-1. الآثار الاقتصادية المتوقعة على بريطانيا.

لن يكون حال بريطانيا بعد خروجها من الاتحاد الأوروبي كحال بقائها بل هناك العديد من الأمور التي سيمسها التغيير، ويمكن التطرق إلى أهم التحديات التي تواجه بريطانيا بعد خروجها من الاتحاد الأوروبي والفرص المتاحة أمامها من خلال استفرادها باتخاذ القرارات الاقتصادية التي تراها أنها تخدم مصالحها التجارية والاقتصادية دون تدخل لشروط الاتحاد الأوروبي .

1-1-1. التحديات :

في البداية تجدر الإشارة إلى أن إقرار بريطانيا بإقامة استفتاء يحدد مصيرها كعضو في الاتحاد الأوروبي له أسباب اقتصادية بالأساس ، حيث أنها في 23 فيفري 2016 قدمت لائحة تطالب فيها مجلس بإدراج مجموعة إصلاحات تضمنت عدة مجالات: في مجال الحوكمة الاقتصادية (la gouvernance économique) ترى بضرورة معالجة قضايا منطقة اليورو بموضوعية من دون تمييز بين الدول الأعضاء وغير الأعضاء فيها ، كما تدعو هذه الأخيرة إلى تكثيف الرقابة على قطاعها المالي لضمان الاستقرار المالي للاتحاد الأوروبي ، وفي مجال المنافسة الاقتصادية تطالب بتخفيف الأعباء الإدارية وتشجيع تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا وضع سياسة تجارية ديناميكية ، كما شملت هذه الإصلاحات جانب السيادة وقضايا الهجرة، وفي هذا الإطار يمكن تحديد بعض التحديات التي تواجه بريطانيا بعد خروجها من الاتحاد الأوروبي من الناحية الاقتصادية ، كما يلي[1]:

أولا- كقوة اقتصادية :

خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي يعتبر عاملا مباشرا يخل بتوازنها الاقتصادي والمالي من خلال تراجع الأرباح الاقتصادية التي توفرها امتيازات انضمامها إلى السوق الأوروبية الموحدة ، وفقدان مزايا منطقة التبادل الحر بانخفاض حجم مبادلاتها التجارية مع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي أو الدول التي وقعت معه اتفاقيات تجارية بسبب خضوع صادراتها إلى الرسوم الجمركية، مما سيؤدي في مرحلة أولى و ممكن على مدى طويل إلى تراجع الناتج المحلي الإجمالي و الفردي البريطاني ، إضافة إلى عدم استفادتها مما يوفره الاندماج الاقتصادي من فرص تنقل رؤوس الأموال وارتفاع حجم الاستثمار المباشر ، وما له من أهمية في تمويل الاقتصاد البريطاني بتغطية عجز الميزان التجاري وتوفير السيولة للإدارات العمومية للبلد [2] ، وقد حدد البنك

---

[1] -De Montgolfier Albéric,'' **les conséquences économiques et budgétaires d'une éventuelle sortie du Royaum-Uni de Union Européenne ' Brexit'** ''.SENAT session ordinaire, 2016,P22.

[2] - إيمان تمرابط، **رهانات خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي ومستقبل الوحدة الأوروبية**، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد 10، جانفي 2017، ص 442.

المركزي البريطاني بعض المجالات التي ستزيد فيها عملية المغادرة من المخاطر على الاقتصاد البريطاني ومن بينها : ارتفاع مديونية الأسر، الهشاشة في الأسواق المالية [1].

ثانيا – التجارة: يحتمل أن تقل الأنشطة التجارية والمالية (الخدمات المالية) بصفة كبيرة من خلال فقدان حقوق جوازات السفر على مستوى الاتحاد الأوروبي، ومن المتوقع أن يكون لتراجع التجارة والأنشطة المالية تأثير سلبي على اقتصاد بريطانيا، كما أن فقدان التدفقات الرأسمالية من شانه أن يعقّد جهود بريطانيا لتمويل عجز الحساب الجاري لديها[2].

كما ستفقد المملكة المتحدة كل امتيازات العضوية الكاملة داخل الاتحاد ممثلة في حرية دخول البضائع والسلع والخدمات دون تعريفة جمركية، وستفقد كل اتفاقيات التبادل مع 53 دولة كانت ترتبط باتفاقيات تجارية مع الاتحاد الأوروبي بما فيها (كندا، سنغافورة، كوريا الجنوبية، المكسيك)، وستكون مضطرة للتفاوض الثنائي مع كل دولة على حدى لتحصيل نفس الامتيازات .

ثالثا – **العملة:**

أدت تداعيات البريغست و مفاوضاته الطويلة و المتعثرة و خروج معلومات سيئة كل مرة حول مآلات العلاقة البعدية إلى عدم استقرار قيمة العملة والوضع المالي في بريطانيا ، و بالتالي زعزعة الثقة لدى المستثمرين وبالتالي خروج الأموال وارتفاع حجم التضخم وانخفاض في سعر الصرف للجنيه الإسترليني ، الأمر الذي وضع لجنة السياسة النقدية أمام خيارين [3].

- ❖ انتهاج سياسة نقدية انكماشية تحافظ بها على استقرار قيمة العملة (محاربة التضخم).
- ❖ انتهاج سياسة نقدية توسعية لتشجيع الإنتاجية والعمالة (محاربة البطالة) والتحكم بمعدل الفائدة.

رابعا – البطالة و فقدان الوظائف :

حيث يوجد ما يقارب مليونين بريطاني يعملون في الاتحاد الأوروبي بصورة مباشرة دون الحديث عن مستوى التشغيل المحلي الناتج عن علاقات التجارة و الانتاج و العمليات المالية البينية بين الطرفين و التي ستتقلص حتما و بشكل كبير عقب البريغست و خروج بريطانيا من الاتحاد و سوقه ، وهذا ما سيؤدي بدوره إلى زيادة العبء الاقتصادي على بريطانيا و ارتفاع معدلات البطالة ، وستتعرض المملكة المتحدة للعديد من الأزمات الاجتماعية في حال عدم اتخاذ الإجراءات المناسبة لمواجهة هكذا وضع.[4]

إذا كان انصار مغادرة بريطانيا للاتحاد قد جعلوا من الحفاظ على وظائف البريطانيين احد حجج حملتهم، فانه من المرجح أن يترافق الخروج من الاتحاد بتغيير مقر الكثير من تلك الوظائف خصوصا في البنوك الكبرى

---

[1]- محمد علة، **الآثار الاقتصادية المترتبة على خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي**، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد الاقتصادي 34/02، **جامعة الجلفة**، 2018، ص-ص 365-372.

[2]- المرجع نفسه، ص 365.

[3] - Albéric de Montgolfier, Op. cit.

[4]-هالة محمود طه دودين، **تداعيات خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي**، مجلة اتجاهات سياسية، **المجلد الثالث، العدد الحادي عشر**، ص 162.

من لندن نحو المراكز المالية الأوروبية (فراكفورت ، امستردام ، باريس...)، وان مغادرة الاتحاد الأوروبي للبريطانيين المقيمين في أوروبا ستتسبب بمشاكل كثيرة لـ 1.3 مليون بريطاني يعيشون في دول أوروبية أخرى[1].

خامسا – مكانة بريطانيا الدولية:

الغياب عن قضايا النقاش و القرار الاوروبي في الجانب الاقتصادي و التي تنعكس آثارها عالميا مثل العلاقة الاقتصادية مع الصين أو روسيا أو الومأ ، و بالتالي فقدان دورها كحليف استراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية وحامية لمصالحها في المنطقة [2].

1-1-2. الفرص:

من ناحية أخرى يمكن القول بان خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي قد تكون له جوانب ايجابية من الناحية الاقتصادية على بريطانيا ، نذكر منها[3]:

- ❖ عدم المساهمة في ميزانية الاتحاد الأوروبي حيث انه منذ 2010 إلى 2014 ارتفعت نسبة مساهمتها بمتوسط 15.2 مليار يورو في السنة.
- ❖ التحرر من الضغوطات الأوروبية التي تطالب بريطانيا باستكمال مسار الوحدة الأوروبية في أبعادها المختلفة: الانضمام إلى الاتحاد النقدي ومنطقة شنغن لحرية تنقل الأشخاص في الفضاء الأوروبي ، و دراسة سياسة مالية أوروبية موحدة للمستقبل .
- ❖ يعتبر خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي فرصة لمناقشة اتفاقياتها التجارية بشكل منفرد بما يخدم مصالحها بالدرجة الأولى، دون البحث عن التنسيق مع مصالح الدول الأعضاء الأخرى في الاتحاد وخاصة أنها تتفاوت من حيث موازين القوى.
- ❖ حركية سيرورة النشاط الاقتصادي وجدب رؤوس الأموال حيث انه وفقا لتقارير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لسنة 2013، وتعتبر بريطانيا ثاني دولة أوروبية بعد هولندا من حيث مرونة قواعد تنظيم السوق ومناخ الأعمال.

إضافة إلى ذلك هناك فرص أخرى يتيحها لها خروجها من الاتحاد الأوروبي منها:

- ❖ سيكون لها اقل قدر من المساومة في المفاوضات التجارية من الاتحاد الأوروبي باعتبارها سوقا اصغر منه، كما في استطاعتها أن تكون منطقة دولية للتجارة الحرة بدون السوق المشتركة[4].
- ❖ لانخفاض قيمة الجنيه الإسترليني فائدة على قطاع السياحة البريطانية حيث يزيد في جدب السياح الأجانب من جهة، ومن جهة أخرى يساهم في تقليص عدد البريطانيين الذين يترددون على الذهاب إلى خارج بريطانيا في عطلهم بسبب ارتفاع تكلفة ذلك، مما يؤدي إلى المساهمة في صناعة السياحة البريطانية، وفي ظل التهديدات

---

[1] - Emerson (Michael), ed, **Britain's Future in Europe, Renegotiation, Repatriation Or Secession?** Centre for European Policy Studies (CEPS), 2015, P92.

[2]- إيمان تمرابط، مرجع سبق ذكره، ص 444.

[3] -Albéric de Montgolfier, Op.cit, PP.29-30.

[4]- حكيم بوحرب وآخرون، **القومية الاقتصادية الجديدة وكيفية الحفاظ عليها- دراسة تحليلية للآثار الاقتصادية لخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي**، المجلة الجزائرية للمالية العامة، العدد 01، **المجلد** 10، 2020، ص 69.

الأمنية التي تشهدها الدول الأوروبية في الآونة الأخيرة فمن المحتمل أن تصبح المملكة المتحدة الملاذ الأوروبي الآمن للاستثمارات العالمية[1].

- ❖ حرية التصرف والحصول على مقاعد في مؤسسات عالمية كانت قد خسرتها بسبب انضمامها للاتحاد الأوروبي كمنظمة التجارة العالمية، وكذلك إعادة السيطرة وضبط القوانين داخل المملكة (قوانين التوظيف والخدمات الصحية والأمن) كونها كانت تخضع لسيطرة قوانين الاتحاد الأوروبي[2].
- ❖ خروجها من الاتحاد الأوروبي سيحررها من مراقبة المفوضية الأوروبية وكذلك من السقف المحدد للدين العام 60% من الناتج المحلي الإجمالي، و3% من الناتج المحلي الإجمالي من سقف العجز المفروض من قبل بروكسل[3].

1-2. الآثار الاقتصادية المتوقعة على الاتحاد الأوروبي.

بالرغم من الأزمات والصدمات التي تعرض لها الاتحاد الأوروبي في القرون الماضية إلا انه استطاع أن يفرض نفسه على الساحة الدولية، من خلال نجاحه في تجسيد فكرة الاندماج والوحدة التي لا طالما تكللت بالفشل وقد تحولت هذه الفكرة في نهاية المطاف إلى واقع حقق نجاحا كبيرا، ورغم الأزمات الداخلية للاتحاد الأوروبي استطاع الكفاح من اجل استكمال مساره وأصبح قوة يحتسب لها، ولعل أخر هذه الأزمات أزمة خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي ويعتبر الأكثر ضررا من بريطانيا، وفيما يلي يمكن إبراز بعض التحديات التي تواجهه بعد خسارته لثاني قوة اقتصادية أوروبية بعد ألمانيا وبعض الفرص التي تسمح له بتعويض تلك الخسارة.

1-2-1. التحديات.

أولا- فقدان الاتحاد لممول أساسي للميزانية الأوروبية:

شكلت هذا العنصر احد أهم نقاط القوة التي طرحها البريطانيون مؤيدو الانسحاب من الاتحاد الأوروبي، والمتمثلة بتوفير الالتزامات المالية التي تترتب على بريطانيا نتيجة لبقائها في الاتحاد الأوروبي، إذ أن بريطانيا تنفق ما نسبته 11% من إجمالي الناتج المحلي لها ما يقدر بنحو 200 مليار جنيه إسترليني كتكاليف مباشرة لوجودها ضمن الاتحاد الأوروبي وتشمل هذه التكاليف مساهمة بريطانيا في ميزانية الاتحاد الأوروبي، التي تقدر بنحو 1.25% من إجمالي الناتج المحلي البريطاني، حيث بلغ صافي ما دفعته بريطانيا في عام 2015 للاتحاد الأوروبي حوالي 8.6 مليار جنيه إسترليني، وهو ما يمثل 12% من ميزانية الاتحاد الأوروبي.

يتوقع الخبراء أن يؤدي خروج بريطانيا إلى فقدان الاتحاد الأوروبي جزء مهم من ميزانيته الموجهة لدعم سواء المؤسسات الأوروبية المشتركة أو النشاطات الاقتصادية والاجتماعية للاتحاد ، بالأخص في مجال الخدمات الصحية التي تعاني ضغطا كبيرا جراء تقليص الميزانية المخصصة لها، ويقدر أن يفقد تكاليف مساهمة بريطانيا في ميزانية الاتحاد حوالي 7% ما ينفقه الاتحاد على قطاع الخدمات الصحية، ومن ناحية أخرى ستؤثر بخسارة

---

[1]-نذير مسعد، **تداعيات خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي على العلاقات الاقتصادية الأوروبية- تفعيل المادة 50 من اتفاق لشبونة 2007**، مجلة فصلية تصدر عن كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية، العدد 29، 04. 2020، ص-ص 95-96.

[2]- سكينة حملاوي، **انعكاسات الأزمة الاقتصادية على التكتلات الاقتصادية الإقليمية: دراسة حالة الاتحاد الأوروبي "أزمة اليورو"**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2016-2017، ص254-255.

[3]- هالة محمود طه حسين، مرجع سبق ذكره، ص 163.

الاتحاد الأوروبي لـ 12% من ميزانيته العامة، ويتوقع أن تتأثر المساعدات الأوروبية المقدمة إلى الدول النامية كذلك، كما يتوقع تقليص النفقات التي يخصصها الاتحاد لمساعدة اللاجئين والمهاجرين[1].

أما فيما يخص التمويل غير المباشر يتمثل في التكاليف المترتبة على بريطانيا بسبب انسحابها من تشريعات الاتحاد الأوروبي مثل تشريعات قوانين العمل والقيود المالية، والسياسيات الزراعية الأوروبية المشتركة وتمويلات أخرى مثل مكافحة الاحتيال والفساد ويبلغ مجموع هذه التمويلات نحو9.75% من إجمالي الناتج المحلي البريطاني[2]، مما يشكل ضربة موجعة للميزانية الأوروبية ما من شانه إضعاف الجانب التنافسي للاتحاد في مواجهة الأقطاب الاقتصادية الدولية.

ثانيا – فقدان المركز المصرفي الأوروبي:

لقد سادت حالة عدم الثقة لدى مودعي الأموال للعالميين بوصف بورصة لندن تمثل مركز المصرفية الأوروبية والعالمية، فزيادة عن فقدان العملة البريطانية أكثر من 10% من خلال يوم واحد، فقد شهدت أسواق الأسهم والسندات والبورصات الأوروبية بما فيها بورصة لندن حالة من الفوضى بعد إعلان نتائج الاستفتاء، لقد تراوحت التوقعات بين احتمال حصول هجرة واسعة لرؤوس الأموال وعزوف عن الاستثمار في قطاع العقارات والخدمات ليس في بريطانيا فقط و لكن في أوروبا ككل ، كما أن احتمالية انتقال العاصمة المالية للاتحاد الأوروبي من لندن إلى باريس والى فرانكفورت حيث مقر البنك المركزي الأوروبي ليس من شانه أن يعالج الموقف ، بما أن مودعي الأموال من خارج أوروبا لن ينقلوا أموالهم عقب البريغست لمصارف أوروبية بل هناك احتمالية نقلها بعيدا كلية عن اوربا نحو دول جنوب شرق آسيا أو إلى أمريكا .

في السياق ذاته فان مسارعة وكالات التصنيف العالمية لإعادة النظر في التصنيف الائتماني السيادي لبريطانيا ومجموعة من الدول الأوروبية المرتبطة بها ، قد يؤثر سلبا في الاقتصاد الأوروبي عبر ما سيخلقه من تحفظ و نفور لدى المستثمرين تجاه السندات الحكومية الأوروبية و الاسواق الاوروبية عموما[3].

ثالثا – تراجع الاستثمارات من خارج أوروبا:

أما فيما يخص الاستثمار الأجنبي المباشر، فنجد انه هناك بعض الأسباب لاحتمال تراجع تدفقاته نحو الاتحاد الاوروبي بعد انسحاب المملكة المتحدة ، و ذلك من خلال [4]:

- بفقدان بريطانيا فقد الاتحاد الأوروبي محطة تصدير مهمة للشركات متعددة الجنسيات، لان لها علاقات اقتصادية أطلسية هامة جدا حيث تستفيد الصادرات الأوروبية من مزايا الصادرات البريطانية، بوصف بريطانيا محطة تصدير لها نحو الدول الأطلسية لذا سيضطر الاتحاد الأوروبي لدفع تعارف جمركية لكل من بريطانيا وكذلك تلك الدول.

---

[1]- رامي حميد، **الانسحاب البريطاني من الاتحاد الأوروبي " دراسة في الأسباب والانعكاسات الأمنية والاقتصادية"**، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، العدد الأول، والمجلد الخامس، ص-ص 12-13.

[2]- **"التداعيات المتوقعة لخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي"** تقرير صادر عن مركز الإمارات للسياسات، أبو ظبي، جوان 2016.

[3]- **خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي: التداعيات وشكل العلاقات المستقبلية**، تقرير صادر عن وحدة تحليل السياسات في المركز العربي، الدوحة، جويلية 2016.

[4]- رامي حميد، **الانسحاب البريطاني من الاتحاد الأوروبي " دراسة في الأسباب والانعكاسات الأمنية والاقتصادية"**، مرجع سابق، ص15.

- لدى الشركات متعددة الجنسيات إجراءات توريد معقدة والعديد من تكاليف التنسيق بين المقر الرئيسي والفروع المحلية ، وهذا من شانه أن يعقد الأمور أكثر اقتصاديا لهاته الشركات و يرفع من تكاليفها التشغيلية و يخفّض من هوامش أرباحها بانسحاب بريطانيا من الاتحاد الأوروبي.
- و في هذا الاطار صرّح رئيس الوزراء الياباني "شينزو آبي" أن الاتحاد الأوروبي سيكون اقل جاذبية للمستثمرين اليابانيين في المستقبل، كل هذا سيؤدي إلى أن يميل الاقتصاد الأوروبي إلى الركود لمدة معينة.

رابعا – تهديدات لكيان السوق الموحّد :

من المحتمل أن يؤدي تأثير خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي إلى تباطؤ نمو السوق الموحّد ، حيث أن مشاريعيه مثل اتحاد الطاقة فقدت عضوا فاعلا رئيسيا مما سيضع من دينامكية توسّعه نحو مختلف المجالات ، هناك أيضا ارتفاع موجات القومية في أوروبا حيث انه مع فقدان المملكة المتحدة قد تختفي بعض مكاسب السوق الموحد بالنسبة لباقي الدول، ومن المرجح أن تطالب الأحزاب القومية الناشئة بمزيد من الحماية للصناعات المحلية ، وتهديد آخر للسوق الموحد يتمثل في تدفقات ارتدادية للعمالة الأوروبية من بريطانيا فقد كانت تستعين الأخيرة بعمال من دول الاتحاد[1].

1-2-2. الفرص:

بالمقابل قد يخلق انسحاب بريطانيا من الاتحاد الاوروبي بعض الفرص الايجابية لهذا الكيان الاتحادي بالاخص انها كانت تعارض العديد من الخطوات نحو المزيد من الاندماج ، كما قد تكون هناك آثار ايجابية من الناحية الاقتصادية على دول الاتحاد الاخرى نذكر منها :

أولا – مزيد من الوظائف الشاغرة:

قد يضطر العديد من الموظفين البريطانيين العاملين في بروكسل إلى الاستقالة من مكاتب المفوضية الأوروبية والبرلمان الأوروبي ومجلس السياسة الخارجية ولجان الخدمات الاجتماعية والاقتصادية ومؤسسات أوروبية عديدة أخرى ، ما يعني خلق فرص عمل جديدة لبضعة ألاف من الأفراد مواطني الاتحاد ، لكن عملية تغيير الموظفين ستستغرق بضعة سنوات لان عقود العمل لا تنتهي مباشرة مع خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي[2].

ثانيا – إلغاء الامتيازات الكبيرة و معارضة أقل للاتحاد:

ساهمت بريطانيا في تطوير الاتحاد الأوروبي و شاركت في مرات عديدة في القيام بتغييرات مفيدة على بناءه ، لكنها لم تنفك في المقابل عن معارضة مشاريع قوانين اقترحتها المفوضية الأوروبية و كانت دائما تعرقل المزيد من تعميق الاندماج الأوروبي ، لذلك فان مغادرتها التكتل الأوروبي سيسهّل على أوروبا عملية المصادقة على بعض القرارات التي كانت محل تحفظ بريطاني سابقا، وبخروجها ستفقد بريطانيا وضع "العضو الاستثنائي"

[1]- ريم عبد المجيد، **بريطانيا وتحديات ما بعد الخروج من الاتحاد الأوروبي**، مرجع سابق، نفس الصفحة.
[2]- دالي صلاح جلابين، **اثر الخروج البريطاني من الاتحاد الأوروبي**، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا في القانون العام، الجامعة اللبنانية، 2017 ص 57.

في الاتحاد الأوروبي ، إذ أن هذا الوضع سمح لها في الماضي بالعديد من الامتيازات كالتدابير الاستثنائية و مساهمة مالية اقل في الميزانية الأوروبية خلافا لدول أعضاء أخرى[1]

إنّ خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي من شانه أن يشكّل فرصة إستراتيجية نحو استكمال عملية البناء الأوروبي نحو ميادين أكثر سيادية أمنية وسياسية، والتخفيف من الضغوطات البريطانية التي تكتفي بتكريس أهداف السوق الأوروبية المشتركة لتعظيم مصالحها الاقتصادية بالأساس[2].

كما قد يمنح خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي الفرصة لتكريس عضوية دول أخرى نذكر مثلا سويسرا والنرويج التي ترتبط بالاتحاد الأوروبي من خلال عضويتها في المنطقة الأوروبية للتجارة الحرة، وقد يفتح آفاق جديدة في علاقاته مع الدول التي تبدي استعدادا لان تكون جزءا من الاتحاد مثل تركيا[3].

1-3. الآثار المسجلة فعليا عند التصويت بالخروج :

بغض النظر عن التحديات و الفرص التي سيخلقها انسحاب بريطانيا من الاتحاد الأوروبي على المدى المتوسط و الطويل ، هناك آثار اقتصادية آنية لم تنتظر طويلا لتظهر ليس فقط في الجانب البريطاني بل في الجانب الأوروبي أيضا و على الأسواق العالمية عموما ، ظهرت هناك استجابة أولية من الاسواق المالية و أسعار العملات و غيرها من المؤشرات الاقتصادية لهذا الحدث المهم ، و كلما كانت هناك عقبات أثناء المفاوضات على اتفاقية الانسحاب ، كانت هناك ردود فعل آنية على أسواق الصرف ، المال و السلع الحقيقية:

أولا – الأسواق المالية:

انهارت الأسواق الأوروبية عقب التصويت بخروج بريطانيا من الاتحاد الاوروبي ، حيث هوت بورصة لندن عند الافتتاح بنسبة أكثر من 7% ، و سجل **مؤشر "فوتسي 100"** الذي يمثل أعلى الشركات المدرجة في البورصة قيمة في لندن– خسائر بلغت 120 مليار جنيه إسترليني بين عشية وضحاها ، كما سجل عائد السندات البريطانية مستويات قياسية متدنية حيث لامس العائد على السندات لأجل عشر سنوات 1.018% ، ويعتقد الخبراء بأنه قد يهبط أكثر من ذلك ليقل عن 1% ، وشهدت أسواق منطقة اليورو اضطرابات مماثلة على الأمد القصير حيث انخفضت السوق في ألمانيا بنسبة 6.8 بالمائة وفي ايطاليا واسبانيا بنسبة 12.5 بالمائة[4].

و لوحظ الأثر الفوري لهذا التصويت أيضا على الأسواق العالمية ، فقد عرف مؤشر ستاندرد اند بورز "S&P500" ليلة الجمعة الموالية للاستفتاء انخفاضا قدره (6.6%)، أما مؤشّر "S&P/TSX" الكندي فقد عرف خسارة قدرها(1.7%) ، كل هذه الاضطرابات تعكس المخاوف الناتجة عن القرار الذي اتخذه الشعب البريطاني، وتراجع سعر إغلاق مؤشر نيكاي Nikkei 225 بنسبة(-7.9%) ، في حين انخفض كل من المؤشر الألماني داكس DAX بنسبة(7 %) والمؤشر الفرنسي كاك CAC بنسبة (8.5%)[5] .

---

[1]- بسيوني عبد الرؤوف، **المفوضية الأوروبية الحكومة المركزية للاتحاد الأوروبي**، دار النهضة العربية، 2000، ص 16.

[2]- ايمان تمرابط، **رهانات خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي**، مرجع سابق، ص 442.

[3]-**نفس المرجع، نفس الصفحة.**

[4]- **الدفاع والأمن بعد خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي**، تقرير الاستعراض العام، ص 02، متوفر على الرابط: .http://www.rand.org

[5]- بوزيان مختارية، **أزمة بريكسيت وأثرها على الأسواق المالية الأوروبية (دراسة قياسية لأثر تقلبات مؤشر السوق المالي البريطاني على بعض المؤشرات المالية الأوروبية)**، مرجع سابق، ص 456.

يوضح الشكل الموالي رسم بياني لتطور المؤشرات الرائدة في الاتحاد الأوروبي حيث تمثل النقطة السوداء يوم الاستفتاء 23/06/2016.

الشكل(1): تطور المؤشرات الأسواق المالية الرائدة في الاتحاد الأوروبي خلال مرحلة البريكست.

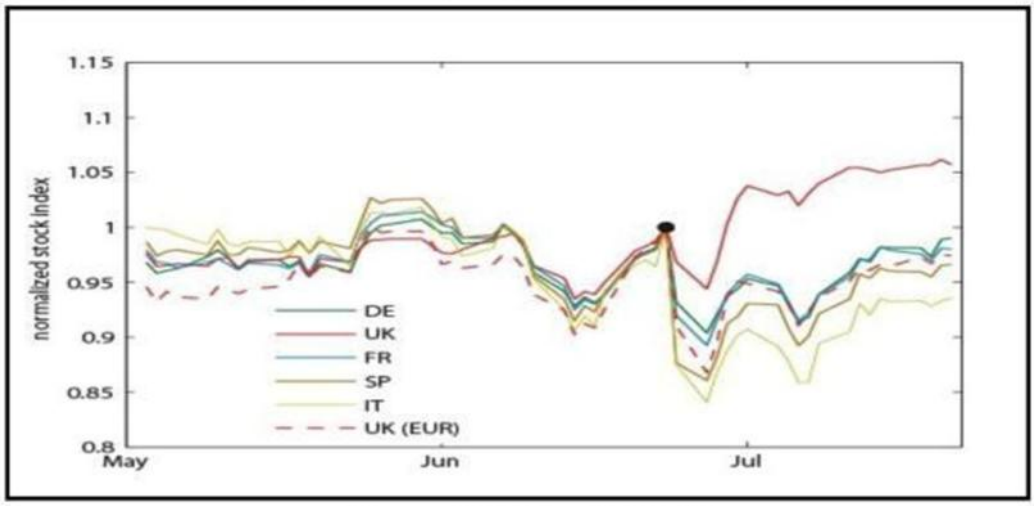

Source: **(Matthias, 2016, p.5).**

Source:Matthias,2016,P5.

ثانيا – الأثر على أسواق العملات:

بمجرد إعلان نتيجة الاستفتاء سجّل سعر الجنيه الإسترليني تراجعا يوم 24 جوان 2016 إلى 1.3229 للدولار الواحد، وهو ما يمثل حوالي 12% مقابل الدولار و8% مقابل الاورو، وهو أدنى مستوى له منذ أكثر من ثلاثين عاما .

هذا و شهدت أسواق العملات عموما تقلبات حادة مباشرة بعد ظهور نتائج الاستفتاء البريطاني حيث ارتفعت قيمة الدولار الأمريكي بنسبة 3.8% ، وفي المقابل عرف اليورو انخفاضا أمام الدولار بنسبة قدرها 3.9%، كما انخفضت قيمة الدولار الكندي بنسبة 2.3% ، أمّا الين فارتفع بنسبة 5.1% مقابل الدولار الأمريكي . و إذا كانت المخاطر تبدو محدودة في الأسواق المالية فالخطر الحقيقي يكمن في عدم استقرار تكافؤ زوج العملة الجنيه/اليورو، فانخفاض قيمته مقابل اليورو أثار العديد من المخاوف حول تراجع الاستثمار واسع النطاق ، وفي بداية أكتوبر عرف الجنيه انخفاضا وصل إلى ما يقارب 18% مقابل الدولار الأمريكي و15% مقابل اليورو، حيث انخفض الجنيه بنسبة 8.1% مقابل الدولار الأمريكي و 5.8% مقابل اليورو[1].

ثالثا– توقعات النمو الاقتصادي العالمي :

قام صندوق النقد الدولي اثر نتيجة هذا التصويت بتعديل توقعاته للنمو العالمي ، فرغم أن النصف الأول من سنة 2016 كشف عن بوادر مبشرة للنمو إلا أن تصويت المملكة المتحدة لصالح الخروج من الاتحاد الأوروبي، أدى إلى نشأة موجة عدم يقين وضغوط إضافية خافضة لنمو الاقتصاد العالمي، ففي تقريره الصادر يوم 19

[1]- بوزيان مختارية، مرجع سابق، نفس الصفحة.

جويلية 2016 عن مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي، قام الصندوق بخفض توقعات النمو لعامي 2016 و2017 بنسبة 0.1 نقطة مئوية، ليصبح المعدل 3.1% و3.4% على الترتيب، بعد أن أشار إلى ناتج عالمي قدره 3.2% في 2016 و 3.5% في 2017 في تنبؤاته الاقتصادية في ابريل 2016[1]، كما ذكر التقرير أن التصويت لصالح خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي يحمل قدرا كبيرا من عدم اليقين الاقتصادي والسياسي والمؤسسي، وهذا المستوى الإضافي من عدم اليقين قد يفتح بدوره الباب أمام رد فعل موسّع في الأسواق المالية اتجاه الصّدمات السلبية ، وهو ما يتوقع أن يسفر عن عواقب اقتصادية كلّية سلبية سواء على بريطانيا او على اقتصاديات الاتحاد الأوروبي المتبقية [2].

و أعلن البنك المركزي الانجليزي عن خفض معدلات الفائدة بنسبة غير مسبوقة بلغت 0.25 بالمائة، بالإضافة إلى خفض توقعاته للاقتصاد البريطاني في عام 2017 بصورة كبيرة .

رابعا- سوق السلع:

أ- الذهب:

كان الذهب المستفيد الوحيد من استفتاء البريغست ، و من المعروف تاريخيا ان الذهب يكون الملاذ الآمن للمستثمرين في أوقات الأزمات العالمية وفترات التقلب وعدم اليقين التي تسود أسواق الأسهم والعملات، ومباشرة بعد استفتاء 23 يونيو عرف الذهب ارتفاعا قياسيا بمعدل 4.5% ليقوم باختراق مستوى المقاومة عند 1300 دولار، المستوى الذي ارتد منه مرتين سنة 2016 مسجلا أعلى مستوى له خلال سنتين ليصل إلى 1366 بعد مرور أسبوعين من البريغست ، وكان الذهب قد عرف ارتفاعا بنسبة 28% حيث ارتفع من مستوى 1060 إلى ما فوق مع نهاية شهر يونيو 2016، مدعوما بمخاوف تباطؤ نمو الاقتصاد العالمي وتقلبات الأسعار في أسواق الأسهم والعملات[3].

ب- النفط:

عرف النفط سنة 2016 ارتفاعا ملحوظا بعد أن ارتد من أدنى مستوى له منذ 2009 عند مستوى 27 دولار للبرميل ليصل إلى مستوى 52 دولار للبرميل، لكن يبدو أن هذا الارتفاع قد وصل إلى نهايته مع حدث خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي[4] ، حيث هبطت أسعار النفط بأكثر من 5% عند ظهور نتائج التصويت ، فانخفض خام مزيج البرنت في العقود الآجلة بـ2.70 دولار إلى مستوى 48.21 دولار للبرميل ، بينما نزل الخام الأمريكي بـ 2.65 دولار إلى مستوى 47.46 دولار للبرميل.

---

[1]- الجزوي جميلة، جوجو زينب، **انعكاسات انفصال المملكة المتحدة البريطانية عن الاتحاد الأوروبي على القطاع المالي**، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، العدد 33، 2016، ص 61.

[2]- صندوق القد الدولي، **الصندوق يخفض تنبؤاته للنمو العالمي بعد خروج بريطانيا، ويحذر من المخاطر المحيطة بأفاق الاقتصاد**، **تم الإطلاع في** 20 ماي 2021، **على الساعة** 12:15، **متوفر على الرابط**: . http://www.imf.org

[3]- محمد احمد ايوب، **التداعيات السياسية لخروج بريطانيا من الاتحاد الاوروبي**، رسالة لنيل متطلبات الماجستير، جامعة الازهر، غزة، قسم العلوم السياسية، 2017ص-ص 54-57.

[4]- احمد خميس، محمد الطيار، مرجع سابق، ص270.

2. الآثار السياسية والأمنية والإستراتيجية للبريغست.

ينبغي الاشارة أنّ انسحاب بريطانيا من الاتحاد الاوروبي لن تكون له آثار اقتصادية فقط ، بل بحكم طبيعة العلاقة متعددة الأوجه بينهما و التي تمّ بناءها بعد الحرب العالمية الثانية و تطورت مع انضمام بريطانيا للاتحاد على امتداد التغيرات التي حدثت على النظام العالمي ، ستكون هناك حتما انعكاسات أيضا ذات طابع سياسي إستراتيجي و أمني على الطرفين :

2-1. على المملكة المتحدة:

سنحاول تبّين الجوانب السياسية و الاستراتيجية و الامنية من الجانب البريطاني و التي ستشكّل تحديا للمملكة جرّاء قرار الانسحاب :

أولا- خطر تفكك البناء البريطاني وخروج اسكتلندا:

تعود مشكلة الاستقلال الاسكتلندي للظهور دائما ضمن الأزمات التي تعرفها بريطانيا ، و بعد حوالي ست سنوات على بثّ مسالة الانفصال عن المملكة المتحدة في صناديق الاقتراع ، أعطى البريغست دفعا جديدا لأنصار استقلال اسكتلندا المصمّمين على إعادة فتح النقاش بالرغم من موقف لندن الحازم بهذا الصدد [1].

فتاريخ العلاقات بين دولة اسكتلندا والمملكة المتحدة منذ إعلان انضمام الاولى لبريطانيا العظمى مليء بالحركات التي تطالب بالاستقلال عن المملكة آخرها استفتاء 2014م [2] ، و مما يعزز رغبة الانفصال لدى اسكتلندا هو مساهمتها بنسبة تقارب الـ10% من إجمالي اقتصاد المملكة المتحدة ، و ذلك بفضل الثروة النفطية التي تمتلكها ، وعلى الرغم من هذا المخزون النفطي التي يزخر به بحر الشمال و الذي بنى عليه الحزب القومي لاسكتلندا حملته الأولى للاستقلال عام 2014م ، فان اسكتلندا حال استقلالها قد تواجه مصاعب اقتصادية كبيرة ، وترجع هذه المصاعب المتوقعة إلى أن معظم صادرات اسكتلندا تذهب إلى جميع دول المملكة المتحدة ، مما يعني إن نسبة البطالة قد ترتفع في البلاد جرّاء الاستقلال عن المملكة و انكسار العلاقة الاقتصادية و التجارية بينهما [3].

لقد شهد عام 2014م استفتاء اسكتلندا حول انفصالها عن بريطانيا، وكانت أسباب دعاة الاستقلال تعتمد على استغلال انجلترا لخيرات بلادهم تحت مسمى الوحدة ، لكن هذا الاستفتاء لم يجد ضالته عند الاسكتلنديين وجاءت النتيجة رافضة للانفصال ، ولتسدل الستار على قضية أرهقت وحدة المملكة المتحدة ولتطمئن معها حكومة المملكة المتحدة أن قضية الانفصال قد انتهت[4].

---

[1]- بريكست يعيد إحياء معركة استقلال اسكتلندا، 28.02.2020، تم الإطلاع في 14 ماي 2021، على الساعة: 10.33، متوفر على الرابط: http://www.arabic.euronews.com/tag/scotland

[2]- ennings, W. and Lodge, M. (2019) ' **Brexit, the Tides and Canute: the fracturing politics of the British State**', Journal of European Public Policy 26 (5): P772-789.

[3]- Martina Anderson MEP, **Working Paper: Border controls on cross border trade in good**, Point 24, NI Department for the Economy, May 2017.

[4]- خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي يهدد بانفصال اسكتلندا عنها، تم الإطلاع 15 ماي 2021، على الساعة 09 :54، متوفر على الرابط: http://www.arabic.rt.com

و لكن ظهور استفتاء انفصال المملكة المتحدة عن الاتحاد الأوروبي أعاد قضية الاستقلال إلى الظهور مرة أخرى ، فالحزب القومي الاسكتلندي لطالما وعد بالإبقاء على اسكتلندا داخل الاتحاد الأوروبي[1] ، و لقد طالبت الزعيمة الاسكتلندية نيكولا ستورجون في منتصف ابريل من عام 2019 ، بضرورة إجراء استفتاء جديد حول استقلال اسكتلندا عن المملكة المتحدة بحلول عام 2021 إذا غادرت بريطانيا الاتحاد الأوروبي، وذلك رغم الاعتراف بأنها تفتقر إلى القوة اللازمة لتحقيق ذلك بمفردها ، كما أبلغت البرلمان الاسكتلندي في إدنبره انه إذا غادرت بريطانيا الاتحاد الأوروبي يجب تقديم خيار بين خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي ومستقبل اسكتلندا كدولة أوروبية مستقلة ، في برنامج عمل هذا البرلمان قبل الانتخابات الاسكتلندية القادمة ، وتشير ستورجون إلى ضرورة تقديم تشريعات تحدد إطار الاستفتاء الجديد، إلا أن إجراء مثل هذا التصويت سيحتاج إلى موافقة من الحكومة البريطانية التي تقول أن الوقت غير مناسب[2].

ويبدو أن موقف الاتحاد الأوروبي اتجاه استقلال اسكتلندا سيكون متغيرا ، فالمؤشرات توضح تعاطف الاتحاد الأوروبي مع الدول التي تسعى لعضويته ، وهو ما سيجعل طلب اسكتلندا للانضمام يمر دون أية تعقيدات وهو ما سيجعل بريطانيا تعيش في فوضى سياسية غير معلومة الوجهة[3].

ويشير الاستقلال الاسكتلندي إلى تحقيق هدف إنشاء مجموعة متنوعة من الأحزاب السياسية والمجموعات المناصرة مقرها اسكتلندا لتشكيل دولة مستقرة ذات سيادة، شهدت حركة الاستقلال مراحل من الشعبية عبر التاريخ لكنها لاقت رواجا منذ منتصف القرن العشرين بسبب جهود الحزب الوطني الاسكتلندي ، ومنذ ذلك الحين دفع هذا الأخير اسكتلندا إلى المطالبة بمزيد من الحكم الذاتي حيث بلغت هذه المطالبات ذروتها في استفتاء لعام 2014 ، والذي سعى إلى تحديد ما إذا كان الشعب الاسكتلندي قد سعى لان يصبح دولة مستقلة أو أن يبقى جزءا من المملكة المتحدة، والذي كانت نتيجته لصالح البقاء بنسبة 55%، وقد تجددت نداءات استقلال اسكتلندا مع تجدد استفتاء خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي عام 2016[4].

وتأمل رئيسة الوزراء الاسكتلندية على أن تحصل اسكتلندا على استقلال وتكون قادرة على الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، مؤكدة أن خروج بريطانيا تم ضد إرادة الاسكتلنديين الذين عارضوا ذلك خلال استفتاء 2016 بنسبة 62%، وقد أعربت عن تصميمها على إجراء استفتاء جديد على استقلال بلادها، ولكن مثل هذا القرار يعود إلى رئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون الذي يرفض بشدة ، وباعتبارها عضوا مستقلا عن الاتحاد الأوروبي ستكون اسكتلندا شريكا جديدا ، حيث يمكنها بناء جسور اقتصادية مع دوله تعود بالفائدة على الطرفين ، وأيضا جسور لتسهيل العلاقات بين الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة . وأكدت ستورجون عن استفادة بلادها خلال مدة ما يقارب من 50 عاما من عضوية المملكة المتحدة في الاتحاد الأوروبي بشكل كبير من "الحريات

[1]- محمد طاوع، **تحديات الخروج والبقاء: تعقيدات العلاقة بين بريطانيا والاتحاد الأوروبي**، السياسة الدولية، **العدد**203، يناير 2016،ص 52.

[2] -**Scottish Leadre Calls for Independence Referendum if Britain leaver the E U - The New York Times**, watched at: 15 May 2021, on 07.30, Available on: http://www.nytimes.com/2019/04/24/world/europe/scotland-independence-referendum

[3]- **علي موسى الدرا، تداعيات خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي على ايرلندا الشمالية وويلز واسكتلندا، مرجع سابق، ص** 56.

[4]- دالي صلاح جنابين،**اثر الخروج البريطاني من الاتحاد الأوروبي**، ص29 .

الأربع" للسوق الموحدة بما في ذلك حرية النقل، وانه سيتم تقييد حق مواطنيها في العمل والدراسة بالاتحاد بعد انسحاب بريطانيا منه و هو ما يرفضه قطعا الاسكتلنديون الذين صوتوا بالبقاء [1].

لقد أدى انسحاب بريطانيا من الاتحاد الأوروبي إلى خروج اسكتلندا منه مع اعتراض غالبية مواطنيها وقد ساهم هذا بلا شك في زيادة التأييد للاستقلال الاسكتلندي، ومع انتخابات البرلمان الاسكتلندي لعام 2021 فان الحزب الوطني في حال فوزه بمفرده أو مع حزب الخضر الاسكتلندي المؤيد للاستقلال سيدعو المملكة المتحدة على الفور لتفويض الحكومة بإجراء استفتاء ثان للاستقلال[2].

وفي الوقت الحالي لندن هي من تقرر باستقلال اسكتلندا ، حيث استبعد رئيس الوزراء بوريس جونسون مرارا فكرة السماح بإجراء انتخابات جديدة في اسكتلندا، إلا إذا تم انتخاب رئيس وزراء بريطاني جديد في الانتخابات البرلمانية المقبلة مما قد يؤدي إلى تعديل الأوراق ولكن ذلك لن يكون حتى 2024[3].

ثانيا– رجوع العنف إلى ايرلندا الشمالية.

عقب استفتاء التصويت بنعم لانسحاب بريطانيا من الاتحاد الأوروبي ، بدأت مجموعات شعبية في ايرلندا الشمالية بالمطالبة باستفتاء حول انضمامها إلى الجمهورية الايرلندية جنوبا، الأمر الذي قد يعيد إحياء الصراع التاريخي في الإقليم التابع لبريطانيا ، كما تفاقمت حدة الموقف في ايرلندا على اعتبار أن الخروج من الاتحاد يستدعي عودة الحدود الصلبة مع ايرلندا الشمالية ، باعتبارها تابعة للمملكة المتحدة والجمهورية الايرلندية دولة مستقلة عضو في الاتحاد الأوروبي ، مما يقيّد حرية الحركة للآلاف من السكان بين الشطرين (جمهورية ايرلندا من جهة و ايرلندا الشمالية من جهة أخرى) ، ويعيد مشاعر الاستياء من واقع تقسيمي مفروض خصوصا لدى الجالية الكاثوليكية (ذات النزعة الاستقلالية) في المقاطعة الشمالية[4].

و قد يشكّل خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي ذريعة لإحياء الجروح التي لم تلتئم ، وان اتفاقية الجمعة العظيمة لـ 1998 رغم أهميتها لم تحقق بعد التوازن المؤسسي والاستقرار المرضي لجميع الاطراف، ومع نهاية شهر مارس من العام الحالي (2021) شهدت ايرلندا الشمالية تجدد التوتر بين طائفتي البروتستانت والكاثوليك ، كنتيجة مباشرة للتوترات السياسية التي أعقبت تطبيق اتفاقية خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، والمرتبطة بتطبيق أحكام بروتوكول حدود ايرلندا الشمالية في البحر الايرلندي[5].

---

[1]- **Brexit: l'écosse espère < rejoindre> l'UE en tant que nation indépendante, 02.01.**2021, Vu le: 14 Mai 2021, à l'heure: 9.00, Disponible en: http://www.ici.radio-canada.ca/amp/s/1760434/brexit-ecosse-independence-union-europeenne-referendum

[2]- Kirsty Hughes, **An Independent Scotland in the EU: Issues for Accession**, 17.03.2020, watched at : 13 Mai 2021, On: 13.01, Available on: http://www.scer.scot-ident-12533

[3]- **Brexit : et maintenant, quel avenir pour l'Ecosse et sa soif d'indépendance ?**, 02.01.2021, Vu le: 13 Mai 2021, à l'heure : 06.30, Disponible en : http://www.frencetvinfo.fr-br

[4] -Watt, (Nicholas), **" Northern Ireland Would Face, '75Serious Difficulty ' from Brexit, Kenny Warns,"** the Guardian (2016).

[5]- Marie-Claire, **Regain de violence en Irlande du Nord : le Brexit en cause**, 19.04.2021, Vu le: 13 Mai 2021, à l'heure : 07 :43, Disponible en: http://www.brexit.hypotheses.org/5139

في الواقع أن أعمال الشغب كشفت عن خطر عميق لن يتم حله إلا من خلال خيارات ومبادرات سياسية غير مسبوقة، وبدونها يمكن أن تعود الحرب الأهلية إلى الظهور في الإقليم بشكل جديد وان الوضع الحالي على أي حال هو جزء من عملية تفكك تدريجي للمملكة المتحدة[1].

ترى الأحزاب الايرلندية أن ايرلندا الشمالية ستخسر جراء عملية الخروج أكثر من المملكة المتحدة نفسها ، وبناءا على ذلك فمعظم الأحزاب قامت بحملة تدعو لبقاء بريطانيا في الاتحاد الأوروبي، حيث اتهم حزب "الشين فين" الحكومة المحافظة بالسعي لفرض خروج بريطانيا على ايرلندا الشمالية ، ويسعى الحزب إلى وضع مكانة خاصة لايرلندا الشمالية داخل الاتحاد الأوروبي[2].

ثالثا- تراجع التأثير الدولي لبريطانيا :

بعد خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي قد يؤدي ذلك إلى تراجع وزنها و خسارة مكانتها في الشؤون الدولية ، و التي كانت تظهر من خلال [3] :

- الدور الفعال الذي تقوم به بريطانيا في اطار الاتحاد الأوروبي في مكافحة الجماعات الإرهابية والمتطرفة.
- الدور الذي تلعبه بريطانيا كأحد الأعضاء الخمس الدائمين في مجلس الأمن الدولي وقيامتها بدور المتحدث باسم أوروبا، لذا من المتوقع أن يؤول هذا الدور إلى فرنسا بعد مغادرة المملكة المتحدة للاتحاد الأوروبي.
- الموقف المعارض الذي تتبناه بريطانيا حيال روسيا على خلفية أزمة ضم شبه جزيرة القرم، فبريطانيا هي الداعم الرئيسي لتوقيع العقوبات ضد موسكو، من المتوقع أن يتغير موقف الاتحاد حيال روسيا بما قد لا يتفق و التوجه البريطاني و لن يكون لها من الآن فصاعدا تأثير عليه .

2-2. على البنية السياسية للاتحاد الأوروبي.

يمثّل خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي صدمة لكيانه ومكانته العالمية ، فكما تمكنت بريطانيا من المغادرة فبإمكان دول أخرى أن تقتدي بها وتتبع مسارها، ولأن أزمة الهشاشة موجودة بالفعل داخل الاتحاد الأوروبي لاسيما أزمة اليورو ، فان خروج بريطانيا سيؤدي إلى إضعاف مصداقيته وشرعيته وقدرته السياسية ، وفي ظل عدم الاستقرار الداخلي للاتحاد الأوروبي في الآونة الأخيرة و فشله في تحقيق التكامل السياسي، فانه قد يشهد متاهة بين التفكك والانقسام للدول التي ترى نفسها قادرة على إعادة بناء وحدتها بمفردها ، وبين إعادة الاندماج و انضمام الدول التي ترى في الاتحاد قوة ذات وزن دولي يمكنه حماية مصالحها.

أولا- مزيد من التفكك وانتشار عدوى الخروج (اثر الدومينو).

إنّ تزامن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي مع تداعيات الأزمة المالية لـ 2008 التي عصفت باقتصاديات دول الاتحاد الأوروبي وخاصة منها دول منطقة اليورو، وكذا القضايا الأمنية المطروحة على الساحة الأوروبية خاصة منها الهجرة غير الشرعية ومشكلة اللاجئين ، يثير تساؤلات حول تماسك الاتحاد

[1] - **Irlande du Nord: Le Brexit va-t-il gâcher 23 ans de Paix?**, 12.04.2021, Vu le: 14 Mai 2021, à l'heure: 11.11, Disponible en: http://www.g-r-s.fr/irlande-du-nord-le-brexit-va-t-il-gacher-23-ans-de-paix

[2] - علي موسى الدا، مرجع سبق ذكره، ص. 50.

[3] - احمد خميس، محمد الطيار، **بريطانيا والبريكست الخشن (التداعيات المستقبلية)**، مدرسة العلوم السياسية ،2021،ص 283.

الأوروبي وكيفية التحكم في علاقاته كقطب واحد مع الولايات الأمريكية، روسيا و الصين ، واهم تحدي هو المحافظة على استمرارية مشروع الوحدة الأوروبية، حيث أن سحب عضوية بريطانيا قد يكون بداية للدول الأعضاء الأخرى بإعادة النظر في عضويتها في الاتحاد الأوروبي خاصة في ظل ما يعرفه من تقلبات مالية واقتصادية و انتشار التهديدات الأمنية [1].

أما من الناحية الإستراتيجية سيؤدي هذا الخروج إلى زيادة الضغوط على المحور الألماني–الفرنسي لزيادة إنفاقهما العسكري بهدف احتواء تأثير الغياب البريطاني على السياسة الدفاعية والأمنية ، كما تتنامى الخشية الأوروبية من انتشار عدوى الاستفتاءات في أوروبا بما يدفع الأحزاب اليمينية إلى المطالبة بان تحذو حذو بريطانيا، خاصة في الدول التي تعاني من الأزمات الاقتصادية (اليونان، اسبانيا، المجر، ايطاليا) ، هذا ما سيهدد عملية التكامل برمتها ويفاقم من حدة الشكوك حول قدرة الاتحاد على الصمود، وكما عبر "دونالد توسك" رئيس المجلس الأوروبي: " أخشى أن يكون خروج بريطانيا مؤشرا ليس فقط على بداية انهيار الاتحاد الأوروبي وإنما الحضارة الغربية"[2].

وبالتالي فان فرضية تفكك الاتحاد الأوروبي واردة جدا إذا ما جرت استفتاءات مماثلة تكون نتائجها على شاكلة التصويت البريطاني، وقد تكون ايطاليا أول من سيتبع نهج بريطانيا بسبب مؤشرات الانهيار الوشيك لنظامها المصرفي ولوجود نزاعات شعبوية نحو الخصوصية والنخوة بالهوية القومية، وقد تستيقظ النعرات الانفصالية في كاتالونيا باسبانيا والكورس في فرنسا والغوزو في مالطا للمطالبة باستقلالها سياسيا، كما ينذر البريغست بانتقال عدوى الانفصال إلى أعضاء آخرين على غرار اليونان وهولندا[3].

منذ خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي هناك سؤال يدور في الأذهان ماهي الدول الأخرى التي يمكن أن تترك الاتحاد الأوروبي في السنوات المقبلة؟

* **اليونان:** اختفت أزمة الديون و أزمة الحكومة اليونانية من النقاش العام والعناوين الرئيسية ، إلا أن هناك خشية من معاودة الأزمة الظهور بالأخص في الجانب السياسي مع خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي ، فمن الممكن أن يشكّل البريغست بصورة غير مباشرة تهديدا لعضوية اليونان في الاتحاد .

يكمن مصدر القلق الرئيسي في أثينا في أن الخروج البريطاني من الاتحاد الأوروبي من شأنه أن يضعف عزيمة منطقة اليورو لتعزيز موقف اليونان ضمن منطقة العملة الموحدة ، التي قد تتطلب المزيد من الأدوات إضافة إلى مستوى أعلى من التكامل عما عليه الحال اليوم[4]، وفي جميع الأحوال تعتمد اليونان بقدر كبير على تقاسم الأعباء الكبرى بين الدول المحورية في منطقة اليورو ، إلا أن ذلك لن يكون محتملا في الغالب بعد خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي تحت تأثير الأحزاب اليمينية لهاته الدول ، و بالتالي فهناك احتمال أن يدفع

[1]- إيمان تمرابط، مرجع سبق ذكره، ص-ص 292- 293.

[2]- هبة غربي،**تداعيات الانسحاب البريطاني على المسالة الأمنية في الاتحاد الأوروبي**، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، الطبعة الأولى، برلين-ألمانيا، ص114.

[3] -Bjorn Hoyland et Simon Hix, **the political system of the European Union**, chapter: the EU Global economic and geopolitics interdependence, edition: Palgrave Ltd, 2011, P 348.

[4]- Krugman (Paul)**," the conscience of a liberal: austerity arithmetic**," New York Time, July 5 (2015), P 56.

الاتحاد الاوروبي اليونان للخروج من منطقة اليورو و بدرجة أقل الاتحاد ككل من اجل إنقاذ التلاحم بين بقية الأعضاء[1].

* **فرنسا:** أعاد مفاوض الاتحاد الأوروبي السابق بشان خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي الحديث عن "الفريغسيت" ، بتعليقات فسّرها المشكّكون في الاتحاد الأوروبي على أنها تحذير من أن فرنسا لا يزال بإمكانها أن تسير في طريق المملكة المتحدة و الخروج من الاتحاد[2].

ومع تزايد الضغط على الرئيس الحالي لفرنسا ايمانويل ماكرون وسط دعوات متزايدة للبلاد لإجراء استفتاء خاص بها على عضويتها في الاتحاد الأوروبي، قد أعرب رئيس مجموعة الحملات السياسية لجيل فريغسيت عن ثقته في نجاح الحملة لإخراج فرنسا من الكتلة في حال إجراء الاستفتاء حول هذه القضية وأنها ستكون الدولة التالية التي تغادر، وقد زعم أن الفريغسيت (frexit) ومغادرة الاتحاد الأوروبي يتلخّصان ببساطة في استعادة فرنسا لمستوى من السيادة والديمقراطية وان الاتحاد يخلو من الديمقراطية[3].

* **ايطاليا:** بعد أن تردد الاتحاد الأوروبي في مساعدة روما في أوقات الأزمات الاقتصادية كأزمة الديون السيادية الاخيرة ، اتخذ الشعبويون الايطاليون خطوة لعزل ايطاليا عن الكتلة من خلال إطلاق "حزب Italexit"، وجاءت هذه الخطوة في الوقت الذي تتعامل فيه البلاد مع أزمة المهاجرين ووباء فيروس كورونا والضائقة الاقتصادية المتزايدة[4].

*** دول أوروبا الشمالية:**

و نقصد بالطبع السويد و الدنمارك [5] :

- **السويد:** هناك وجهة نظر غير مواتية بشكل عام للاتحاد الأوروبي في السويد، وقد غيّر الديمقراطيون السويديون المناهضون للهجرة موقفهم بهدوء اتجاه الاتحاد الأوروبي، من محاولة تغيير الاتحاد من الداخل إلى دعم الخروج من الوحدة الأوروبية ، و هذا الرأي الاخير في انتشار سريع في السويد.
- **الدنمارك:** يخطّط المتشدّدون الدنماركيون لاستخدام صفقة خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي كمخطط أولي لإعادة إطلاق محاولاتهم الخاصة لمغادرة الاتحاد الأوروبي، حيث يعترف زعيم حزب الشعب الدنماركي بان خطته للانسحاب من كتلة بروكسل معلّقة في انتظار وضع بديل للعضوية، ويتوقّع أن تصبح بريطانيا مثالا بديلا عندما يخلق خروج بريطانيا من الاتحاد طريق للدول الأخرى لمغادرة الاتحاد الأوروبي.

ثانيا – مزيد من الاندماج السياسي:

---

[1]- Buiter, (Willem), and Ebrahim (Rahbari), **"Rising Risks of Greek Euro Area Exit,"** Global Economics View (2012), P 72.

[2]-**Could France actually leave the European Union**, 16.04.2021, watched at: 15 Mai 2021, On: 08:25, Available on: http://www.independent.co.uk/independentpremium/politics-explained/frace-brexit-european-union-euroscepticism-b1832860.html

[3]- **Frexit NOW! ' France definitely next country to leave EU'– VDL issued huge warning,** watched at: 15 Mai 2021, On: 08:45, Available on: http://www.express.co.uk/news/world/1391024/frexit-news-france-eu-membership-referendum-ursula-von-der-leyen-boris-johnson-brexit/amp

[4]- Begum Tunakan, **EU struggles with more exit signs, this time from Italy**, 30.07.2020, watched at: 16 Mai 2021, On: 12:00, Available on: http://www.dailysabah.com/world/europe/eu-struggles-with-more-exit-signs-this-time-from-italy/amp

[5]- كفاية اولير، مرجع سبق ذكره.

بالرغم من ازدياد القلق حول تفكك الاتحاد الأوروبي وتصاعد اليمين المتطرف الداعي للعودة إلى الدول القومية ، فقد أعلن المسئولون الأوروبيون عن نيتهم العمل للحفاظ على المشروع الأوروبي، ظهر ذلك جليا عقب الاستفتاء في مواقفهم منه إذ قال رئيس المجلس الأوروبي " دونالد تاسك" في بروكسل باسمهم: "نحن اليوم مصممون على الحفاظ على وحدة أعضائها السبعة والعشرين، إنها لحظة تاريخية ولكنها بالطبع ليست لحظة لإبداء رد فعل هستيري"[1].

يؤدي هذا الخروج إلى زيادة الضغط على المحور الألماني – الفرنسي لزيادة إنفاقهما العسكري بهدف احتواء تأثير الغياب البريطاني على السياسة الدفاعية والأمنية[2]، وباعتبار أن فرنسا الجناح الثاني للاتحاد الأوروبي بعد ألمانيا والقوة السياسية الوحيدة المؤيدة لأوروبا والتي تعمل بالتوازي مع ألمانيا على تعزيز التعاون وعلى إعادة هيكلة الاتحاد الأوروبي، ماهي إلا دليل على عمق الأزمة الأوروبية من ناحية ومن ناحية أخرى على أهمية الدور الثنائي الذي تسعى له القوتان لإنقاذ المشروع الأوروبي[3].

سيكون للخروج غير المسبوق لدولة عضو رئيسية تأثير قوي ودائم على الاتحاد الأوروبي مما يغير التوزيع الداخلي للسلطة والنفوذ بين الدول الأعضاء المتبقية، ومن المرجح أن يدفع خروج بريطانيا من الاتحاد ألمانيا وفرنسا إلى مركز الصدارة في الاتحاد الأوروبي ، ويمنح القوتين الفرص للعب دور محوري في الاتحاد الأوروبي ، لكن محاولة مشتركة لقيادة فرنسية ألمانية متجددة لن تمر دون منازع ، على وجه التحديد سيغيّر مجموعة القوى الفاعلة وتكوين التحالفات حول طاولة مفاوضات بروكسل ، تؤثر هذه التغيرات على الخيارات الإستراتيجية وأنماط التحالف المحتملة بين الدول الأعضاء ، بما في ذلك احتمال أن تسود التفضيلات الفرنسية أو الألمانية في مختلف مجالات سياسة الاتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى خيارات المبادرات الفرنسي المشتركة والوساطة في السياسات[4].

3. تأثير البريغست على علاقات بريطانيا و الاتحاد الأوروبي مع القوى العالمية :

مما لا شك فيه أن المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي يعتبران من الفواعل التي تملك الكثير من العلاقات مع الأقطاب الرئيسة في العالم ، لكن فك الارتباط بينهما تبعا لخروج بريطانيا من الاتحاد سيؤثر حتما على علاقتهما بباقي القوى العالمية (الو م أ ، روسيا و الصين).

---

[1] -Scharph, (fritz W), **Legitimacy intermediation in the multilevel European polity and its collapse in the euro crisis**, No 12/6, MPlfG Discussion Paper, 2016.

[2]- هبة غربي، **تداعيات الانسحاب البريطاني على المسالة الأمنية في الاتحاد الأوروبي**، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ألمانيا، الطبعة الأولى، 2018، ص 114.

[3]- **حافظ التونسي، انسحاب بريطانيا من الاتحاد الأوروبي: التداعيات أوروبيا وعربيا**، مركز الدراسات الإستراتيجية والدبلوماسية -27 **دراسة** ، ص-ص 04-05، **متوفر على الرابط**: http://www.csds-center.com/index.php/article/27

[4] -**Only France and Germany could lead the EU after Brexit-but they won't go unchallenged**, 01.2019, watched at 15 June 2021, On 22:15, Available at: http://www.Blogs.Ise.ac.uk/brexit/2019/01/28/france-and-germany-will-dominate-the-eu-after-brexit-but-they-wont-go-unchallenged

3-1. علاقة بريطانيا مع القوى الفاعلة دوليا بعد الانسحاب.

أولا- علاقتها مع الولايات المتحدة الأمريكية.

ظلت العلاقة التي تربط بريطانيا بالولايات المتحدة الأمريكية من أقوى التحالفات في القرن العشرين إلا أن مشروع انفصال بريطانيا عن الاتحاد الأوروبي ورئاسة دونالد ترامب أثارا موجة من الاستفسارات حول مستقبل العلاقة بينهما[1].

وبعد فوز بوريس جونسون في الانتخابات العامة غرّد ترامب قائلا: "تتمتع بريطانيا والولايات المتحدة الآن بحرّية إبرام اتفاق تجاري جديد وضخم بعد الخروج من الاتحاد الأوروبي، ومن المحتمل أن يكون هذا الاتفاق الثنائي اكبر وأكثر ربحا من أي اتفاق يمكن عقده مع الاتحاد الأوروبي..."، ولطالما كان الاتفاق التجاري البريطاني مع الولايات المتحدة الأمريكية هو الهدف الرئيسي لمؤيّدي البريسغت و الذي كان يعد به دونالد ترامب حلفائه البريطانيين، إلاّ أن فوز الديمقراطي جو بايدن ذو الأصول الايرلندية بالانتخابات ضرب خططهم في الصميم ، بعد وصفه لرئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون بـ "ترامب بريطانيا" و موقفه الرافض لخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي ، وهيمنة مسالة الحدود الايرلندية على المناقشات الدائرة حول خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي[2].

وقد أدّى خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي إلى خفض قيمة العلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية ، فمنذ 31 يناير (جانفي2021) لم تعد المملكة المتحدة في أروقة السلطة في بروكسل ممّا كان يسمح لها بالتأثير على قرارات الاتحاد الأوروبي، وقد صرح السفير البريطاني السابق لدى الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي ومستشار الأمن القومي لبريطانيا : " ليس هنالك شك في أننا فقدنا عنصرا مهما من قيمتنا بالنسبة للولايات المتحدة من خلال عدم وجودنا حول طاولة الاتحاد الأوروبي".

ومن المرجح أن تبقى بريطانيا اقرب إلى الولايات المتحدة من العواصم الأوروبية الأخرى في بعض المجالات حيث يوجد ارتباط طويل بما في ذلك تبادل المعلومات الإستخباراتية والتعاون العسكري ، وستكون اتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة الأمريكية كرمز لحرية المملكة المتحدة خارج الاتحاد الأوروبي ، إلا انه ليس هناك ما يضمن أن تكون المملكة المتحدة أولوية بالنسبة للديمقراطيين مقارنة مع الكتلة الاقتصادية الكبرى الاتحاد الأوروبي، كما أنّ هناك مجالا محتملا للتعاون بين البلدين والذي يتعلق بمواجهة الصين[3].

---

[1]-**حقائق- العلاقة الخاصة بين بريطانيا وأمريكا تحت المجهر، تم الإطلاع في** 7 ماي 2021 على الساعة 07:35، متوفر على:
http://www.reuters.com/article/amp/indARAKCN1T414B

2-آرثر سوليفان، **بايدن يواجه" نسخة ترامب" وكلمة السر هي البريكست، تم الإطلاع في** 7 ماي 2021 على الساعة 7:40، متوفر على الرابط:
http://www/amp/s/amp.dw.com/

[3]- Stephen Fidler, William Mauldin, **U.S.-U.K. Relationship Is a Little less Special After Brexit,** Watched at: 07 Mai 2021, On 11:22, Available on: http://www.Wsj.com/amp/articles/u-s-u-k-relatioship-is-a-little-less-special-after-brexit-11608985063

وتعد السنوات الأربعة القادمة صعبة بالنسبة للعلاقات الخاصة ويجب على الحكومة البريطانية أن تتعامل مع الرئاسة الأمريكية بعناية، وقال مسؤول الخارجية الامريكي أن : "الدولتين تشتركان في علاقة تعد جانبا أساسيا من جوانب السياسية الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية ، وسنواصل تعاوننا القوي مع أقوى حليف لنا..."[1] .

ثانيا– **علاقتها مع روسيا.**

تعتبر العلاقة بين روسيا والمملكة المتحدة من بين أكثر العلاقات عداء في العالم حاليا، حيث ينظر إليها البريطانيون على أنها علاقة هامشية و أنّ روسيا قوة معادية ، كما قطعت العلاقات الأمنية والإستراتيجية بينهما في حرب " أزمة أوكرانيا" في عام 2014 ، إلا انه مازال هناك بعض التعاون في قضايا الإرهاب والعلاقات الاقتصادية النسبية، وبالرغم من الفرص التي يوفرها خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي فمن غير المرجح أن تتحسن العلاقات بينهما في المستقبل القريب.[2]

يمثل عام 2021 بداية فصل جديد في السياسة الخارجية البريطانية بعد خروجها من الاتحاد الأوروبي وانطلاق الحكومة في البحث عن شركاء تجاريين جدد، ويمثل هذا الوضع فرصة للمملكة المتحدة لإعادة ضبط علاقاتها المشحونة مع روسيا ، غير انه من المحتمل جدا أن لا يتغير شيء في العلاقات الثنائية بين البلدين وذلك لعدم اهتمام الكرملين بمتابعة أجندة جديدة مع المملكة المتحدة ، لأنه في السنوات الأخيرة كانت العلاقة بينهما في شكل عقوبات بالإضافة إلى تضاءل أهمية التدفقات المالية البينية ، وقد تم إعادة بناء العلاقات فيما بينهما بعد أزمة الإقتراض الروسي من البنوك البريطانية وانسحاب بعض الشركات الروسية من سوق لندن أعقاب ضم شبه جزيرة القرم عام 2014، لتعود الشركات الروسية إلى لندن خلال السنوات الأربع الماضية لتشهد عام 2017 اكبر اكتتاب عام روسي في لندن[3] .

وفي السنوات الأخيرة تأثّرت العلاقات الاقتصادية البينية بالعلاقات الخارجية المتوتّرة بين البلدين، حيث سجّلت المملكة المتحدة عجزا تجاريا مع روسيا في عام 2019 ، يعني أن قيمة واردات المملكة المتحدة من روسيا تجاوزت قيمة صادراتها إليها ، وبالرغم من هذا فان المملكة المتحدة لم تبرم أي اتفاقية تجارة حرة ثنائية مع روسيا فهي تتاجر معها وفقا لشروط منظمة التجارة العالمية ، كما أن علاقاتهما لا تخلو من العقوبات حيث أن المملكة المتحدة تطبق عقوبات تجارية على روسيا في بعض السلع كالأسلحة النارية، المواد "ذات الاستخدام المزدوج" التي قد يكون لها استخدامات عسكرية، وبعض منتجات التنقيب واستخراج النفط .[4]

بالإضافة إلى أن أسباب تأزّم العلاقات الاقتصادية بين البلدين تعود إلى توتر العلاقات الخارجية بينهما منذ 2006 ، نتيجة تسميم عميل الأمن الروسي السابق الكسندر ليتفينكو في لندن من نفس العام وكذا الغزو الروسي لأوكرانيا عام 2014 ، بالإضافة إلى مزاعم بوجود محاولة تدخل روسيا في السياسة الداخلية للمملكة

[1]- Mo Abbas, **Britain courted Trump. The Biden era may be a more challenging time**, 13 February 2021, watched at: 08 Mai 2021, On: 22:30, Available on: http://www.nbcnews.com/news/amp/ncna1257596

[2]- Richard Sakwa**, RUSSO-BRITISH RELATIONS IN THE AGE OF BREXIT,** Russie Nei Reports, No. 22, Ifri, February 2018, p 11, Available on: http://www.ifri.org

[3]- Maximilian Hess, **Post-Brexit UK and Russia: Still worlds apart**, 04.03.2021, watched at: 09 Mai 2021, On 05:01, Available on: http://www.ridl.io/en/post-brexit-uk-and-russia-still-worlds-aprat/

-[4] James Goddard, **UK trade with Russia**, 20 July 2020, See in: 09 Mai 2021, On the watch: 09.15, Available on: http://www.lordslibrary.parliament.uk

المتحدة مثل تمويل حملة استفتاء الانسحاب من الاتحاد الأوروبي عام 2016 و التدخل ضمن الانتخابات العامة لعام 2019[1].

وقد صرّح وزير الخارجية الروسي سيرجي لافروف: "أن لندن تتبع مسارا صارما مناهضا لروسيا ولم يغير خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي ذلك"، "وان العلاقات بين موسكو ولندن وصلت إلى نقطة التجمد" مصحوبة بزيادة مستمرة في ضغوط العقوبات، كما أشار إلى أن موسكو مستعدة لاستئناف الآليات الاقتصادية الثنائية مع لندن وتظل منفتحة على تطوير التعاون مع المملكة المتحدة[2].

ثالثا- علاقتها مع الصين.

سجّلت العلاقات البريطانية الصينية منذ 1997 فصلا جديدا في العلاقات الثنائية، حيث عزمت الدولتان على تعزيز التعاون والتشاور في المجالات السياسية والعسكرية وكذا في القضايا الإقليمية والدولية ، ومواصلة الحوار حول حقوق الإنسان على أساس الاحترام والمساواة وتوسيع التعاون الاقتصادي والتجاري بينهما[3].

باعتبار أن المملكة المتحدة هي بوابة الصين للاتحاد الأوروبي برزت لندن كأول متلقّ للاستثمارات الصينية وثاني اكبر شريك تجاري بعد برلين ، وتظل إمكانية تنشيط التجارة مع الصين (اقل من 5%) كتعويض عن الانخفاض المحتمل للتجارة مع الاتحاد الأوروبي (قرابة 45%) بابا مفتوحا لكن بشروط ، فمع أنّ لندن تبحث عن شركاء تجاريين جدد لكنّ العلاقات الخاصة مع الولايات المتحدة الأمريكية تقلّل من فرص العلاقات الإستراتيجية الصينية البريطانية ، وبالرغم من ذلك فان بكين ترى في لندن شريكا اقتصاديا وتجاريا ، كما يمكنها تعزيز وجودها في المملكة المتحدة من خلال شركة هواوي[4].

لكن مؤخرا ساءت العلاقة بين البلدين بشان بعض القضايا (القمع الصيني لمطالب الديمقراطية بمقاطعة هونغ كونغ ، الحرب الأمريكية على عملاق التكنولوجيا هواوي و اعتباره ذراعا للحزب الشيوعي الصيني ، و انتهاك حقوق الإنسان والاضطهاد الممارس في حق أقلية الإيغور العرقية في الصين) ، حيث أمرت الحكومة البريطانية بإزالة كل أدوات هواوي من شبكات 5G بحلول عام 2027 ، وعدم السماح لمزودي خدمات الهاتف المحمول من شراء معدات هواوي 5G، وذلك خوفا من استخدام الصين هذه الشركة للتجسس[5].

وبالرغم من ذلك يسعى كلا البلدين لتعزيز العلاقات في مختلف المجالات كالبحث والتطوير والرعاية الصحية والتعليم، وقد تجلت رغبة كل من البلدين في إعادة بعث مسار جديد في العلاقات الاقتصادية البريطانية الصينية و أوجه التعاون الممكنة من خلال التحديات التي فرضتها جائحة كورونا، حيث تحرك كلّ من البلدين لدعم بعضهما البعض في عقد شراكة صحّية (20 عاما من الشراكة في مجال الصحة) من اجل تطوير لقاحات

[1] - Ibid.
[2]-Elena Teslova, **Russia says its relations with UK' at freezing point'**, 04.03.2021, watched at: 09 Mai 2021, On: 11:25, Available on: http://www.aa.com.tr/en/politics/russia-says-its-relations-with-uk-at-freezing-point/2164727
[3]- **All- round Partnership Between China and UK**, watched at: 09 Mai 2021, On the watch: 15:00, Available on: http://www.fmprc.gov.cn/mfa-eng/ziliao-665539/
[4] - **Quelle place pour la Chine en Europe après le Brexit**, Interview de Barthélémy Courmont-Chine-info, 11 juillet 2019, Vu le 09 Mai 2021, à l'heure 15 :15, disponible en: http://www.iris-france.org/139224-quelle-place-pour-la-chine-en-europe-apres-le-brexit/
[5]- Christopher Giles, **Why are UK and China relations getting worse?**, 04 July 2019, watched at: 10 Mai 2021, On: 09:30, Available en: http://www.bbc.com/news/world-asia-48868140.amp

ضد فيروس كورونا، كما يعتبر تحقيق الحياد الكربوني قبل عام 2026 لحظة كبيرة بالنسبة لقطاع الصناعة الخضراء في المملكة المتحدة[1].

وتمثل المملكة المتحدة ثاني اكبر شريك بحثي للصين وثالث شريك تجاري وقد بلغ إجمالي الأصول الاستثمارية للمملكة المتحدة في الصين أكثر من 100 مليار عام 2020، ومع دخول المملكة المتحدة حقبة ما بعد الاتحاد الأوروبي وخروج العالم من جائحة كورونا ستتمتّع الشركات الصينية والبريطانية بفرصة اكبر لزيادة التعاون، وباعتبار أن المملكة المتحدة تتطلع إلى الخارج أكثر من أي وقت مضى وإعلانها نظام جديد للتعريفة الجمركية (التعريفة العالمية للمملكة المتحدة UKGT) محل التعريفة الخارجية المشتركة للاتحاد الأوروبي ابتداء من 1 يناير 2021 ، حيث توفّر نظاما مصمما خصيصا للاقتصاد البريطاني و بحواجز أقل من السابق المفروض من طرف الاتحاد الأوروبي[2].

2-3. علاقة الاتحاد الأوروبي مع القوى الفاعلة دوليا بعد البريغست.

أولا – علاقته مع الولايات المتحدة الأمريكية.

لطالما كانت أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية حليفتين ، لكن خلال فترة حكم دونالد ترامب عزلت أمريكا نفسها وانسحبت من المعاهدات والمنظمات الدولية (انسحابها من منظمة الصحة العالمية في عزّ أزمة كورونا ، انسحاب من اتفاقية باريس للمناخ ، انسحاب من الاتفاقية النووية مع ايران ، تهديد بالانسحاب من تمويل حلف الناتو ، توقيف المساهمة ضمن تمويل بعض فروع منظمة الامم المتحدة ، طلب اعادة التفاوض بخصوص اتفاقية التجارة الحرة لشمال امريكا مع كندا و المكسيك....)، وفي 2 ديسمبر 2020 قدمت المفوضية الأوروبية اقتراحا لبرنامج عبر الأطلسي يسمح للشركاء بالعمل معا في العديد من القضايا (فيروس كورونا، تغير المناخ، التكنولوجيا والتجارة والمعايير)، كما يلتزم الاتحاد الأوروبي بتعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان وكذا تعزيز النظام متعدد الأطراف، مع أن الاتفاق على كيفية المضي قدما يمثل مشكلة حيث اتخذ الطرفين نهجين مختلفين فيما يخص الملف الإيراني[3].

وعلى اثر أحداث الشغب في مبنى الكابيتول هيل بعد هزيمة الرئيس السابق دونالد ترامب ورفض أنصاره تنحيته من الرئاسة ، سارع البرلمان الأوروبي إلى إبداء رغبته في العمل جنبا إلى جنب مع الكونغرس الأمريكي لتعزيز تحالف الديمقراطيات في مواجهة الحكم الاستبدادي[4].

---

[1]- Tom Pattinson, , **Interview with HMH DAM CAROLINE WILSON ON TRADE AND FUTURE UK-CHINA RELATIONS,** watched at: 10 Mai 2021, On: 09:35, Available en: http://www.focus.cbbc.org/hma-dame-caroline-wilson-on-trade-and-future-uk-china-relations/amp/

[2]- Tom Pattinson, Op.cit.

[3] - **Nouvelle présidence: Comment les relations UE-Etats-Unis pourraient s'améliorer,** 14 Janvier 2021, Vu le 10 Mai 2021, à l'heure 10 :02, Disponible en: http://www.europarl.europa.eu/news/fr/headlines/world/20210107STO95113/nouvelle-presidence-comment-les-relations-ue-rtats-unis-pourraint-s-ameliorer

[4]- **EU-US relation Members deplore the recent violence on Capitol Hill,** 07 January 2021, watched at: 10 Mai 2021, On: 10:09, Available on: http://www.europal.europa.eu/news/en/agenda/briefing/2021-01-18/1/capitol hill-riots-meps /

حيث حافظت الولايات المتحدة دائما على علاقة متناقضة مع البناء الأوروبي ، لكن عداء إدارة ترامب للاتحاد الأوروبي يتعدّى أسس العلاقة عبر الأطلسي، إذ يجّسد الاتحاد الأوروبي نموذجا إيديولوجيا منافسا وغير متوافق مع النموذج الذي تروج له واشنطن في عهد ترامب .[1]

زاد فيروس كورونا (COVID-19) من توتر العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي بعد قرار منع ترامب الأوروبيين من دخول الأراضي الأمريكية، وتأتي هذه التوترات على رأس مجموعة الانقسامات الأوسع عبر الأطلسي سواء تعلق الأمر بفيروس كورونا أو تغير المناخ أو الصين ، ويرى العديد من السفراء الأوروبيين وجود نظرة مستقبلية سلبية في واشنطن نحو أفق العلاقات عبر الأطلسي على المدى الطويل ، ومن المحتمل أن لا تعود العلاقات إلى فترة ما قبل 2017 بسبب تضرّر الثقة الأوروبية في القيادة العالمية للولايات المتحدة الأمريكية بشكل دائم[2].

ثانيا – **علاقته مع روسيا.**

تعتبر العلاقات الروسية مع الدول غير الحليفة التي تخضع للهيمنة الأمريكية متوترة ومتشابكة مما يجعلها دائما تحت وقع العقوبات والتهديدات بقطع العلاقات معها، ما يدفعها للعدائية في تعاملاتها مع هاته الكينات الحليفة للولايات المتحدة الأمريكية ، وعلى رأسهم الاتحاد الأوروبي سواء ككتلة أو دول الاتحاد الأوروبي منفردة (العلاقات الثنائية).

على ضوء التناقضات الإستراتيجية والمواجهة الأمريكية الروسية التي مازالت ممتدة على المدى المنظور تظل أوروبا حائرة بين الالتزام بمقتضيات تحالفها الاستراتيجي مع واشنطن من ناحية، والرغبة في عدم الإضرار بمصالحها مع موسكو من ناحية أخرى، إلا أن العلاقات الروسية الأوروبية ستظل في منطقة ما رمادية يسودها التعاون في مجالات حيوية كالطاقة ، وقد يصلان لتفاهمات تكتيكية لكن تظل التناقضات الإستراتيجية حاضرة ، و أي تحسن في العلاقات بينهما يجب أن يمر عبر البوابة الأمريكية الأمر الذي يجعل الاستقرار في العلاقة بعيد المنال، وقد يكون التحسن على شكل علاقات ثنائية بين روسيا وعدد من الدول الأوروبية (ايطاليا، فرنسا، ألمانيا) ممكنا لكن ليس على المستوى الأوروبي العام[3].

ورغم العلاقات الروسية القوية على المستوى الثنائي مع بعض الدول الأوروبية التي تجمعها بها علاقات إستراتيجية ، فان الروابط مع الاتحاد الأوروبي كتكتل تتجه إلى مزيد من التوتر والتأزم على خلفية العقوبات الأوروبية، وقد صعدت روسيا من لهجتها ضد الاتحاد الأوروبي بطردها لدبلوماسيين أوروبيين من موسكو في تطور وصف بأنه يضفي مزيدا من التعقيد والتدهور على مستقبل العلاقات بين الجانبين، وتعكس تلك التطورات

[1] - **Etats-Unis-Union européenne de la compétition à la défiance**, 24 avril 2021, Vu le 10 Mai 2021, à l'heure10 :25, Disponible en : http://www.vie-publique.fr/parole-dexpert/273926-etats-unis-union-europeenne-de-la-competirion-la-defiance

[2]- David Whineray, **U.S. Relations with Europe Likely to Remain strained Regardless who wins November Election,** 04 April 2020, watched at: 10 Mai 2021, On: 10:40, Available on: http://www.carnegieendowent.org/2020/04/04/u.s.-relations-with-europe-likely-to-remain-strained-regardless-who-wins-november-election-pub-81493

[3]- نورهان الشيخ، **مستقبل العلاقات الروسية –الأوروبية الفرص والتهديدات**، 10 مارس 2021، تم الإطلاع في:10 ماي 2021، على الساعة:11:15، متوفر على الرابط: http://www.tredsresearch.org/insight/

والتصعيد المتبادل أن الحوار قد وصل فعليا إلى طريق مسدود، وينظر إلى تعقّد العلاقات بين الطرفين كونها تعود بالأساس إلى أن بروكسل مدفوعة بدعم من واشنطن ، ولا تنظر إلى موسكو كشريك إنما تركز اهتماماتها على ملف الحريات وحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني[1].

وعلى خلفية قضية المعارض الروسي "اليكسي نافالني" فرض الاتحاد الأوروبي عقوبات في 22 مارس من 2021 على مسؤولين كبار روس فيما تبعها رد مماثل لموسكو بمنعها لمسؤولين أوروبيين من دخول أراضيها ، وأكد كبار مسؤولي الاتحاد الأوروبي في بيان مشترك أن الاتحاد الأوروبي يحتفظ بحق اتخاذ الإجراءات المناسبة ردا على قرار السلطات الروسية"[2].

وفي تصريح لنائبة رئيس المفوضية الأوروبية للقيم والشفافية الأوروبية انه" سيتم مجددا تكرار المطالب المشروعة للاتحاد الأوروبي اتجاه الجانب الروسي: إنهاء الحروب الهجينة والسيبرانية واحترام حقوق الإنسان يتعلق ذلك خاصة بموضوع اليكسي نافالني، وكذلك تنفيذ اتفاقيات مينسك" ، وعلى حد قولها أن الاتحاد الأوروبي يريد تجنب المواجهة مع روسيا إلا أن هذه الأخيرة تتصرف كخصم ، وانه لم يتبق أمام الاتحاد الأوروبي إلا الرد على ذلك من خلال فرض عقوبات اقتصادية جديدة ضد روسيا ، وانه يمكن لدول أوروبا الغربية (بولندا، لاتيفيا، جمهورية التشيك) التصرف بحزم اكبر اتجاه روسيا[3].

ثالثا – علاقته مع الصين.

تعتبر الصين شريك عالمي ورئيسي في الحد من انبعاثات الاحتباس الحراري ومعالجة تغير المناخ والحفاظ على التنوع البيولوجي ، وقد دعا الاتحاد الأوروبي الصين إلى تحمل المسؤولية في دعم النظام الدولي ، وقد أعرب القادة الأوروبيين عن قلقهم إزاء ما تقوم به الصين في فرض تشريعات الأمن القومي في هونغ كونغ ، فضلا عن تدهور حقوق الإنسان للأقليات العرقية، كما شدد على ضرورة تعزيز السلام والأمن الدوليين والالتزام بالمعايير الدولية لدعم التنمية المستدامة خاصة في إفريقيا، وقد أعرب الاتحاد الأوروبي عن استعداده لمواصلة مناقشة جدول الأعمال الاستراتيجي للتعاون 2025 والذي ينتهي بعد إحراز تقدم في المفاوضات بشان الاستثمار الشامل[4].

يعتبر الاتحاد الأوروبي اكبر شريك تجاري للصين فهو يمثل أولوية لبكين في مبادرة الحزام والطريق، كما ترى الصين في تعزيز اتفاقياتها الثنائية مع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي إمكانية التحرك نحو اتفاقية شاملة بين الصين والاتحاد الأوروبي بدلا من مقاربة الحد من نفوذ بروكسل ، وقد أبدت بكين رغبتها في التوصل إلى اتفاق مع بروكسل بعد الاجتماع الذي عقد مع رؤساء الدول الثلاث (الصين–ألمانيا–فرنسا في

---

[1]-محمد فرج،...**نحو مزيد من التأزم العلاقات الروسية الأوروبية**، 28 فبراير 2021، **تم الإطلاع في**:04 ماي 2021، **على الساعة**: 10:25 ،**متوفر على الرابط**:. http://www.skynewsarabia.com/amp/world/1418316

[2]- **الاتحاد الأوروبي يستدعي السفير الروسي على خلفية عقوبات بحق ثمانية مسؤولين أوروبيين**، 03 ماي 2021، **تم الإطلاع في**: 12 ماي 2021، **على الساعة**: 10:54، **متوفر على الرابط**: http://www.france24.com/ar .

[3]- **قادة الاتحاد الأوروبي يريدون تجنب المواجهة مع روسيا ويستعدون لفرض عقوبات عليها في آن واحد**، 23 ماي 2021، **تم الإطلاع في**: 24 ماي 2021، **على الساعة**: 12:31، **متوفر على الرابط**: http://www.arabic.rt.com/world/1234447

1-**EU-China leaders' meeting via video conference,** 14 September 2020, watched at: 10 Mai 2021, on: 15:24, Available at: http://www.consilium.europa.eu/en/meetings/international-summit/2020/09/14/

ابريل 2019) وقد زاد اهتمامها بباريس لكونها عضوا دائما في مجلس الأمن الدولي وقوة إستراتيجية رئيسية ودبلوماسية وكذلك لاعبا اقتصاديا رائدا داخل الاتحاد الأوروبي[1].

وقد توصل الاتحاد الأوروبي والصين إلى اتفاق استثماري في 30 ديسمبر 2021 بعد 7 سنوات من المفاوضات الصعبة ، ويعتبر هذا الاتفاق دلالة على التأثير الكبير والمتنامي لبكين مستفيدة من تكريس حضورها الأوروبي عبر علاقات ثنائية وتجارية ، وقد استخدمت الصين كل ما هو متاح لتنمية العلاقات السياسية مع القوى في أوروبا ، دون إغفال تعزيز العلاقات مع الدول الأوروبية الأقل تأثيرا في صناعة الخيارات الأوروبية الإستراتيجية وتطويرها، كما يحذر العديد من النواب الأوروبيين من التقارب مع بكين بسبب الانتهاكات الحقوقية الصينية في هونغ كونغ و ضمن أقلية الإيغور[2].

وتزداد التوترات بين الصين والدول الغربية بشكل متصاعد ، بحسب ما وصفته الصين بـ"مضايقات ونفاق" الأوروبيين بعد استدعائهم لسفرائها في عدة دول من الاتحاد الأوروبي ، على اثر العقوبات التي فرضتها بكين على برلمانيين ومنظمات أوروبية ردا على العقوبات التي فرضها الاتحاد الأوروبي بحجة القمع الصيني لأقلية الإيغور المسلمة ذات الحكم الذاتي في شمال غربي الصين[3].

ويلتمس الاتحاد الأوروبي عقب الانسحاب البريطاني في علاقته مع الصين ، طريقه إلى بناء حضور جيو–اقتصادي مستجد في آسيا، و تأمين حضور سياسي على طاولة رسم التوازنات الدولية مستقبلا ، مع ضرورة التحرر من قبضة السيطرة الأمريكية التي كانت بريطانيا طرفا مهما في تقويتها لما كانت عضوا في الاتحاد الاوروبي [4].

[1] -**Quelle place pour la Chine en Europe après le Brexit ?,** Op.cit.

[2]- حسين قطايا، **الاتحاد الأوروبي والصين "اتفاق تاريخي" يرسم توازنات العالم الجديد**، تم الإطلاع في: 10 ماي 2021، على الساعة: 15:01، متوفر على الرابط: http://www.almayadeen.net/amp/articles/blog/1458521/

[3]-**"حرب العقوبات" تتصاعد بين الصين والدول الأوروبية**، 23 مارس 2021، تم الإطلاع في:10 ماي 2021، على الساعة: 14:45، متوفر على الرابط: http://www.independentarabia.com/node/205301

[4]-حسين قطايا، مرجع سابق.

خلاصة:

من خلال ما درسناه في هذا الفصل تبين لنا أن اتفاقية البريغست لها تداعيات سياسية واقتصادية كبيرة على كلا الطرفين، فبريطانيا قد تبدو مستفيدة من البريغست من خلال فتح منافذها على العلاقات الثنائية ، وتمتعها بحرية إدارة علاقات خارجية مع أطراف ذات وزن عالمي، بغية إثبات قدرتها على الصمود من دون الاتحاد الأوروبي . لكنها حتما ستعاني اقتصاديا من حرمان الدخول الحر غير المشروط إلى السوق الأوروبية المشتركة ، كما ان التهديد يطال مركز لندن المالي و نسبة مساهمته ضمن الناتج المحلي للمملكة و ميزانيتها العامة ، فضلا عن التهديدات السياسية حول مسألة ايرلندا الشمالية و استقلال اسكتلندا .في جانب آخر فإن الاتحاد الأوروبي يعتبر متضررا أيضا من هذا الحدث ، من خلال فقدانه لممول رئيسي لميزانيته وقوة عسكرية عالمية ، حيث أنّ الخروج البريطاني ماهو إلا دليل على ضعف الروابط الاجتماعية والسياسية لأعضائه وربما الخطوة الأولى لتفككه وخروج دول أخرى ، في مقابل ضرورة رفع الجهود المبذولة من قبل ألمانيا وفرنسا من اجل إبقاء الاتحاد متماسكا وأكثر مرونة من ذي قبل و لما لا المزيد من الاندماج الاقتصادي و السياسي ، وسعيه إلى توسيع علاقاته الخارجية مع القوى العالمية لأجل التخفيف من حدة الانسحاب البريطاني .

خاتمة

تعددت السيناريوهات حول أثر وتداعيات خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي ، في ظل القلق المتزايد من الإنعاكسات الاقتصادية و الإستراتيجية المتوقعة ليس فقط على بريطانيا وإنما أيضاً على قدرة الإتحاد بأن يكون شريكا قويا وفعالا ، حيث يرى العديد من المراقبين للشأن الأوروبي بأن الطرفين على حد سواء سيواجهان ضعفا على المستوى السياسي و الإقتصادي.

يشير استفتاء خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي إلى حالة قائمة على الريبة و عدم الارتياح بين الطرفين منذ تاريخ طويل ، وعدم الانسجام في التوجهات والرؤى بين بريطانيا و المجموعة الأوروبية وخاصة كل من ألمانيا وفرنسا ، فلم تكن بريطانيا متحمسة يوما لعملية الاندماج و التكامل، ولطالما اعتبرت بريطانيا نفسها بأنها دولة أطلسية أكثر من كونها دولة أوروبية خاصة في سياستها التي تتخذها والتي أقرب للولايات المتحدة الأمريكية.

اجتمعت الأسباب الاقتصادية والسياسية والأمنية والتي دفعت بريطانيا للخروج من الإتحاد الأوروبي ، في ظل عدم قدرة الإتحاد على الحفاظ على جوهر الديمقراطية والتشريعات والقوانين التي نادى بها وخاصة مواضيع الهجرة و الأزمات الاقتصادية و القيود البيروقراطية ، والتي تشكل هاجس تخوف لدى بريطانيا مما دفعها فعليا لتنظيم إستفتاء للخروج من الإتحاد ، رغم تعدد السيناريوهات ما بين ضرر أكبر يلحق الإتحاد أو يلحق بريطانيا أو الاثنين معا .

و قد بنت بريطانيا إستراتيجيتها التي انتهجتها للخروج من البناء الأوروبي الموحد ، على أساس مدعى المصلحة العليا للدولة و استرجاع السيادة من الهياكل الادارية للاتحاد الأوروبي ، لكن ايضا على أساس حسابات سياسية ضيقة لحزب المحافظين و انصار الانسحاب ، و احتكمت في ذلك إلى قرار بالتصويت بالخروج وفق الأغلبية البسيطة ، جرّ جميع الاقاليم المكونة للمملكة المتحدة إلى خارج الاتحاد الأوروبي و السوق الأوروبية المشتركة و الامتيازات الاقتصادية المرافقة ، بالرغم من ممانعة بعضها على القرار كاسكتلندا مما قد يحدث صدعا مستقبليا ضمن الوحدة البريطانية نفسها .

يفترض من جانب آخر أن الحكومة البريطانية تملك الخبرة و المعرفة و أوراق التفاوض اللازمة ، التي ستمكنها من تقليل الخسائر وتحقيق أقصى درجات الربح عقب هذا الخروج ، من خلال مقابلة المرونة و الحرية الاقتصادية و التجارية و المالية الجديدة عقب الخروج ، في مقابل ما قد تخسره من خروجها من الإتحاد الأوروبي.

من جانب آخر جاء استفتاء الخروج مفاجئا للاتحاد الاوروبي و الذي توالت عليه التحديات و الرهانات الاقتصادية و السياسية و الإستراتيجية في الفترة الاخيرة ، فبعد الازمة اليونانية جاءت أزمة الديون السيادية التي كادت ان تعصف به ، ثم صعود الاحزاب اليمينية و الشعوبية في العديد من الدول الأوروبية بما فيها دول المركز (فرنسا ، ألمانيا) و هي معروفة بأجندتها القومية و معاداة الوحدة الاوروبية ، و كذلك أزمة المهاجرين و صعود ترامب إلى رئاسة الومأ و عداءه الصريح أيضا للبناء الأوروبي الموحد ، في ظل هاته التحديات كان تصويت الانسحاب البريطاني مأزقا جديدا يتبغي التعامل معه بحذر على أساس حماية الكيان من نزيف سياسي

لدول أخرى تحذو حذو بريطانيا ، و في نفس الوقت التأسيس لعلاقة جديدة مع المملكة المتحدة للتعاون الاقتصادي و السياسي و الامني في ظل التهديد الروسي و الصعود الصيني إلى الساحة العالمية .

من هذا المنطلق يمكن صياغة أهم النتائج و الإقتراحات التي تم التوصل إليها من خلال معالجتنا لموضوع دراستنا فيما يلي:

أولا- نتائج إختيار الفرضيات:

الفرضية الأولى: " العلاقة التاريخية بن بريطانيا والإتحاد الأوروبي علاقة تعاون مستقرة"، تبين من خلال الدراسة عدم صحة الفرضية، تميزت العلاقة بريطانيا- الإتحاد الأوروبي قبل الاستفتاء البريطاني على مغادرة الإتحاد بحالة يمكن وصفها بعدم الارتياح القائم على تاريخ طويل من عدم الثقة ، وعدم الانسجام في التوجهات والرؤى بين المملكة المتحدة والجماعة الأوروبية .

الفرضية الثانية: "الدافع البريطاني الأساسي للخروج من الإتحاد الأوروبي سياسي محض (إسترجاع السيادة)"، تبين من خلال الدراسة صحة الفرضية ، بالرغم من بعض الأسباب الاقتصادية المقدمة من أنصار الخروج لكن يبقى السبب الأساسي سيادي ، فبريطانيا ما كانت لتقبل أبدًا أن تكون جزءًا من الوحدة ، لأنها ترى لنفسها هوية خاصة مختلفة عن الهوية الأوروبية.

الفرضية الثالثة: "ستتحرر بريطانيا من قيود البناء الأوروبي الموحد مما يعطيه فرصة كبيرة لاسترجاع مكانتها التاريخية"، تبين من خلال الدراسة خطأ الفرضية ، فبريطانيا لن تجد أبدا إطارا اقتصاديا للنمو و الازدهار أفضل من بناء الاتحاد و السوق الاوروبية المشتركة و برامج الدعم و التمويل و البحث و التطوير المرافقة ، و بخروجها قد يتحتم عليها البدأ في مفاوضات جديدة مع جميع الاطراف أوربية و غيرها و لن يكون لها بمفردها وزن تفاوضي كبير ، كما ان الساحة الدولية قد تغيرت إلى غير رجعة مع وصول الصين و قوى أخرى ، بشكل يسمح برجوع ماضي بريطانيا الامبراطوري إلى الواجهة الدولية بنفس الأثر .

الفرضية الرابعة: "سيتجاوز الإتحاد الأوروبي صدمة البريغسيت بكل سهولة "، تبين من خلال الدراسة عدم صحة الفرضية ، لن يكون من السهل تجاوز الصدمة ، فستتوقف حرية التنقل للبريطانيين ومواطني الإتحاد الأوروبي بين أراضي لطرفين وكذا عملية التدقيق الجمركي عند الحدود ستلقي بثقلها على المبادلات التجارية المهمة بين الطرفين ، مع وجود خطر انتقال عدوى الخروج نحو دول أوروبية أخرى ضمن الاتحاد .

ثانيا- النتائج العامة لدراسة:

بعد تطرقنا لمختلف جوانب الموضوع في فصوله الثلاثة توصلا إلى عدة نتائج نلخصها فيما يلي:

- ✓ كانت لبريطانيا دائما تحفظات على البناء الاوروبي بحكم ميولها الأطلسية من جهة ، و كونها ترى فيه مطية لطموحات فرنسا و ألمانيا للهيمنة .

- ✓ بالرغم من الهواجس البريطانية حول الاتحاد الأوروبي ، تغلبت المصلحة الاقتصادية و الطمع في مزايا السوق الأوروبية المشتركة مما دفعها للانضمام إليه في فترة ما .
- ✓ عملت بريطانيا دائما من داخل الاتحاد ، على عرقلة توجهه نحو الوحدة السياسية و على ضمان وضع استثنائي خاص لها .
- ✓ الاتحاد الأوروبي يدافع عن هوية أوروبية مشتركة فهو مشروع حضاري قبل ان يكون سوقا مشتركة .
- ✓ إن خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي هو بمثابة تحدي جديد وقوي للمشروع الأوروبي وهو ما سيفتح باب واسع أمام إمكانية لتجريب هذه الخطوة في بلدان أخرى داخل الإتحاد الأوروبي .
- ✓ قد يحدث البريغست من جانب آخر تصدعات ضمن بناء المملكة المتحدة ، حيث ان مسألة الاستقلال الاسكتلندي ستتقوى بحكم تصويتهم بالاغلبية على البقاء في الاتحاد على عكس باقي مناطق المملكة المتحدة.
- ✓ حدود صلبة ما بين ايرلندا الشمالية و جمهورية ايرلندا او حدود بحرية ما بين ايرلندا الشمالية و باقي المملكة المتحدة ، مشكل لن يكون حله سهلا بعد الخروج ، و قد يكون سببا في عودة العنف الطائفي بايرلندا الشمالية و الذي قضى عليه اتفاق الجمعة العظيم .
- ✓ لكي يحافظ الإتحاد الأوروبي على كيانه و إستمراره يجب أن تتعمق الروح التعاونية بين دوله وخاصة النظرة الإيجابية لصناع القرار فيه .
- ✓ روسيا مستفيدة من خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي و بالتالي ضعف و تراجع قوة الطرفين معا ، كذلك الحال بالنسبة إلى الصين التي انتقلت الى وضعية العدو الاستراتيجي الجديد للعالم الغربي ، فكلاهما يفضّلان التفاوض و التنافس مع النظراء الأوروبيين كلّ على حدى .
- ✓ من جانب آخر الولايات المتحدة الامريكية في عهد بايدن على خلاف حكومة ترامب ، ترى أن البريغست كان يجب ألا يكون ، فهي بحاجة للطرفين الحليفين متحدين معا حماية للسلام الهش بايرلندا الشمالية ، و رصّا للصف الأوروبي امام مخاطر روسيا و الصين في الحرب الباردة الجديدة .
- ✓ يبقى الإتحاد الأوروبي تجربة فريدة تطورت على مر نصف قرن من الزمن حقق خلالها مجموعة من الإنجازات في المجال الاقتصادي
- ✓ بالأخص، ورغم مشكلة خروج بريطانيا فإن ذلك لا يعني زواله رغم المخاطر التي يفرزها الخروج ، قد يكون الأمر حافزا للاندماج أكثر.

ثالثا- الاقتراحات:

بالنظر إلى ملخص النتائج المتوصل إليها سابقًا، يمكن أن نقدم بعض الاقتراحات في مايلي:

- ✓ يجب ايجاد حل للحدود الصلبة ما بين ايرلندا الشمالية و جمهورية ايرلندا بالشكل الذي يحمي اتفاق الجمعة الشهير .

- ✓ يجب ايجاد حل ودي لمشاكل الصيد البحري بين بريطانيا و الاتحاد الاوروبي ، رخص الصيد لدخول الأوروبيين مناطق الصيد البريطانية ، و تسهيلات تجارية لدخول المنتجات البحرية البريطانية إلى السوق الأوروبية المشتركة دون تعطيل .
- ✓ بحكم الجالية الكبيرة ما بين الطرفين، يتحتم على بريطانيا و الاتحاد الأوروبي الاتفاق على حل شامل و سريع و متكافئ يحفظ مصالح الأوروبيين بالمملكة و البريطانيين بالاتحاد .
- ✓ يجب الإبقاء على جسور التعاون العلمي و الأكاديمي و الأمني بين الطرفين، فالفائدة تعود على الجميع ، و المخاطر الإستراتيجية هي نفسها التي تترصد بريطانيا و الاتحاد الأوروبي .
- ✓ قد يتحتّم على الاتحاد الأوروبي عدم التساهل عند تنفيذ اتفاقية الخروج ، لتثبيط أي نية لدى دول أخرى للخروج تباعا من الاتحاد و بالتالي انهياره الحتمي .

قائمة المراجع

قائمة المراجع

باللغة العربية

الكتب:

- بسيوني عبد الرؤوف، **المفوضية الأوروبية الحكومة المركزية للاتحاد الأوروبي**، دار النهضة العربية، 2000.
- بو الشعير سعيد، **القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة**، الجزء الثاني، الطبعة الثانية منقحة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994.
- جمال سلامة علي، **النظام السياسي والحكومات الديمقراطية**، دار النهضة العربية، 2007.
- حمادي الدليمي، **النظم السياسية في أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية**، دار وائل، عمان 2001.
- صبري محمد السنوسي، **الدور السياسي للبرلمان في مصر (دراسة مقارنة في نظم الحكم المعاصرة)**، دار النهضة العربية، مصر.
- صدام مرير الجميلي، **الإتحاد الأوروبي ودوره في النظام العالمي الجديد**، بيروت، دار المنهل اللبناني، الطبعة الأولى، 2009.
- عبد القادر متولي، **الاقتصاد الدولي النظرية والسياسية**، عمان، دار الفكر، طبعة(1)، 2011.
- كمال المنوفي، **أصول النظم السياسية المقارنة**، الريعان للنشر والتوزيع، الكويت، 1987.
- هبة غربي،**تداعيات الانسحاب البريطاني على المسالة الأمنية في الاتحاد الأوروبي**، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، الطبعة الأولى، برلين-ألمانيا،2018.

المقالات:

- " **التداعيات المتوقعة لخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي**"، تقرير صادر عن مركز الإمارات للسياسات، أبو ظبي، جوان 2016.
- احمد خميس، محمد الطيار، **بريطانيا والبريكست الخشن (التداعيات المستقبلية)**، مدرسة العلوم السياسية ،2021.
- إيمان تمرابط، **رهانات خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي ومستقبل الوحدة الأوروبية**، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد 10، جانفي 2017.

- بوزيان مختارية، **أزمة بريكسيت وأثرها على الأسواق المالية الأوروبية (دراسة قياسية لأثر تقلبات مؤشر السوق المالي البريطاني على بعض المؤشرات المالية الأوروبية)**
- الجزوي جميلة، جوجو زينب، **انعكاسات انفصال المملكة المتحدة البريطانية عن الاتحاد الأوروبي على القطاع المالي**، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، العدد 33، 2016
- حكيم بوحرب وآخرون، **القومية الاقتصادية الجديدة وكيفية الحفاظ عليها- دراسة تحليلية للآثار الاقتصادية لخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي**، المجلة الجزائرية للمالية العامة، العدد 01، المجلد 10، 2020.
- **خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي: التداعيات وشكل العلاقات المستقبلية**، تقرير صادر عن وحدة تحليل السياسات في المركز العربي، الدوحة، جويلية 2016.
- د.أحمد سعيد نوفل، **الإتحاد الأوروبي في مطلع الألفية الثالثة: الواقع والتحديات**، مجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 26، مركز دراسات الوحدة العربية، الإمارات، 2010.
- دالي صلاح جلابين، **اثر الخروج البريطاني من الاتحاد الأوروبي**، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا في القانون العام، الجامعة اللبنانية، 2017.
- رامي حميد، **الانسحاب البريطاني من الاتحاد الأوروبي " دراسة في الأسباب والانعكاسات الأمنية والاقتصادية**"، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، العدد الأول، والمجلد الخامس.

الرسائل الجامعية:

- سكينة حملاوي، **انعكاسات الأزمة الاقتصادية على التكتلات الاقتصادية الإقليمية: دراسة حالة الاتحاد الأوروبي "أزمة اليورو"**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2016-2017.
- علي موسى الددا، **تداعيات خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي على ايرلندا الشمالية وويلز واسكتلندا**

- محمد احمد أيوب، **التداعيات السياسية لخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي**، رسالة لنيل متطلبات الماجستير، جامعة الأزهر، غزة، قسم العلوم السياسية، 2017.
- محمد علة، **الآثار الاقتصادية المترتبة على خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي**، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد الاقتصادي 02/34، جامعة الجلفة، 2018.
- محمد مطاوع، **تحديات الخروج والبقاء: تعقيدات العلاقة بين بريطانيا والاتحاد الأوروبي**، السياسة الدولية، العدد203، يناير 2016
- نذير مسعد، **تداعيات خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي على العلاقات الاقتصادية الأوروبية– تفعيل المادة 50 من اتفاق لشبونة 2007**، مجلة فصلية تصدر عن كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية، العدد 29، 04. 2020.
- نوار جليل هاشم ، **خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي : دراسة في الأسباب و التداعيات**، المستقبل العربي،مج. 40، ع 461، 2017.
- هالة محمود طه دودين، **تداعيات خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي**، مجلة اتجاهات سياسية، المجلد الثالث، العدد الحادي عشر.

التقارير:

- **تنفيذ العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية "المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية"**، التقارير الدورية الخامسة المقدمة من الدول الأطراف بموجب المادتين 16 و17 من العهد، الأمم المتحدة، الدورة الموضوعية لعام 2008

In foreign language:

Books:

- Bjorn Hoyland & Simon Hix, **the political system of the European Union**, chapter: the EU Global economic and geopolitics interdependence, edition: Palgrave Ltd, 2011

- De Montgolfier Albéric,'' **les conséquences économiques et budgétaires d'une éventuelle sortie du Royaume-Uni de Union Européenne' Brexit'** ''.SENAT session ordinaire, 2016.

Pons :

- **"Reality check : Britain and EU at odds over citizens rights"**, BBC News, 27 June 2017.
- **"Speaking points by Michel barnier at the press conference following the second round of article 50 negotiations with the united kingdom"** European commission, 20 July 2017.
- **Analysis: what could Theresa May get from a renegotiations in Brussels?,** the independent, 30 January 2019.
- BBC NEWS (19 November 2018), **Brexit : the transition period explained-BBC news**, 14.06.2021.
- Buiter, (Willem), and Ebrahim (Rahbari), **"Rising Risks of Greek Euro Area Exit**,**"** Global Economics View (2012),.
- **Chrismorris Britain's withdrawal agreement-what it all means.** Reality check BBC, (25 November 2018) retrieved 14.06.2021.
- Elgot, Jessica (18 march 2019), **Brexit : John Bercow rules out third meaningful vote on same deal ,**The Guardian, 18 march 2019 .
- Emerson (Michael), ed, **Britain's Future in Europe, Renegotiation, Repatriation Or Secession?** Centre for European Policy Studies (CEPS), .2015
- Ennings, W. and Lodge, M. (2019) **' Brexit, the Tides and Canute: the fracturing politics of the British State**', Journal of European Public Policy 26 (5).
- Henley, Jon (14 November 2018), **"Brexit deal :key points from the draft withdrawal agreement**", 14.06.2021.
- Krugman (Paul**)," the conscience of a liberal: austerity arithmetic**," New York Time, July 5 (2015),.

- Martina Anderson MEP, **Working Paper: Border controls on cross border trade in good**, Point 24, NI Department for the Economy, May 201
- Sparrow , Andrew (19 June 2017), "**UK appears to capitulate on sequencing on day of brexit talks-as it happened, the guardian"**, accessed on 30.06.2016**.**
- Sparrow, Andrew (19 June 2017), **UK appears to capitulate on sequencing on day of brexit talks-as it happened, the Guardian** , accessed on 30.06.2016
- Watt, (Nicholas), **" Northern Ireland Would Face, '98Serious Difficulty ' from Brexit, Kenny Warns,"** the Guardian (2016).
- Wright, Robert (22 September 2017), **five key points from Theresa May's speech,** financial times, 10 June 2021

Site:

- http://alkhaleejonline.net
- http://bit.ly/1mtoa2b
- http://bit.ly/1mtoa2b
- http://bit.ly/294rn9w
- http://bit.ly/lbzzu4http://www.iiea.com/publications/brexit-a-ststus-report
- http://f24.my/293zgtu
- http://f24.my/29cutaç
- õ http://janoubia.com
- õ http://lite.almasryalyoum.com/extre/60973
- http://www.aa.com.tr/en/politics/russia-says-its-relations-with-uk-at-freezing-point/2164727
- http://www.almayadeen.net/amp/articles/blog/1458521/
- http://www.arabic.euronews.com/tag/scotland
- http://www.arabic.rt.com
- http://www.arabic.rt.com/world/1234447

- http://www.bbc.com/news/world-asia-48868140.amp
- http://www.Blogs.Ise.ac.uk/brexit/2019/01/28/france-and-germany-will-dominate-the-eu-after-brexit-but-they-wont-go-unchallenged
- http://www.brexit.hypotheses.org/5139
- http://www.carnegieendowent.org/2020/04/04/u.s.-relations-with-europe-likely-to-remain-strained-regardless-who-wins-november-election-pub-81493
- http://www.carnegieendowent.org/2020/04/04/u.s.-relations-with-europe-likely-to-remain-strained-regardless-who-wins-november-election-pub-81493
- http://www.consilium.europa.eu/en/meetings/international-summit/2020/09/14/
- http://www.csds-center.com/index.php/article/27
- http://www.dailysabah.com/world/europe/eu-struggles-with-more-exit-signs-this-time-from-italy/amp
- http://www.europal.europa.eu/news/en/agenda/briefing/2021-01-18/1/capitol hill-riots-meps /
- http://www.europarl.europa.eu/news/fr/headlines/world/20210107STO95113/nouvelle-presidence-comment-les-relations-ue-rtats-unis-pourraint-s-ameliorer
- http://www.express.co.uk/news/world/1391024/frexit-news-france-eu-membership-referendum-ursula-von-der-leyen-boris-johnson-brexit/amp
- http://www.fmprc.gov.cn/mfa-eng/ziliao-665539/
- http://www.focus.cbbc.org/hma-dame-caroline-wilson-on-trade-and-future-uk-china-relations/amp/
- http://www.france24.com/ar
- http://www.g-r-s.fr/irlande-du-nord-le-brexit-va-t-il-gacher-23-ans-de-paix
- õ http://www.huffpostarabi.com/ahm-nasser/post12438b10712346.html
- http://www.ifri.org
- http://www.iiea.com/publications/brexit-a-ststus-report
- http://www.imf.org
- http://www.independent.co.uk/independentpremium/politics-explained/frace-brexit-european-union-euroscepticism-b1832860.html
- http://www.independentarabia.com/node/205301
- http://www.iris-france.org/139224-quelle-place-pour-la-chine-en-europe-apres-le-brexit/
- http://www.lordslibrary.parliament.uk

- http://www.nbcnews.com/news/amp/ncna1257596
- http://www.rand.org
- http://www.reuters.com/article/amp/indARAKCN1T414B
- http://www.ridl.io/en/post-brexit-uk-and-russia-still-worlds-aprat/
- http://www.skynewsarabia.com/amp/world/1418316
- http://www.spiegel.de/international/europe/all-you-need-to-know-about-the-brexit-referendum-in-the-uk-a-1097629.html#sponfakt=5
- http://www.spiegel.de/international/europe/all-you-need-to-know-about-the-brexit-referendum-in-the-uk-a-1097629.html#sponfakt=5
- http://www.theweek.co.uk/news-opinion.
- http://www.tredsresearch.org/insight/
- http://www.vie-publique.fr/parole-dexpert/273926-etats-unis-union-europeenne-de-la-competirion-la-defiance
- http://www.Wsj.com/amp/articles/u-s-u-k-relatioship-is-a-little-less-special-after-brexit-11608985063
- http://www/amp/s/amp.dw.com/

õ https://.ar.alkonpis.se

- https://www.irishtimes.com/news/world/europe/devil-in-the-detail-here-s-the-main-elements-of-uk-eu-brexit-deal-1.4445354
- https://www.irishtimes.com/news/world/europe/huge-gulf-in-negotiations-on-uk-s-brexit-bill-1.3203800
- https://www.irishtimes.com/news/world/europe/huge-gulf-in-negotiations-on-uk-s-brexit-bill-1.3203800

õ www.arabprf.com

- www.britanica.com.
- www.cia.org
- www.Diplomatie.gouv.org
- www.Dw.com
- www.globalization.kof
- www.metofficegov.uk.

الملاحق

الملحق 01

الاتحاد الأوروبي
تكتل اقتصادي سياسي انطلق في 9 مايو/أيار1950 بدعوة من فرنسا
واستجابت خمس دول هي: بلجيكا وألمانيا وإيطاليا ولوكسمبورغ وهولندا
والعملة داخل بلدانه هي اليورو منذ2002
شروط الانضمام
- تكريس معايير دولة القانون
- ضمان الديمقراطية
- احترام حقوق الإنسان
- التنازل عن بعض الشؤون السيادية لصالح المؤسسات
- تكييف القوانين المحلية مع قوانين الاتحاد
- وجود بنية اقتصادية قوية
- دخول اقتصاد السوق
- المنافسة داخل الاتحاد
أبرز هياكل الاتحاد
- البرلمان الأوروبي
- مجلس الاتحاد الأوروبي
- المفوضية الأوروبية
أهم المعاهدات
- معاهدة باريس
في 18 أبريل/نيسان 1951
- معاهدة روما
في 25 مارس/آذار 1957
- معاهدة ماستريخت
في 7 فبراير/شباط 1992
توسع الاتحاد
الدانمارك 1973
المملكة المتحدة 1973
جمهورية إيرلندا 1973
اليونان 1981
إسبانيا 1986
البرتغال 1986
النمسا 1995
السويد 1995
فنلندا 1995
15
إستونيا 2004
بولندا 2004
التشيك 2004
سلوفاكيا 2004
سلوفينيا 2004
قبرص 2004
لاتفيا 2004
ليتوانيا 2004
مالطة 2004
المجر 2004
بلغاريا 2007
رومانيا 2007
كرواتيا 2013

الملحق2

تكتلات الاتحاد الاوروبي المحتلفة

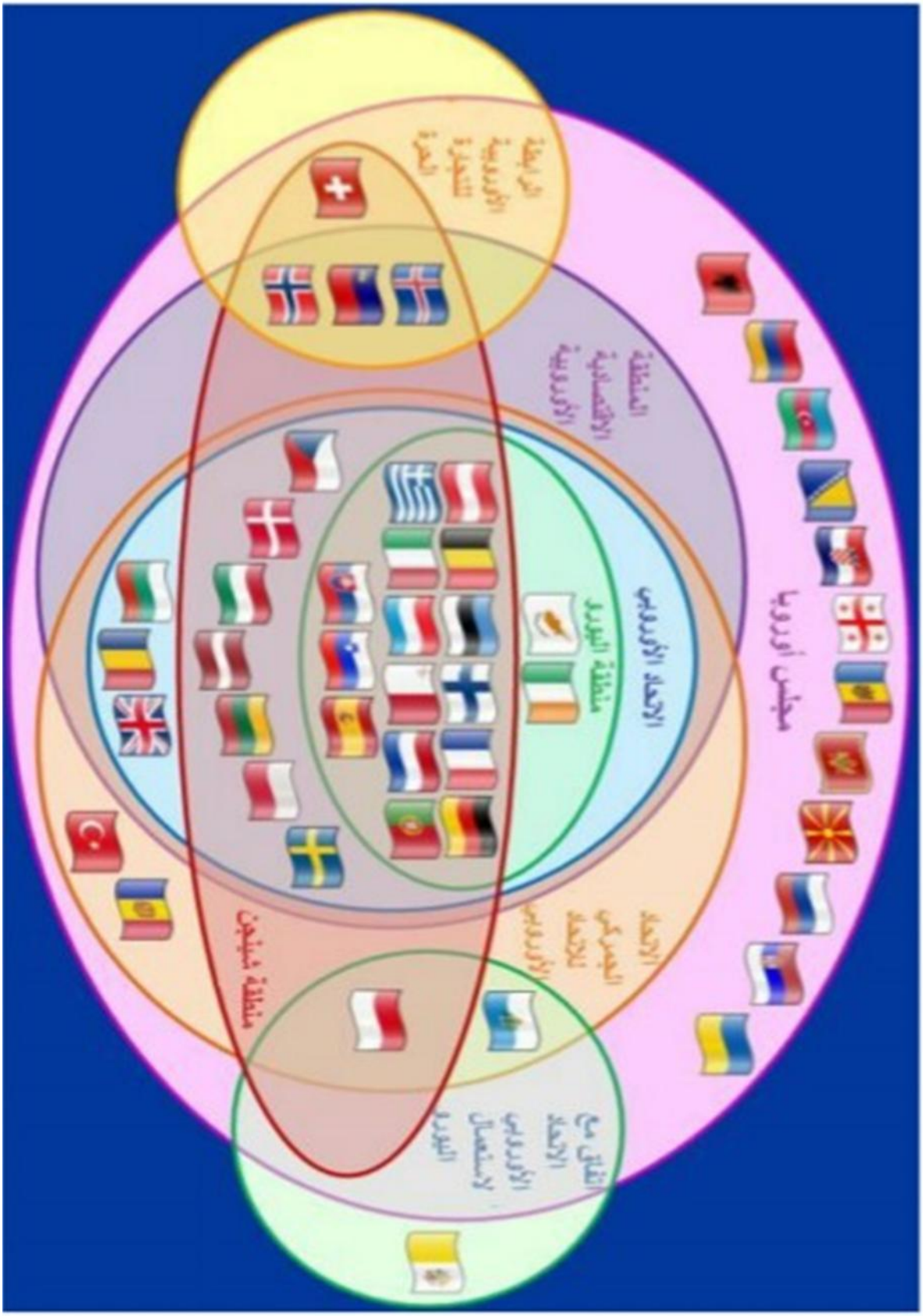

الملحق 3

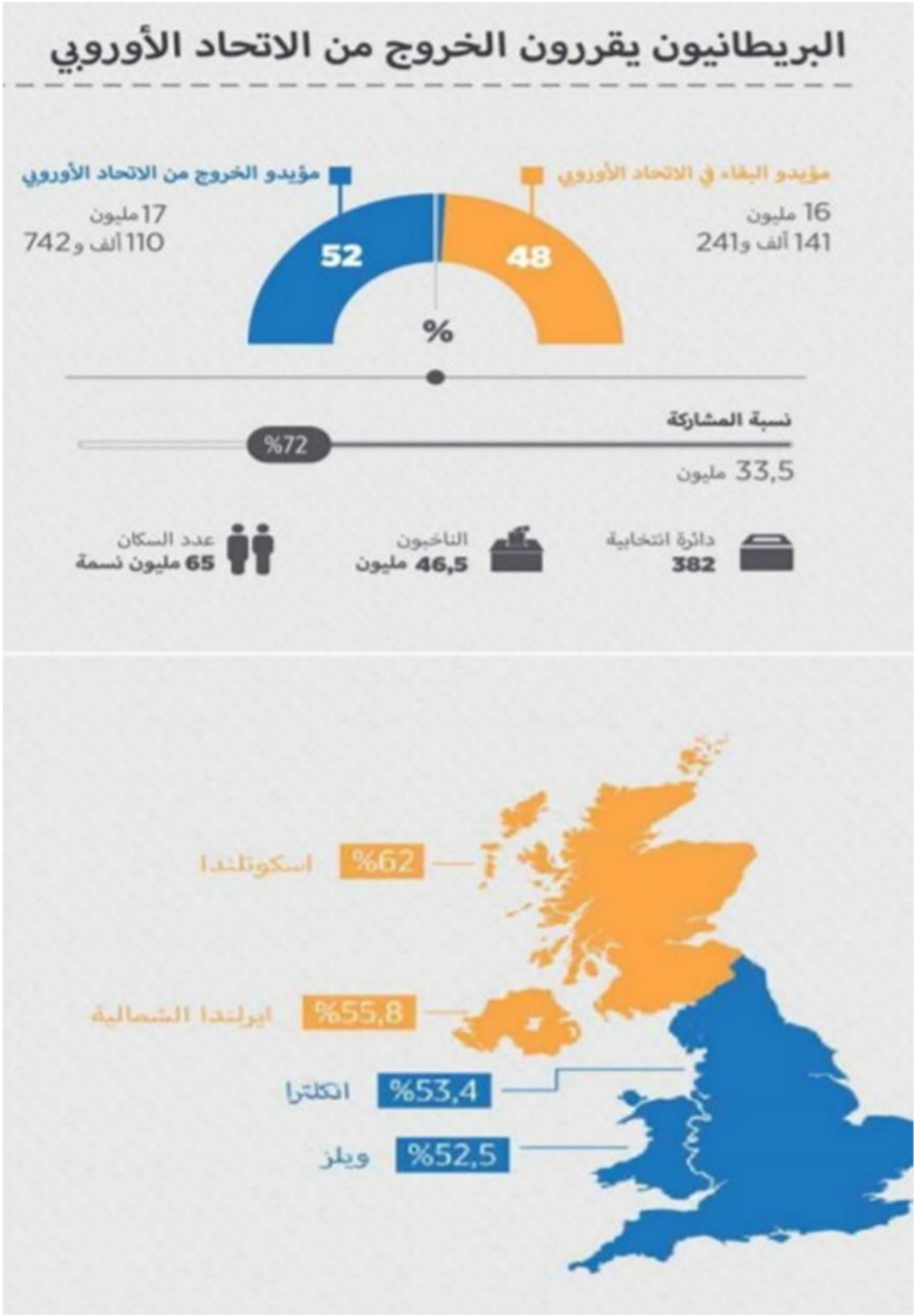
البريطانيون يقررون الخروج من الاتحاد الأوروبي
مؤيدو الخروج من الاتحاد الأوروبي
17 مليون
110 ألف و742
مؤيدو البقاء في الاتحاد الأوروبي
16 مليون
141 ألف و241
52
48
%
نسبة المشاركة
%72
33,5 مليون
دائرة انتخابية
382
الناخبون
46,5 مليون
عدد السكان
65 مليون نسمة
%62
اسكوتلندا
%55,8
ايرلندا الشمالية
%53,4
انكلترا
%52,5
ويلز

الملخص

ملخص

أزمة خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي هي واحدة من عدة أزمات ألمّت به ، استطاع تخطيها عن طريق تكاثف الوحدة الأوروبية، وتتناول هذه الدراسة قضية خروج المملكة المتحدة من الإتحاد الأوروبي و توضح دواعي و أسباب الانفصال ، بالإضافة إلى توضيح وتحليل أثر خروج بريطانيا على المملكة نفسها و على الإتحاد الأوروبي .

تحاول الدراسة الإجابة على التساؤل الرئيسي التالي " ما هي تبعات خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي، سواء بالنسبة للملكة المتحدة أو الكيان الأوروبي الموحد؟ " ، وتفترض الدراسة بأن دوافع بريطانيا كقوة عظمى تاريخيا وسعيها للحفاظ على سيادتها و قوميتها و إستقلالتها بشكل رئيس، بالإضافة للمتغيرات الدولية كالهجرة واللاجئين والتهديدات الأمنية و الإقتصادية وغيرها ، هي من رجّحت الاستفتاء لصالح خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي.

Abstac

Britain’s exit from the European union is one of several crises the later has Suffered from , and was able to overcome through perseverance of European unit , this study deals with the issue of the exit of united kingdom from the European union, and explains the reasons and causes for this withdrawal , in addition to explaining impact of the Brexit on the kingdom itself and the European union as well.

The study attempts to answer the following main question, “what are the consequences of Britain’s exit from the European union at the domestic level and at the union level? ” The study assumes that Britain’s motives as a great power historically and its efforts to preserve its sovereignty, current international issues such as immigration; refugees and security, and economic threats and other concerns, are the main culprits that swayed the vote in favor of the brexit .